E/2000/46

الأمم المتحدة

Distr.: General
23 May 2000
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٠
نيويورك، ٥ تموز/يوليه - ١ آب/أغسطس ٢٠٠٠
البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة لأغراض التعاون الانمائي الدولي

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة لأغراض التعاون الانمائي الدولي

تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وتبسيط اجراءات البرمجة والاجراءات التنفيذية والادارية والمواءمة بينها، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها: الدور الاشرافي للمجلس

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا-	مقدمة	١-١٢	٣
ثانيا-	تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	١٣-١١٣	٦
ألف-	الحالة المالية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها	١٧-٥٠	٨
	١- برنامج الأمم المتحدة الانمائي	٢٠-٣٦	١٠
	٢- صندوق الأمم المتحدة للسكان	٣٧-٤١	١٥
	٣- منظمة الأمم المتحدة للطفولة	٤٢-٤٦	١٧
	٤- برنامج الأغذية العالمي	٤٧-٥٠	١٩
باء-	المقررات التي اتخذتها مؤخرا المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها بشأن ترتيبات التمويل	٥١-٦٥	٢٠
	١- برنامج الأمم المتحدة الانمائي	٥٢-٥٥	٢٠
	٢- صندوق الأمم المتحدة للسكان	٥٦-٥٩	٢١
	٣- منظمة الأمم المتحدة للطفولة	٦٠-٦٣	٢٢
	٤- برنامج الأغذية العالمي	٦٤-٦٥	٢٣

* E/2000/100.

050700 050700 00-44567 (A)

		الفقرات	الصفحة
جيم-	تقييم ترتيبات التمويل الجديدة	٦٦-٧٦	٢٣
دال-	تقييم أثر اتجاهات التمويل	٧٧-٩٢	٢٦
هاء-	التغيرات الهيكلية والادارية داخل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها	٩٣-٩٧	٣٠
واو-	مؤتمر الأمم المتحدة لاعلان التبرعات للأنشطة الانمائية	٩٨	٣٢
زاي-	استنتاجات وتوصيات	٩٩-١١٣	٣٢
ثالثا-	تبسيط اجراءات البرمجة والاجراءات التنفيذية والادارية والمواءمة بينها	١١٤-١٦٨	٣٨
ألف-	الدعوة الى تبسيط وتنسيق القواعد والاجراءات في قرارات الجمعية العامة	١١٦-١٢٥	٣٨
باء-	المسائل قيد النظر: تكلفة معاملات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، ونوعية الأداء، والمساءلة	١٢٦-١٣٤	٤٢
جيم-	السبب الجوهري لتبسيط الاجراءات والمواءمة بينها: المرونة والقدرة الوطنية، والنهج البرنامجي، واضفاء اللامركزية	١٣٥-١٤٨	٤٥
دال-	النتائج والتقدم والامكانات	١٤٩-١٦٨	٤٩
رابعا-	صناديق الأمم المتحدة وبرامجها: الدور الاشرافي للمجلس	١٦٩	٥٦
ألف-	قضايا عامة	١٦٩-١٧١	٥٦
باء-	التقارير السنوية لرؤساء صناديق الأمم المتحدة وبرامجها المقدمة الى المجلس	١٧٢-١٧٣	٥٧
جيم-	قائمة موحدة موجزة بالقضايا	١٧٤	٥٧
دال-	الاجتماعات المشتركة والمتزامنة للمجالس التنفيذية	١٧٥-١٧٨	٥٨
هاء-	الموارد	١٧٩-١٨٢	٥٨
واو-	نظرة عامة للمقررات المتخذة، وبنود جداول الأعمال الرئيسية للمجالس التنفيذية منذ الدورة العادية لعام ١٩٩٨، وجداول أعمال الدورات السنوية	١٨٣-١٩٠	٥٩

الجداول

١-	المساهمات في صناديق الأمم المتحدة وبرامجها	٩
٢-	٢١ جهة مانحة رئيسية للموارد الأساسية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة في سنة ١٩٩٨	١٤
٣-	المساهمات المقدمة الى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩	٣٧
٤-	قائمة مختارة بالمبادئ التوجيهية التي اعتمدتها اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية	٥٠
٥-	بعض المقررات الأساسية التي اعتمدتها المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها منذ انعقاد الدورة الموضوعية للمجلس لعام ١٩٩٩	٦٠
٦-	بعض البنود الرئيسية في جداول أعمال المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها منذ الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٩	٦١
٧-	البنود الرئيسية في جداول الأعمال المؤقتة للدورات السنوية للمجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها لعام ٢٠٠٠	٦٢

أولا- مقدمة

١- أعد هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦/١٩٩٩،[1] اللذين حددوا موضوعين من أجل الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية في دورة المجلس الموضوعية لسنة ٢٠٠٠، وهما الموارد وتمويل وتبسيط الاجراءات والمواءمة بينها. ويوجه هذا التقرير أيضا اهتمام المجلس الى المسائل الناشئة من المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج، التي قد يرغب المجلس بشأنها في أن يقدم الارشاد الضروري في السياسة العامة والاضطلاع بمسؤوليته على النحو الذي حدده قرارا الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ و ١٦٢/٤٨. وعلاوة على ذلك، فان الوثيقة E/2000/46/Add.1 تحتوي على تقرير مرحلي بشأن تنفيذ الأحكام الأخرى الواردة في قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ وما يتصل بذلك من قرارات. وعملا بما جاء في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٧/١٩٩٨، يجري الآن بشكل مستقل تقديم قائمة موحدة موجزة بالمسائل التي تعتبر أساسية لعملية التحسين في تنسيق الأنشطة التنفيذية والتي بشأنها تلتمس الصناديق والبرامج من المجلس النظر فيها واسداء التوجيه، وذلك عقب اجراء مشاورات في مجموعة الأمم المتحدة الانمائية. وقائمة المسائل هذه سوف تكمل بعض التوصيات الواردة في هذا التقرير وفي الاضافة ١ التابعة له.

٢- والدورة الموضوعية لهذه السنة تتيح للمجلس فرصة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ ولاعطاء دفعة من أجل مزيد من التقدم في تلك المجالات التي تتطلب هذا. وتعتبر هذه فرصة أيضا للمجلس لتوفير الارشاد الملائم من أجل اعداد الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في السنة التالية. وفي حين يشير التقرير الى التقدم الشامل في تنسيق واتمام الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، فانه يبرز أن بالامكان من الضروري تحقيق نتائج أكثر وأفضل.

٣- ورغم المكاسب التي تحققت خلال الخمسين الماضية في مجال التنمية البشرية بدعم من منظومة الأمم المتحدة، هناك فقر شديد وعدم المساواة ومرض وتلوث وغير ذلك من الأخطار التي تهدد الأحوال البشرية لا تزال منتشرة في حين يمر العالم بتغيرات سريعة في اطار عولمة متسارعة. وهذه المشاكل يعترف بها بشكل متزايد باعتبارها مشاكل عالمية تتطلب تصديا على المستوى العالمي. وفي العقد الماضي، كانت مؤتمرات القمة والمؤتمرات التي تدعمها الأمم المتحدة تتطرق لمعالجة طبيعة وحجم هذه التحديات. وكانت هذه التحديات تعتبر في حاجة الى تصد على المستوى الدولي حيث انها كانت تتجاوز نطاق أي بلد من البلدان. وقد انبثقت أهداف وصكوك وخطط عمل من مؤتمرات القمة العالمية التي استنفرت المجتمع الدولي. وتنعقد الدورة الحالية في وقت يشهد اجراء سلسلة من الاستعراضات كل خمس سنوات لهذه المؤتمرات، بما في ذلك الدورات الاستثنائية التي تعقدها الجمعية العامة مكرسة للاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات

---

(1) انظر على وجه الخصوص الفقرة ٦٢ من قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣. انظر أيضا الفقرتين ٥ و١٢ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦/١٩٩٩.

للمؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية وللمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.[2] ولهذا، فان هذا التقرير ينبغي اعتبار أنه يتناول بعض الجوانب العملية لما تقدمه منظومة الأمم المتحدة من دعم في تنفيذ نتائج المؤتمرات على المستوى القطري.

٤- يستطيع جهاز الأمم المتحدة الانمائي أن يؤدي، بل هو يؤدي فعلا، دورا هاما في دعم الجهود الوطنية في تلبية أهداف المؤتمرات. ولهذا من الأمور الأساسية أن تظل الأمم المتحدة ذراعا قوية وفعالة للتنمية من أجل البلدان النامية على المستوى القطري، وهي التي لا تزال تتصف بأنها عالمية ومحايدة وطوعية، وتمارس عملها على أساس التوالجد المتنوع والبرامج القطرية المرنة. وليس بوسع ذراع الأمم المتحدة الانمائي الا أن يستجيب بمرونة للمتطلبات المتغيرة والتحديات الحالية اذا توفرت لديها الوسائل والدعم المطلوب.

٥- واستجابة لمطالب وقرارات الدول الأعضاء، فان منظومة الأمم المتحدة ما زالت تمر بتغير ايجابي واصلاحات للاستجاة بشكل أكثر فعالية للتحديات الجديدة بما في ذلك تنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية، ومنها ما يعقد بشأن مسائل متعارضة أساسية، وباسداء النصح الموضوعي والدعم التشغيلي الذي يربط المعايير والمقاييس العالمية بالتنمية الوطنية. وللأسف، فان استمرار التدهور والركود في التمويل يشكلان تهديدا لاستمرار جدوى بعض الأنشطة التنفيذية، كما أنها تحد بشدة من القدرة التشغيلية للمنظومة على المستوى القطري. وقد وصلت معدلات الموارد الأساسية الى مستويات منخفضة بشكل غير ثابت في بعض المؤسسات الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة، وهو ما يعرقل قدرة تلك المؤسسات على تحقيق النتائج المتوقعة منها. والشيء المقلق أنه في بداية هذا القرن الجديد، ومع وجود جدول أعمال دولي عريض من أجل التنمية وأثناء فترة من الاقتصاد المتوسع في العالم المتقدم النمو، فان البلدان المعوزة ليس لديها سبل الوصول الى المستويات المطلوبة الخاصة بالتعاون الانمائي المقدم في شكل منح والدعم الانمائي المقدم من منظومة الأمم المتحدة.

٦- وتصديا لهذه الحالة وعملا بالتوجيهات المقدمة من الجمعية العامة في قرارها ٢٢٧/٥٠ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٩/١٩٩٧، فان المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها قد وافقت على قرارات هامة بشأن ترتيبات التمويل.[3] وقد يرغب المجلس، لهذا السبب، في أن يؤيد قرارات التمويل التي اعتمدتها المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج، وهدفها النهائي هو المعاونة في تحقيق المستويات المتفق عليها من الموارد بشكل مستمر وأكيد ويمكن التنبؤ به وهو ما يعتبر أساسيا لضمان استمرار سلامة ذراع الأمم المتحدة الانمائي.

٧- ويجري تنفيذ اصلاحات شاملة للقضاء على عقبات كبرى. بيد أن القواعد والاجراءات المعقدة التي تطبقها منظمات منفردة، والتي لا تزال تمثل عبئا ثقيلا على البلدان المتلقية، بما

---

(2) انظر تقرير الجزء المعني بالتنسيق في هذه الدورة التي يعقدها المجلس بشأن "تقييم التقدم المحرز في منظومة الأمم المتحدة، عن طريق المؤتمرات الاستعراضية، في النهوض بعملية تنفيذ متكاملة ومنسقة، ومتابعة المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة في المجال الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بذلك من مجالات (E/2000/...).

(3) للاطلاع على التفاصيل انظر الفرع الثاني أدناه.

يمنع التنسيق الفعال والتكامل في عمليات التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة مع جهود وطنية. وكانت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي قد طالبا باتخاذ اجراء لتبسيط وتنسيق الاجراءات في عديد من المناسبات، وفي حين أحرز تقدم بسيط نوعا، فان المطلوب هو أكثر من ذلك بكثير. ويعتبر الطلب من أجل تبسيط الاجراءات والمواءمة بينها وغير ذلك من الاصلاحات الداخلية مهما لزيادة فعالية التنمية في منظومة الأمم المتحدة ولسير أعمالها بشكل فعال.

٨- كما ان الاصلاحات في منظومة الأمم المتحدة وردت بالتفصيل في قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ وقرارات سابقة اتخذتها الجمعية العامة تتصل بعملية الاصلاح التي بدأها الأمين العام. وقد أسفرت عن تعزيز التنسيق والالتحام على المستوى القطري. ويجري كذلك تدعيم الاجراءات على مستوى منظومة الأمم المتحدة بفضل التعاون مع المؤسسات المحلية في البلدان المتلقية ومن أجل ادماج دعم الأمم المتحدة بشكل أتم في الجهود الانمائية الوطنية.(4) وتلاقي صكوك مثل التقييمات القطرية المشتركة، واطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية، والمجموعات المواضيعية وغير ذلك من مبادرات تخص السياسة العامة والدعوة نجاحا في توسيع نطاق الملكية الوطنية والمشاركة. ويتحسن اسهام منظومة الأمم المتحدة في التنمية وتزداد فعاليتها عن طريق تعاون فعال مع شركاء دوليين ووطنيين، وخصوصا البنك الدولي والمصارف الانمائية الاقليمية. ولكي تؤدي منظومة الأمم المتحدة دورها، لا بد من توافر مستويات متفق عليها من الموارد اللازمة للتنمية.

٩- ويعتبر تسجيل النتائج عن طريق أنشطة الرصد والتقييم مجالا قدمت الجمعية العامة بشأنه مطالب محددة الى منظومة الأمم المتحدة، وفيه سعت الأمانة العامة الى العمل مع بقية المنظومة.(5) وتمشيا مع الفقرة ٥٣ من قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ تضطلع الأمانة العامة بعمليات تقييم لأثر الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لبناء القدرات وللقضاء على الفقر في عدد من البلدان. ودعيت كيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة الى الاضطلاع بعملياتها الخاصة بتقييم الأثر الاجمالي لتدخلاتها.(6) وهناك تسليم بأهمية توفير تحليل سليم للاسهام الشامل من منظومة الأمم المتحدة، حتى لو كان هناك اعتراف بوجود مشاكل تقنية في تنفيذ عمليات تقييم من هذا القبيل. وقد يتطلب الأمر الاضطلاع بمزيد من الأعمال من جانب منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الانمائي الدولي في مشاركة الدول الأعضاء اجراء تحليل نزيه لمساهمة منظومة الأمم المتحدة والدروس التي يمكن استفادتها من هذا التحليل. وعلاوة على ذلك، من الأهمية بمكان أن تعبر الدول الأعضاء عن توقعاتها الحقيقية الصريحة من النتائج التي يسفر عنها أي نوع من الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، وخصوصا تلك الموجهة الى بناء القدرات والقضاء على الفقر بشكل مستديم.

---

(4) انظر، على سبيل المثال قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣، الفقرات ٣ و٥ و١٧ و٣٧.

(5) المرجع نفسه، الفقرات ٥٢-٥٧ و٦٣.

(6) على سبيل المثال، التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، الموجه نحو النتائج يعتبر مبادرة تسير في هذا الاتجاه.

التوصية ١

١٠- قد يرغب المجلس في أن يؤكد أن من الأمور الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة أن تتوفر لديها الموارد المطلوبة لكي تكون شريكا قويا وفعالا في مجال التنمية عن طريق أنشطتها التنفيذية من أجل التنمية.

التوصية ٢

١١- قد يرغب المجلس في أن ينوه بالتقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٩٢/٥٣ على النحو المقيم في هذا التقرير وأن يهيب بجهاز الأمم المتحدة الانمائي، وخصوصا صناديق وبرامج الأمم المتحدة، بذل المزيد من الجهود في هذا الشأن عملا بأحكام القرار ١٩٢/٥٣ والاطار الزمني المشار اليه في عملية الادارة. (انظر E/2000/46/Add.1، المرفق).

التوصية ٣

١٢- قد يرغب المجلس في أن ينوه بمدى الأهمية بالنسبة لجميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة لتفحص النتائج الشاملة التي تنجزها وأن تتبادل الاستنتاجات التي تتوصل اليها مع هيئاتها الادارية والمجلس نفسه.

ثانيا- تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

خلفية

١٣- كانت الجمعية العامة في قرارها ١٦٢/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بشأن اتخاذ تدابير أخرى لاعادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما قد ذكرت فعلا أن هناك حاجة، كجزء من عملية الاصلاح الشاملة، الى زيادة كبيرة في موارد الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على أساس يمكن التنبؤ به ومستمر ومضمون، بما يتناسب مع تزايد احتياجات البلدان النامية، وأكد القرار أيضا أنه ينبغي لأي نظام جديد للتمويل أن يشمل آليات تكفل لجميع البلدان المشاركة التدليل على مسؤوليتها والتزامها ازاء البرامج والصناديق. وينبغي لهذه الآليات أن تميز بين ترتيبات التمويل المتعلقة بالمساهمات المقدمة من البلدان المتقدمة النمو وغيرها التي بوسعها أن تفعل ذلك، مقابل القدرة على تقديم تبرعات من جانب بلدان نامية.(7)

١٤- وفي سنة ١٩٧٧، أكد الأمين العام في تقريره المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للاصلاح" أن الموارد الأساسية تظل هي الدعامة التي ترتكز عليها تعبئة جميع الأموال الأخرى، ولعل عدم قابليتها للتنبؤ بحالتها هو أخطر تحد يعترض سبيل التنفيذ السلس والفعال للعمليات

---

(7) الجمعية العامة في قرارها ١٦٢/٤٨، الفقرة ٣٢.

الانمائية.[8] وأشار كذلك الى أنه من الأفضل أن تتاح الموارد الأساسية على شكل مخصصات لعدة سنوات بدلا من المخصصات السنوية.[9] وقدم بعد ذلك تقارير بشأن هذا الموضوع[10] أخذت في الاعتبار عند صياغة مقررات بشأن الاطارات العملية للتمويل لعدة سنوات.

١٥- وبعد ذلك، أعربت الجمعية العامة عن بالغ القلق، في قرارها ١٩٢/٥٣ بشأن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، ازاء استمرار عدم كفاية الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، ولا سيما تقلص حجم المساهمات في الموارد الأساسية،[11] وفي الوقت نفسه، لاحظت الجمعية العامة أهمية الموارد غير الأساسية، بما في ذلك تقاسم التكاليف، والصناديق الاستئمانية، ومصادر التمويل غير التقليدية، بوصفها آلية لتعزيز القدرات ولاستكمال وسائل تحقيق الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.[12] وفي الفقرة ٦٢، من نفس القرار، دعت الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى أن ينظر، في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٠، في جملة أمور من بينها الموارد، على أساس التقارير المرحلية المقدمة من الأمين العام، بما فيها من توصيات مناسبة.

١٦- وتنفيذا لهذا الطلب، فان المجلس الاقتصادي والاجتماعي حدد في قراره ٦/١٩٩٩، نطاق الوثائق التي يتعين على الأمين العام أن يقدمها للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة ٢٠٠٠ بشأن موضوع الموارد والتمويل.[13] واستجابة لهذا الطلب من المجلس، يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن الحالة المالية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، وتقييم أثر الاتجاهات

---

(8) انظر A/51/950، الفقرة ١٦٦.

(9) المرجع نفسه، الفقرة ١٦٧.

(10) A/52/431 و A/52/847.

(11) قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣، الفقرة ٨.

(12) المرجع نفسه، الفقرة ١٥.

(13) قرار المجلس ٦/١٩٩٩، تنص الفقرة ٥ على ما يلي:
"يطلب الى الأمين العام اعداد الوثائق اللازمة لدورته الموضوعية لعام ٢٠٠٠ عن موضوع الموارد والتمويل، مع التركيز على جملة أمور من بينها ما يلي:
(أ) تبرعات الحكومات المقدمة الى موارد خاصة بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها، بما في ذلك علاقتها بالمساعدة الانمائية الرسمية على مدى العقد الماضي والعلاقة بين الموارد الأساسية وغير الأساسية؛
(ب) أسباب النقص في الموارد الأساسية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة؛
(ج) تقييم آثار هذا النقص، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، آثاره على فعالية وتأثير الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة على مستوى النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان النامية والبلدان المتلقية الأخرى؛
(د) الصلات بين التغييرات الهيكلية والادارية داخل صناديق وبرامج الأمم المتحدة وحشد الموارد، بما في ذلك ادخال أطر التمويل المتعدد السنوات التي تدمج أهداف البرامج ومواردها وميزانياتها ونتائجها بهدف تحسين الفعالية وزيادة الموارد الأساسية".

المالية وكذلك المقررات ذات الصلة التي اتخذتها مؤخرا المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها بشأن ترتيبات التمويل.

ألف- الحالة المالية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها

١٧- في حين تزايدت مستويات الهبوط العام في المساعدة الانمائية الرسمية في سنة ١٩٩٨ بمقدار ٣ر٦ بليون دولار أمريكي أو ما نسبته ٩ر٦ في المائة بالأرقام الحقيقية، فان هذا يحتاج الى أن يوضع في منظوره مع الأداء الذي تحقق خلال سنوات سابقة. وعلى وجه التحديد، فيما يتعلق بالفترة من ١٩٩٢ الى ١٩٩٧، فان المعونات المقدمة من الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، هبطت بنسبة ٢١ في المائة بالأرقام الحقيقية.

١٨- وأثناء العقدين الماضيين، هبطت المساعدة الانمائية الرسمية اذا ما قيست بمتوسط الناتج القومي الاجمالي للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية. فقد كانت المساعدة الانمائية الرسمية في سنة ١٩٩٨ كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي ٢٤ر٠ بالمقارنة الى النسبة التي استهدفتها الأمم المتحدة وهي ٧٠ر٠. وقد ظلت النسبة المخصصة لأقل البلدان نموا ثابتة دون تغيير في حين ظلت مسألة الحد من وطأة الفقر هدفا رئيسيا للمجتمع الدولي مع وجود نصف جميع الأشخاص الذين يعانون الفقر من الأطفال.

١٩- وتعتبر صناديق الأمم المتحدة وبرامجها - وهي برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي وصندوق الأمم المتحدة للسكان - هي المجالات الرئيسية التي يتم عن طريقها تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وترد مواردها في فئتين رئيسيتين: الموارد العادية (الأساسية) والموارد الأخرى (غير الأساسية). ويبلغ اجمالي الموارد المشتركة التي تمر سنويا عن طريق صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ما مقداره ١٣ر٥ بليون دولار أمريكي في سنة ١٩٩٩ (انظر الجدول ١).

الجدول ١

المساهمات في صناديق الأمم المتحدة وبرامجها

(بلايين دولارات الولايات المتحدة)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
أساسية*	غ/م	١ر٨٩	٢ر٠٧	١ر٧٦	١ر٩٤	١ر٥٤	١ر٦٦	١ر٦٨	١ر٦٩	١ر٥٦
أخرى*	غ/م	٠ر٥٥	٠ر٩٥	٠ر٨٢	١ر١٠	١ر٥٨	١ر٥٤	١ر٤٤	١ر٨٥	٢ر٠١
مجموع فرعي	٢ر٤٠	٢ر٤٤	٣ر٠٢	٢ر٥٨	٣ر٠٤	٣ر١٢	٣ر٢٠	٣ر١٢	٣ر٥٤	٣ر٥٧
برنامج الأغذية العالمي	١ر٠٣	١ر٤١	١ر٧٣	١ر٤٤	١ر٥٢	١ر٢٨	١ر٣٣	١ر٣٠	١ر٧٢	١ر٥٦
المجموع	٣ر٤٣	٣ر٨٥	٤ر٧٥	٤ر٠٢	٤ر٥٦	٤ر٤٠	٤ر٥٣	٤ر٤٢	٥ر٢٦	٥ر١٣

* من غير برنامج الأغذية العالمي.

المساهمات في صناديق الأمم المتحدة وبرامجها

(بلايين دولارات الولايات المتحدة)

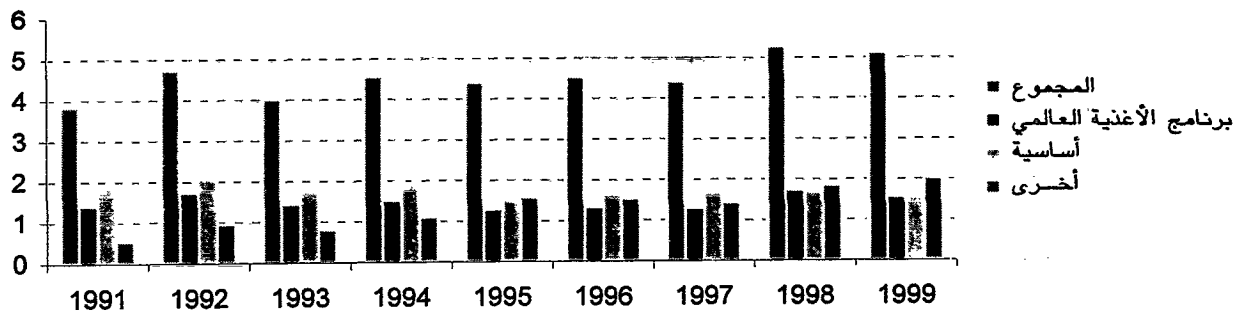

١- برنامج الأمم المتحدة الانمائي

٢٠- فيما يتعلق بالموارد الاجمالية، يبلغ المقدار الاجمالي المؤقت لايرادات برنامج الأمم المتحدة الانمائي الواردة في سنة ١٩٩٩ ما قيمته ٣٢٤ ٢ بليون دولار أمريكي موزعة على النحو التالي: الموارد الأساسية أو العادية -٦٨٢ مليون دولار أمريكي؛ الموارد الأساسية أو الأخرى المنعكسة في شكل ترتيبات للصناديق الاستئمانية (بما في ذلك مرفق البيئة العالمية وبروتوكول مونتريال وبناء القدرات لجدول أعمال القرن الحادي والعشرين وتقاسم التكاليف (الثنائية والثلاثية الأطراف والمتعددة الأطراف وتقاسم التكاليف الحكومية من جانب بلدان البرنامج) - ٤٢٩ ١ مليون دولار أمريكي؛ والمساهمات العادية في الصناديق والبرامج ذات الصلة - ٥٠ر٤٨ مليون دولار أمريكي؛ صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية - ٤٣ر٢٨ مليون دولار أمريكي؛ وصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة - ٨٥ر١٦ مليون دولار أمريكي؛ ومنظمة "متطوعو الأمم المتحدة" - ١٠ر٣ مليون دولار أمريكي؛ ومبلغ يقدر بحوالي ٩١ر١٢ مليون دولار أمريكي في ايرادات الموارد غير الأساسية تسلمته صناديق وبرامج ذات صلة؛ ومبلغ يقدر بحوالي ٥٢ر١١ مليون دولار أمريكي في ايرادات متفرقة؛ ومبلغ ٩٧ر٤ مليون دولار أمريكي ورد الى موارد خارجة عن الميزانية. واضافة الى ذلك، ورد مبلغ اجمالي قدره ٠٩ر١٣٥ مليون دولار أمريكي في سنة ١٩٩٩ فيما يتعلق بترتيبات الخدمات الادارية.

٢١- وفي حين يعتبر اجمالي الايرادات المؤقتة الواردة فيما يتعلق بسنة ١٩٩٩ أقل بنسبة ١٠ في المائة تقريبا عما كانت عليه في سنة ١٩٩٨ حيث بلغت ٥٤٦ر٢ بليون دولار أمريكي، فانها تعتبر أعلى من أية سنة سابقة، وهي تواصل ذلك الاتجاه الذي بدأ في سنة ١٩٩٤ بمبلغ اجمالي قدره ٢ بليون دولار أمريكي على الأقل ورد في الايرادات السنوية الاجمالية.

٢٢- وفي حين كانت الايرادات غير الأساسية أو "الأخرى" الواردة الى برنامج الأمم المتحدة الانمائي تتزايد بشكل كبير على مدى السنوات السبع الماضية، يجب أن تظل الأولوية بشأن تعبئة المزيد من الموارد الأساسية أو العادية، حيث ان الترتيبات المتعلقة بتقاسم التكاليف والصناديق الاستئمانية لا يمكن أن تحل محل الموارد العادية الحيوية. ولا يزال من الأولويات العليا تعبئة مستوى كاف من الموارد العادية لمضاعفة الأثر الفريد الذي يمكن أن يتركه وجود قوى متعددة الأطراف في التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ويحرز برنامج الأمم المتحدة الانمائي وما يرتبط به من صناديق وبرامج مثل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية وصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة ومتطوعو الأمم المتحدة تقدما هاما في الاصلاح التنظيمي الذي يعكس الشواغل المقلقة التي عبرت عنها الدول الأعضاء. بيد أنه بغية تحسين الأثر الانمائي العام والفعالية عن طريق الادارة المستندة الى النتائج، يتعين بلوغ مستوى واف من الموارد الأساسية، وبالتالي يجب ايلاء الاهتمام الى حالة التمويل بالموارد الأساسية، التي لا تزال منخفضة بدرجة حرجة.

٢٣- وفيما يتعلق بالمقادير، ينبغي ملاحظة أن الأرقام المالية المعروضة على برنامج الأمم المتحدة الانمائي كمساهمات عادية قدمت في سنة ١٩٩٩ وما قبلها تستند الى الايرادات الفعلية الواردة في السنة المعنية وليست المساهمات المعقودة في تلك السنة (التي كانت هي الممارسة المعمول بها قبل سنة ١٩٩٩). وهذه الطريقة الجديدة لعرض الأرقام المالية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي تعتبر هامة من أجل تحقيق شفافية الحوار بشأن التمويل، وبروح التشريعات الصادرة من

المجلس التنفيذي ويشكل الاطار المتكامل للموارد جزءا لا يتجزأ من أشكال الأطر التمويلية المتعددة السنوات. ومن الأهمية ملاحظة أن جميع بيانات الايرادات والنفقات عن عام ١٩٩٩ لا تزال مؤقتة وغير نهائية في وقت كتابة ورقة البحث هذه، وهي تخضع للتعديل عند التأكد من أرقام الايرادات والنفقات الفعلية عن تلك السنة.

٢٤- ووفقا للبيانات المؤقتة عن سنة ١٩٩٩، يبلغ اجمالي صافي الايرادات فيما يتعلق بالموارد العادية لسنة ١٩٩٩ ما مقداره ٦٨٢ مليون دولار، أي نحو ٦٤ مليون دولار أو ما يقل بنسبة ٥ر٨ في المائة عن رقم صافي الايرادات فيما يتعلق بالموارد العادية وقدرها ٧٤٦ مليون دولار سجلتها سنة ١٩٩٨. وعلى النحو الذي عرض على الاجتماع الثاني لاعلان التبرعات الذي عقده برنامج الأمم المتحدة الانمائي في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، تبلغ التقديرات الحالية لاجمالي المساهمات في الموارد العادية المقدمة الى برنامج الأمم المتحدة الانمائي عن سنة ٢٠٠٠، باستخدام سعر الصرف الرسمي للأمم المتحدة الساري في ١ آذار/مارس ٢٠٠٠، ما مقداره ٦٨٢ مليون دولار. وحيث ان الموارد غير الأساسية أو الموارد الأخرى المقدمة الى برنامج الأمم المتحدة الانمائي هي موجهة بشدة نحو الطلب، يعتبر من غير الامكان اجراء اسقاطات دقيقة لسنة ٢٠٠٠ رغم أنه من المقدر أن ينخفض المبلغ الاجمالي في النطاق الموضوع في سنتي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ - أي ما بين ٥٤٢ ١ مليون دولار أمريكي و ٤٢٩ ١ مليون دولار أمريكي.

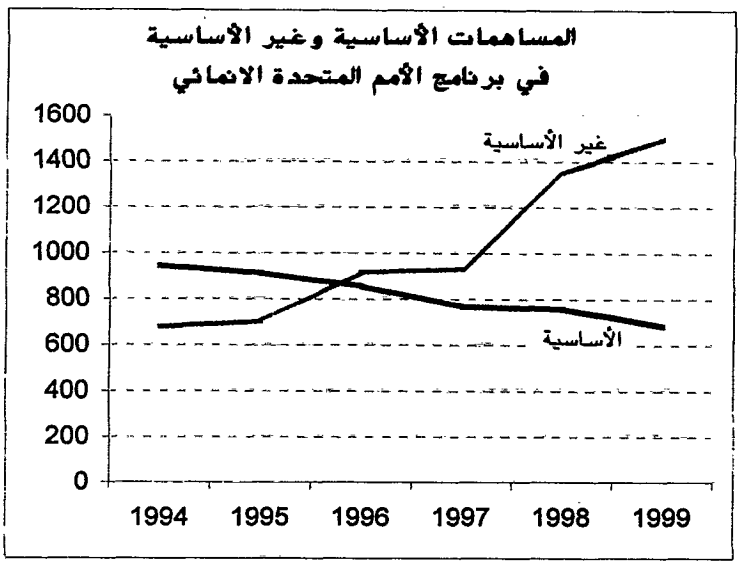

٢٥- وبالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية، تبلغ التقديرات الحالية للمساهمات في الموارد العادية لسنة ٢٠٠٠ ما مقداره ٢٥ مليون دولار أمريكي، وهو مبلغ يقل عن اجمالي الايرادات المؤقتة بمقدار ٤ر٢٧ مليون دولار أمريكي في سنة ١٩٩٩. وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي للمرأة، تبلغ التقديرات الحالية للموارد العادية لسنة ٢٠٠٠ ما قدره ٨ر١٩ مليون دولار أمريكي، بزيادة بحوالي ١٨ في المائة على اجمالي ايرادات الموارد العادية المؤقتة وقدرها ٨ر١٦ مليون دولار أمريكي لسنة ١٩٩٩. وفيما يتعلق بمنظمة "متطوعو الأمم المتحدة" فان نسبة ٥ في المائة فقط من أنشطة البرنامج تمول من الموارد العادية لمنظمة "متطوعو الأمم المتحدة" في شكل صندوق التبرعات الخاص. وتبلغ التقديرات الحالية للموارد العادية لسنة ٢٠٠٠ ما قدره

٥ر٤ مليون دولار أمريكي، أي زيادة بنسبة ٣٣ في المائة على الايرادات المؤقتة لسنة ١٩٩٩ وقدرها ٣ر٤ مليون دولار أمريكي.

٢٦- وقد حدث الانخفاض في الأرقام العامة للايرادات الأساسية أو العادية لسنة ١٩٩٩ بالرغم من الالتزامات المتزايدة الايجابية المتعهد بها للموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي من ٢٧ بلدا في سنة ١٩٩٩، من بينها ١١ جهة مانحة تابعة للجنة المساعدة الانمائية في اطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، و ١٦ من بلدان البرنامج، أو لأن بلدا مانحا من بلدان لجنة المساعدة الانمائية قدمت مبلغا اضافيا للموارد العادية زيادة على مبلغ التبرع المقطوع المعلن في الاجتماع التمويلي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، المعقود في نيسان/أبريل ١٩٩٩.

٢٧- ويمكن ملاحظة عناصر هذا الالتزام السياسي نفسه بايجاد قاعدة محسنة للموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في سنة ٢٠٠٠ وذلك بأن ١٨ بلدا قد أعلنت عن تقديم مستوى أعلى من المساهمات لسنة ٢٠٠٠، من بينها ١٠ من بلدان البرنامج وحوالي ثمانية بلدان مانحة في لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومن بين هذه البلدان نفسها، قدم عشرة بلدان مساهمات أكبر مما قدمته في السنة الماضية. وفيما يتعلق بسنة ٢٠٠٠، أزادت ١٢ بلدا التزاماتها بنسبة ٢٠ في المائة أو أكثر بالعملة التي تعقد بها تبرعاتها. وفي الوقت الحاضر، تعهد ٢٩ بلدا بالمحافظة على مستويات مساهماتها لسنة ١٩٩٩، وألمح تسعة من بلدان البرنامج عن قرارها باستئناف تسديد مبالغ للموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة في سنة ٢٠٠٠. بيد أنه في ضوء مقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٨ والهدف السنوي الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الانمائي في الأطر التمويلية المتعددة السنوات من أجل المساهمات المقدمة الى الموارد العادية وقدره ٨٠٠ مليون دولار لسنة ٢٠٠٠، هناك شعور بالقلق أن هناك ستة بلدان، من بينها ثلاث جهات مانحة في لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد أعلنت عن خفض المساهمات المقدمة الى برنامج الأمم المتحدة الانمائي في سنة ٢٠٠٠ بالمقارنة مع مساهماتها في سنة ١٩٩٩.

٢٨- وفي حين يعتبر الالتزام بزيادة المقادير عنصرا حاسما في تشريعات التمويل (الأساسي) العادي، من الأهمية بمكان أيضا التنويه أن بالجهود المبذولة من الدول الأعضاء لوضع قاعدة موارد البرنامج الانمائي على أساس أكثر سلامة ويمكن التنبؤ به بشكل أفضل. وقدمت تعهدات بمساهمات متعددة السنوات بشكل رسمي من عدد من البلدان بلغ مجموعه ١٦ بلدا حتى الآن، مع وجود مؤشرات غير رسمية يقدمها عدد من البلدان الأخرى.

٢٩- ومما يؤسف له أن ايرادات الموارد العادية المتوقعة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لسنة ٢٠٠٠ وقت انعقاد الاجتماع التمويلي السنوي الثاني لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي (٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠) انخفضت بدرجة كبيرة دون الرقم المستهدف قدره ٨٠٠ مليون دولار الذي وضع في جدول الموارد المتكاملة للاطار التمويلي المتعدد السنوات. ومن المأمول فيه أن تتيح الجهود المبذولة الآن، مثل خطة أعمال برنامج الأمم المتحدة الانمائي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، شواهد بوجود التزام أقوى ازاء تعزيز المنظمة وأدائها وأن يظهر هذا في عكس اتجاه التمويل. وعلاوة على ذلك، يتوقع برنامج الأمم المتحدة الانمائي أن يعرض التقرير السنوي الذي يركز على تحقيق

النتائج في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وسوف يقدم حافزا اضافيا هاما لتعبئة موارد مشتركة برؤوس أموال.

٣٠- ومن المعقول كذلك توقع مستوى أعلى من المساهمات في الموارد العادية أكبر من تلك المخصصة حتى الآن سوف ترد في سنة ٢٠٠٠. وهذا ينطبق بصفة خاصة على كثير من بلدان البرنامج حيث ان صافي مساهماتها الأساسية ليست معروفة حتى بعد تطبيق أداة الربط المحاسبية. وعلاوة على ذلك، من المعقول، بالنسبة لبلدين أو ثلاثة بلدان مساهمة رئيسية، توقع مستوى أعلى من التبرعات الأساسية من ذلك المستوى المشار اليه وقت انعقاد الاجتماع التمويلي الثاني لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

٣١- وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن أسعار الصرف المستخدمة لهذا العرض البحثي بخصوص ٢٠٠ مساهمة عادية هي نفس أسعار الصرف الرسمية السارية في الأمم المتحدة اعتبارا من ١ آذار/مارس ٢٠٠٠. وتعتبر قوة الدولار الأمريكي عاملا هاما يؤثر على الايرادات الاجمالية المتوقعة. وعلى النحو الوارد في مقرري المجلس التنفيذي ٢٣/٩٨ و ٣/٢٠٠٠، من الأمور الأساسية بالنسبة لامكان قابلية التنبؤ بقاعدة الموارد العادية في برنامج الأمم المتحدة الانمائي بحيث يمكن التقليل الى أدنى حد من هذه التقلبات.

٣٢- وكان المجلس التنفيذي، في اطار مقرريه ٢٣/٩٨ و ١/٩٩ قد سلم بأن الافراط في الاعتماد على عدد محدود من المانحين يتضمن مخاطرات تتصل بالاستدامة المالية للبرنامج الانمائي على الصعيد الطويل الأجل وحث جميع البلدان المانحة وبلدان البرنامج التي بوسعها أن تفعل ذلك، على زيادة مساهماتها في الموارد الأساسية. وعلى النحو المشار اليه، يقدر برنامج الأمم المتحدة الانمائي أن هناك ١٨ بلدا على الأقل سوف تزيد مساهماتها المقدمة الى الموارد العادية للبرنامج الانمائي في سنة ٢٠٠٠، بما في ذلك زيادات تفوق نسبة ٢٠ في المائة بالعملات المحلية المقدمة من ١٢ بلدا على الأقل. وهذا يعتبر أيضا هاما بالنسبة لصناديق وبرامج أخرى تابعة للأمم المتحدة.(14)

٣٣- وفي ضوء ما ذكر آنفا، من الواضح أن هناك عددا من المخاطرات حيثما يكون هناك استمرار في الافراط في الاعتماد من جانب منظمة متعددة الأطراف مثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي على عدد محدود من المانحين (انظر الجدول ٢). ومن حيث توزيع المساهمات الخاصة بالموارد العادية، فانها تقدر حاليا بأن أكبر جهة مانحة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في سنة ٢٠٠٠ ستكون اليابان مع تقديم مساهمة عادية بمبلغ ١٠٠ مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها ٢٥ في المائة عما كانت عليه في سنة ١٩٩٩. وبايجاز، سوف تقدم الجهات المانحة العشرة الكبرى لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ما نسبته ٨٣ في المائة من اجمالي الموارد العادية لسنة ٢٠٠٠ لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في حين يقدم كبار المساهمين للبرنامج الانمائي من حيث المعدل الفردي (على الأقل دولار أمريكي واحد لكل شخص) هي كما يلي: النرويج والدانمرك والسويد وسويسرا وهولندا وفنلندا ولكسمبرغ وايرلندا وبلجيكا. أما الجهات المانحة العشر الكبرى لصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة فقد ساهمت بنسبة ٨٨ في المائة في سنة ١٩٩٩ ويبدو

(14) انظر الجدول ٢.

من المحتمل أن تظهر اطارا مماثلا في سنة ٢٠٠٠. وفيما يتعلق بمنظمة "متطوعو الأمم المتحدة"، فقد ساهمت ٣٣ حكومة لصندوق التبرعات الخاص، أثناء فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، حيث يخص ثلاثة بلدان نسبة ٨٠ في المائة من المجموع.

الجدول ٢

٢١ جهة مانحة رئيسية للموارد الأساسية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة في سنة ١٩٩٨

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	البرنامج الانمائي	صندوق الأمم المتحدة للسكان	اليونيسيف[أ]	المجموع
١- الولايات المتحدة الأمريكية	٩٧ر٠	٢٠ر٠	١٠٧ر٦	٢٢٤ر٦
٢- اليابان	٨٧ر٠	٤٨ر٩	٩٤ر٠	٢٢٩ر٩
٣- هولندا	٩٣ر٣	٣٩ر٠	٥٢ر٠	١٨٤ر٣
٤- الدانمرك	٨٥ر٥	٣٣ر٣	٣٢ر٥	١٥١ر٣
٥- النرويج	٨٠ر٦	٢٧ر٢	٣٩ر٥	١٤٧ر٣
٦- ألمانيا	٥٩ر٠	٢٣ر٩	٢٩ر٢	١١٢ر١
٧- السويد	٦٦ر٠	١٦ر١	٣٣ر٩	١١٦ر٠
٨- المملكة المتحدة	٥١ر٧	٢١ر٩	١٩ر٠	٩٢ر٦
٩- سويسرا	٤٤ر٠	٧ر٢	٢٥ر٩	٧٧ر١
١٠- كندا	٣٠ر١	٦ر٥	١١ر١	٤٧ر٧
١١- فرنسا	٦ر٥	١ر٠	٤٠ر٠	٤٧ر٥
١٢- فنلندا	١١ر٧	١٤ر٢	١٣ر٣	٣٩ر٢
١٣- ايطاليا	١٠ر٩	١ر٤	٢٧ر٥	٣٩ر٨
١٤- أستراليا	٨ر٥	١ر٣	٣ر٨	١٣ر٦
١٥- بلجيكا	١٢ر٦	١ر٨	٩ر١	٢٣ر٥
١٦- اسبانيا	٥ر٣	٤ر٠	١٤ر٢	١٩ر٩
١٧- النمسا	١٠ر٢	٦ر٠	٣ر٧	١٤ر٥
١٨- ايرلندا	٤ر٢	٤ر٠	٢ر٨	٧ر٤
١٩- نيوزيلندا	٣ر٩	٧ر٠	١ر٠	٥ر٦
٢٠- البرتغال	١ر٤	صفر	٣ر٤	٤ر٨
٢١- لكسمبرغ	٦ر٠	٤ر٠	١ر٤	٢ر٤
المجموع الفرعي	**٧٧٠ر٠**	**٢٦٦ر٢**	**٥٦٤ر٩**	**١ ٦٠١ر١**
بلدان أخرى	٧٥ر٠	٢ر٧	١٢ر٧	٩٠ر٤
المجموع	**٨٤٥ر٠**	**٢٦٨ر٩**	**٥٧٧ر٦**	**١ ٦٩١ر٥**

(أ) يشمل المساهمات المقدمة من الحكومات (٣٤٢ر٥ مليون دولار) واللجان الوطنية (٢٣٥ر١ مليون دولار).

(ب) يشمل الصناديق التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

٣٤- وقد أولى مدير البرنامج الانمائي اهتماما خاصا لمسألة الحد من الاتكالية ولتوسيع قاعدة الجهات المانحة، والاضطلاع بحملة متضافرة أثناء الشهور التسعة الأولى من توليه منصب الادارة، وذلك لتحسين جهود المنظمة في ايصال الخدمات والمعلومات الى البرلمانيين والى جهات صنع القرار السياسي في العواصم بروح من الشراكة مع أعضاء البرنامج.

٣٥- وتسهم بلدان البرنامج في الحد من الاعتماد المفرط بعدة طرق هامة. فبالاضافة الى توفير مقادير كبيرة من موارد تقاسم التكاليف الى برامج البرنامج الانمائي في بلدانها المعنية، تقدم حكومات بلدان البرنامج أيضا الى البرنامج الانمائي ما يلي: (أ) مساهمات الى الموارد العادية للبرنامج الانمائي؛ (ب) مساهمات نقدية من الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية؛ (ج) مساهمات عينية حكومية، على سبيل المثال، توفير مباني المكاتب دون دفع قيمة ايجارية.

٣٦- وينطلق البرنامج الانمائي الآن في تنفيذ خطط الأعمال، ٢٠٠٠-٢٠٠٣ تمشيا مع المناقشة التي عقدت أثناء الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي وعملا بما جاء في المقرر ١/٢٠٠٠. وفي حين يجري احراز تقدم فان حالة التمويل الحرجة التي لا يزال يواجهها البرنامج الانمائي وبعض الصناديق والبرامج المرتبطة به، مع ذلك هناك تقدم مضطرد في نمو الموارد العادية التي يحققها صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة ومتطوعو الأمم المتحدة. وفي حين يعتبر النمو في الموارد غير الأساسية للبرنامج الانمائي مشجعا، يمكن لهذا فقط أن يستكمل وليس يستعيض عن التمويل النظامي القوي. فالبرنامج الانمائي، في شكله الحالي انما أنشئ لتأكيد الاستجابة المنسقة للتحديات التي تواجه البلدان المستفيدة وشركائها داخل منظومة الأمم المتحدة. ويعتبر الحفاظ على مستوى واف من الموارد الأساسية شرطا أساسيا لتحقيق هذا الدور. فاذا لم تكن الموارد الضرورية متوافرة مستقبلا، فمن الحكمة النظر في كيفية امكان الحفاظ على استجابة منسقة من منظومة الأمم المتحدة وفي مقدار التكلفة والكيفية التي تلبى بها احتياجات البلدان المستفيدة. ومن الأمور الحيوية أن يكون هناك اعادة تأكيد لوجود قاعدة تمويل قوية من أجل الموارد العادية، وذلك لتمكين البرنامج الانمائي وصناديقه وبرامجه المرتبطة به بتأدية أكثر الأدوار فعالية داخل منظومة الأمم المتحدة ولتحقيق هدف الدعم الأقصى من أجل القضاء على الفقر في أفقر البلدان.

٢- صندوق الأمم المتحدة للسكان

٣٧- بلغت الموارد الأساسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ٣٠٥ ملايين دولار أمريكي في سنة ١٩٩٥، وهي السنة التي تلت انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة. وكانت موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا تزيد على مبلغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي في سنة ١٩٩٦، بيد أن هذه الموارد الأساسية بدأت عندئذ في الانخفاض ببطء. وفي سنة ١٩٩٩، تلقى الصندوق المذكور قرابة ٢٥٠ مليون دولار كايرادات أساسية. ويحاول هذا الصندوق بكل جهد عكس الاتجاه النازل، وتشير التقديرات الى أن الموارد الأساسية لسنة ٢٠٠٠ سوف تبلغ ٢٧٥ مليون دولار.

٣٨- وتؤكد المؤشرات المشجعة الأولية أن هناك عشرة بلدان مانحة من لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي و ٨ من بلدان البرنامج يحتمل أن تزيد مساهماتها المقدمة الى الموارد الأساسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لسنة ٢٠٠٠. وقد سددت الولايات المتحدة، باعتبارها جهة مانحة عادت الى المساهمة، مساهمتها بالكامل لسنة

٢٠٠٠، وقد عقدت تبرعا لسنة ٢٠٠١. وتستند الموارد المسقطة للسنوات القادمة الى مبدأ حكيم بتوقع أن تزيد الموارد بشكل بطيء ولكنه أكيد خلال سنتي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ وتزداد بشكل أسرع خلال ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ وهما السنتان النهائيتان من فترة الاطار التمويلي المتعدد السنوات. وهذا النهج الخاص بالاطار التمويلي المتعدد السنوات سوف يتيح لصندوق الأمم المتحدة للسكان بعض الوقت ليبدأ في الابلاغ عن النتائج المنجزة، في حين يتيح للجهات المانحة في الوقت نفسه اطارا زمنيا أطول من أجل زيادة تبرعاتها المعقودة ومساهماتها الى صندوق الأمم المتحدة للسكان. وهذا يتمشى مع المؤشرات الواردة من بعض الجهات المانحة بأنها سوف تزيد بدرجة كبيرة مساهماتها المقدمة للصندوق المذكور سنة ٢٠٠٢ فصاعدا.

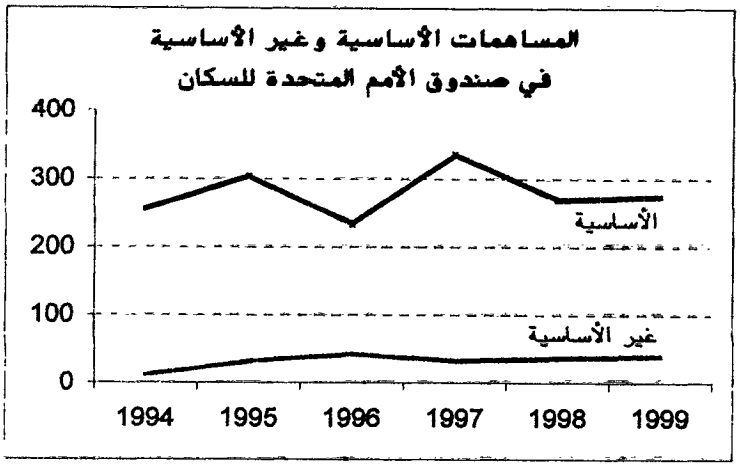

٣٩- فقد ألمح بضعة بلدان مانحة الى أنها تريد أن تقترب من الهدف المتفق عليه وهو نسبة ٧ر٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي لكي ينفق على المساعدة الانمائية الرسمية. وهناك مثال ايجابي لذلك وهو لكسمبرغ التي أعلنت أنها سوف تصل الى النسبة المستهدفة وهي ٧ر٠ هذا العام. وعلاوة على ذلك، يشهد كثير من البلدان الصناعية فترة من النمو الاقتصادي الكبير، الذي سوف يؤخذ في الحسبان عندما تقدم المساهمات الأساسية الى صندوق الأمم المتحدة للسكان، وتناقش الآن مستويات المساعدة الانمائية الرسمية. وسوف يؤثر النمو الاقتصادي لبعض البلدان المانحة تأثيرا ايجابيا على اتجاه مساهماتها. بيد أن الزيادة في الناتج القومي الاجمالي في بلدان أخرى حتى الآن لم يصل الى الأثر المنشود بالنسبة لالتزاماتها الأساسية اتجاه صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٤٠- وفيما يتعلق بسنة ٢٠٠٠، هناك نحو ٥٢ بلدا قد عقدت تبرعات لدعم الموارد الأساسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقدم اثنا عشر بلدا تعهدات بتبرعات متعددة السنوات. ورغم أن كثيرا من البلدان الأعضاء لم تتمكن من اعلان تعهدات هذا العام بالتبرع لعدة سنوات، وقد ألمح بعضها الى أنها سوف تحاول أن تفعل ذلك في السنة القادمة.

٤١- ويلاقي الصندوق المذكور تشجيعا بسبب النمو في موارده التكميلية التي ينتظر أن تصل الى الرقم المستهدف وقدره ٤٠ مليون دولار سنة ٢٠٠٠ مقابل ٢٧٥ مليون دولار بالنسبة للموارد الأساسية رغم أن الموارد الأساسية لا تزال غير ذات قيمة في المساعدة على تلبية الأهداف في مجال السكان والصحة الانجابية. وهذا يشمل تلبية الحاجة غير المستوفاة في تنظيم الأسرة؛ وتحسين الصحة الخاصة بالأم بما في ذلك عن طريق المساعدة بالنسبة لمواليد الأطفال ومنع فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتب (الايدز) بين بلدان أخرى.

٣- منظمة الأمم المتحدة للطفولة

٤٢- تركز منظمة الأمم المتحدة للطفولة على الأولويات لسنة ٢٠٠٠ وما بعدها - وهو ائتلاف يضم مؤتمر القمة العالمي من أجل أهداف الطفل، وخصوصا "البرنامج غير المكتمل" (ويشمل القضاء على شلل الأطفال، والبرنامج الموسع للتحصين وتطعيم الأمهات والمواليد الجدد بمصل التيتانوس، والدودة الغينية، والملاريا وتعليم البنات). وجدول العمل الجديد للأطفال، الذي يركز على الرعاية المتكاملة للطفولة في مهدها، والتعليم ذي النوعية الجيدة واحتياجات المراقين وجمع وتحليل البيانات والمعلومات البالغة الأهمية. وفي حين أحرز تقدم صوب تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، تجري مواجهة عقبات نهاية العقد، مثل الفقر وفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز وقضايا حماية الأطفال والنساء وخصوصا فيما يتعلق بالصراعات والاستغلال والاتجار بهم وغير ذلك من التعدي على حقوق الانسان.

٤٣- وتوجد لدى منظمة الأمم المتحدة للطفولة قاعدتان متميزتان للدعم. فالحكومات تقدم لها الدعم بصفتها واحدة من صناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة المتعددة الأطراف التي تضطلع بأنشطة تنفيذية من أجل التنمية. وهي تحظى بالدعم أيضا من المجتمع المدني في أنحاء العالم. وتعتبر منظمة الأمم المتحدة للطفولة فريدة في طابعها داخل منظومة الأمم المتحدة حيث أن أكثر من ثلث مجموع ايراداتها يأتي من مساهمات غير حكومية، ويأتي أساسا عن طريق اللجان الوطنية التابعة لليونيسيف والموجودة في ٣٧ بلدا.

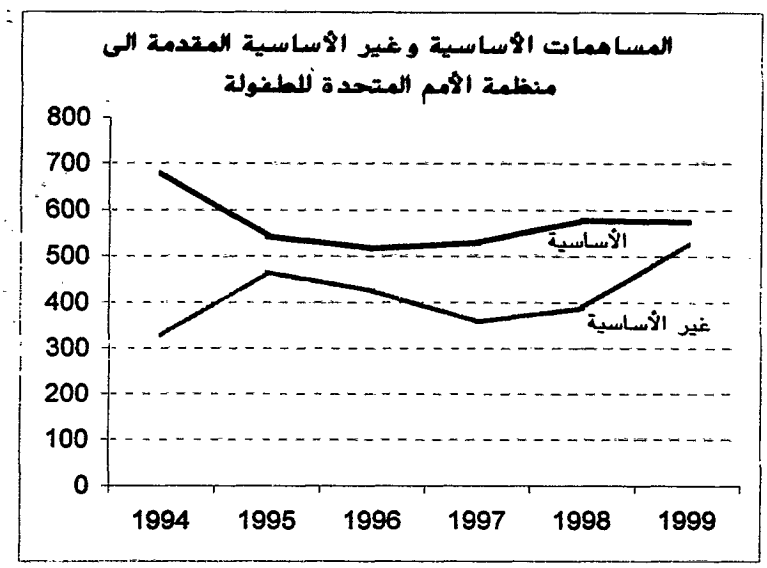

٤٤- وقد ركدت منذ سنة ١٩٩٠ المساهمات في الموارد الأساسية بالأرقام الحقيقية حيث بلغت في المتوسط ٥٤٢ مليون دولار سنويا. وفي سنة ١٩٩٩، بلغت الموارد الاعتيادية ٥٨٩ مليون دولار أمريكي مقابل مبلغ ٥٧١ مليون دولار أمريكي في سنة ١٩٩٨. وقد هبطت حصة الموارد الاعتيادية الواردة من الحكومات بشكل عام من ٧٥ في المائة في سنة ١٩٩٠ الى ٦٠ في المائة في سنة ١٩٩٩. وهذا يمثل زيادة تقل عن نسبة ٥ر١ في المائة، وهي أقل من رقم التمويل المستهدف في الخطة المتوسطة الأجل وهو ٣ الى ٤ في المائة. ويسهم عدد محدود نسبيا من الحكومات بغالبية الحصة في الموارد العادية الحكومية. وفي سنة ١٩٩٩، قدمت ١٥ جهة مانحة حكومية ما نسبته ٦٠ في المائة من اجمالي ايرادات اليونيسيف، وساهم ٢١ بلدا عضوا في لجنة المساعدة الانمائية بما نسبته ٩ر٩٧ في المائة من لجمالي الموارد الأساسية الحكومية وقدمت الحكومات المانحة العشر الكبرى ما نسبته ٣ر٨٨ في المائة من التمويل الحكومي. وجاء ترتيب اللجنة الوطنية العليا في سنة ١٩٩٩ الثاني بين جميع المساهمين، حيث كانت هناك حكومة واحدة قدمت مبلغا أكبر.

٤٥- وتشجع منظمة اليونيسيف على تقديم المساهمات الى الموارد الأساسية، وهو ما يمكّن المنظمة من أن يكون لها وجود في جميع بلدان البرنامج، وتمنحها القدرة على وضع برنامج قطري للتعاون مع الحكومة، وعندئذ تدعم تنفيذ هذا البرنامج. ومع ذلك، هناك جهات مانحة كثيرة على استعداد لتقديم موارد اضافية لا غنى عنها لفعالية منظمة اليونيسيف. وهذه الموارد الأخرى تعتبر أداة لتوسيع مدى البرامج القطرية وضمان القدرة على تنفيذ المساعدات الحاسمة الى الأطفال. وتعتبر موارد أخرى في غاية الأهمية أيضا بالنسبة لقدرة المنظمة على الاستجابة لحالات الطوارئ.

٤٦- وقد بلغ لجمالي ايرادات الموارد الأخرى ٥٢٩ مليون دولار أمريكي في سنة ١٩٩٩. وسجل هذا الرقم زيادة قدرها ١٠٤ ملايين دولار أمريكي أكثر من تقدير الخطة المتوسطة الأجل وقدره ٤٢٥ مليون دولار أمريكي و١٣٤ مليون دولار أمريكي (٣٤ في المائة أكثر من الرقم الفعلي في سنة ١٩٩٨). وبلغت الايرادات العادية من الموارد الأخرى مبلغ ٣٣٢ مليون دولار أمريكي في سنة ١٩٩٩، بزيادة قدرها ٥٣ مليون دولار أمريكي (١٩ في المائة) أكثر من السنة الماضية وزيادة بمبلغ ٣١ مليون دولار أمريكي (١٠ في المائة) أكثر من المبلغ المستهدف وقدره ٣٠١ مليون دولار أمريكي في الخطة المتوسط الأجل. وبلغ اجمالي الايرادات من الموارد الأخرى لمواجهة حالات الطوارئ ما قيمته ١٩٧ مليون دولار أمريكي في سنة ١٩٩٩. وهذا الرقم يزيد بمقدار ٧٣ مليون دولار أمريكي (٥٩ في المائة) عن المبلغ الوارد في الخطة المتوسطة الأجل وقيمته ١٢٤ مليون دولار أمريكي وبزيادة قدرها ٨١ مليون دولار أمريكي (٧٠ في المائة) عن المبلغ ١١٦ مليون دولار أمريكي الذي تلقته منظمة اليونيسيف في سنة ١٩٩٨. ومن بين اجمالي الايرادات من الموارد الأخرى الواردة أعلاه، بلغت المساهمات من القطاع الخاص ما قيمته ١٨١ مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها ٣٧ في المائة تقريبا على مبلغ ١٣٢ مليون دولار أمريكي سبق تلقيها من المصادر الخاصة.

٤- برنامج الأغذية العالمي

٤٧- يمول برنامج الأغذية العالمي بمساهمات مقدمة بالأغذية وبالأموال النقدية. وتعلن التعهدات ذات الأشكال السلعية إما بقيمتها النقدية أو بكمياتها المادية. وتقدم الأموال لتغطية التكاليف المتعلقة بنقل السلع وبتنفيذ البرامج وغير ذلك من التكاليف المرتبطة بهذا بالاضافة الى تبرعات بالسلع، تمشيا مع مبدأ استعادة كامل التكلفة. وهذا يعني أن كل مساهمة يجب أن تغطي جميع التكاليف المرتبطة باستخدامها والانتفاع بها.

٤٨- فقد تراوحت المساهمات المقدمة الى برنامج الأغذية العالمي على مدى السنوات الأخيرة ما بين ١ بليون دولار أمريكي في سنة ١٩٩٠ و٥٦ر١ بليون في سنة ١٩٩٩. وكان أعلى مستوى بلغه البرنامج في سنة ١٩٩٢ حيث بلغت قيمة المساهمات ٧٣ر١ بليون دولار أمريكي. وفي سنة ١٩٩٩، بلغ مستوى المساهمات درجة عالية أيضا حيث بلغ اجماله ٥٦ر١ بليون دولار أمريكي. وتخضع الموارد المتاحة للبرنامج لعدد من التأثيرات من بينها سياسات وأولويات الجهات المانحة والمتعلقة بالتعاون الانمائي وكذلك بالأسعار العالمية للسلع الغذاية والنقل عبر المحيطات.

٤٩- ويميل معدل الحاجة الشاهق بسبب التصاعد الهائل في الحالات الطارئة والانخفاض في الأسعار العالمية للحبوب والنقل عبر المحيطات، الى تفسير المعدلات العالية للهبات المقدمة الى برنامج الأغذية العالمي في سنوات معينة. وتتسم التنبؤات بشأن الأسعار بنوع من التخمين، بيد أن برنامج الأغذية العالمي يتوقع أن تزداد الأسعار العالمية لسلعه الرئيسية أثناء عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١. وحيث تميل أسعار الحبوب الى التقلبات، فان تنبؤات التخطيط تستند عادة الى معدلات خمسية وفق الأحداث الماضية، وذلك لدرء تقلبات الأسواق. وهذا التنبؤ، اذا ما صدق، سوف يترجم الى قرابة ٤ر١ بليون دولار أمريكي في الموارد المقدمة لبرنامج الأغذية العالمي في السنة القادمة.

٥٠- ويمكن تمرير الموارد المقدمة الى برنامج الأغذية العالمي عن طريق منافذ التمويل المتعددة الأطراف وعن طريق منافذ التمويل المتعددة والثنائية الموجهة. وتعتبر جميع المساهمات التي ترد عن طريق النافذة المتعددة الأطراف موارد أساسية. فمثل هذه المساهمات لا تخصص لأي مشروع بعينه أو عملية بعينها. وقد انخفض مستوى المساهمات المتعددة الأطراف المقدمة الى برنامج الأغذية العالمي في السنوات الأخيرة. ويشجع هذا البرنامج الجهات المانحة على زيادة هذا النوع من دعم التمويل حيث انه يعزز المرونة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي. أما المساهمات المقدمة عن طريق المنافذ الموجهة المتعددة الأطراف والثنائية فهي تعتبر موارد غير أساسية. وتعتبر أية مساهمة انها مساهمة موجهة متعددة الأطراف عندما تخصص لمشروع معين أو عملية معينة. أما المساهمات الثنائية فانها تقدم دعما لأنشطة لا يستهلها ولا يديرها البرنامج المذكور. وفي مثل هذه الحالات، فان البرنامج يقدم الخدمات (الشراء والنقل أو الرصد) الى أنشطة المعونة الغذائية التي ترتبها منظمات أخرى، مثل المنظمات غير الحكومية أو الجهات المانحة الثنائية. وحيث ان استخدام هذه المساهمات غير محدد من جانب برنامج الأغذية العالمي، فانها صنفت على انها موارد غير أساسية. وفيما يتعلق بالمستقبل، قام البرنامج بتنقيح تعريفة للموارد الأساسية وغير الأساسية يعكس بشكل أفضل طبيعة المساعدات المقدمة والطرائق الحالية للحصول على الموارد.

باء- المقررات التي اتخذتها مؤخرا المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها بشأن ترتيبات التمويل

٥١- بغية استعادة النمو وتحسين امكانية التنبؤ بقاعدة الموارد الأساسية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٩/١٩٩٧ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٧، انهمكت المجالس التنفيذية في حوار مكثف جدا واجراء مفاوضات طوال عام ١٩٩٨ بشأن وضع استراتيجية للتمويل المستدام فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف. ونتيجة لذلك، وافق المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان على مقررين معلمين وهما ٢٣/٩٨ و٢٤/٩٨ بشأن استراتيجيات تمويل برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمقررين ١/٩٩ و٥/٩٩ بشأن أطر التمويل المتعدد السنوات الخاصة بهما. واعتمد المجلس التنفيذي لمنظمة اليونيسيف استراتيجيته الخاصة بتعبئة الموارد (المقرر ٨/١٩٩٩). وهذه المقررات توخت خطط العمل التالية.

١- برنامج الأمم المتحدة الانمائي

٥٢- اعتمد المجلس التنفيذي للبرنامج الانمائي، في مقرره ٢٣/٩٨ رقما مستهدفا للتمويل السنوي للموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وقدره ١ر١ بليون دولار، وشدد على الحاجة الماسة لتحقيق زيادات سنوية الى أن يتحقق الهدف. وأعاد المجلس التأكيد على ضرورة عكس الاتجاه النازل في الموارد الأساسية وانشاء آلية لوضع التمويل الأساسي للبرنامج الانمائي على أساس يمكن التنبؤ به. وفي هذا الاطار، طُلب الى برنامج الأمم المتحدة الانمائي أن يضع اطارا تمويليا متعدد السنوات يضم بين دفتيه أهداف البرنامج وموارده وميزانيته ومحصلاته بهدف زيادة الموارد الأساسية. وسلم المجلس في نفس المقرر أيضا بأن الافراط في الاعتماد على عدد محدود من الجهات المانحة يحمل بين طياته مخاطر على الاستدامة المالية الطويلة الأجل للبرنامج الانمائي. ولهذا فانه ناشد جميع البلدان التي هي في موقف يؤهلها لذلك، بأن تزيد مساهماتها الأساسية. وأخيرا، أيد المجلس في مقرره ٢٣/٩٨ الجهود الجارية بغية تحسين أثر الدعوة والملمح المؤسسي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، وذلك بتعزيز استراتيجيته الخاصة بالاتصال والمعلومات.

٥٣- وقد وضع المجلس التنفيذي، عن طريق المقرر ٢٣/٩٨ و١/٩٩ بشأن الاطار التمويلي المتعدد السنوات، تشريعات لاستحداث نظام جديد للتمويل يهدف الى ايجاد حوار أكثر دينامية وشفافية بشأن التمويل الأساسي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ولتيسير الحصول على مقادير أكبر وتعزيز القدرة على التنبؤ عن طريق التعهدات المتعددة السنوات. وقد أسفر الاجتماع التمويلي السنوي الأول، المعقود نتيجة لتلك المقررات في الدورة الثانية للمجلس التنفيذي في نيسان/أبريل ١٩٩٩، بحلول نهاية السنة عن زيادة في المساهمات المعلن عن التبرع بها من ما مجموعه ٣٩ بلدا، والتبرعات المعقودة المتعددة السنوات التي أعلنها ٢١ بلدا.

٥٤- أما المقرر ٢٣/٩٩ الذي اعتمده المجلس التنفيذي للبرنامج الانمائي فانه يعيد التأكيد على المقررين ٢٣/٩٨ و١/٩٩ ويرحب بالانجاز الهام الذي حققه البرنامج الانمائي في المقر وفي

الميدان في تطوير الاطار التمويلي المتعدد السنوات. ويتضمن المقرر الاعراب عن قلق بالغ بشأن استمرار التدهور العام في مستوى الموارد الأساسية، وفيه تُناشد جميع البلدان التي في وسعها أن تفعل ذلك، أن تزيد من حجم مساهماتها المقدمة الى الموارد العادية للبرنامج الانمائي والقدرة على التنبؤ بذلك.

٥٥- ويطلب المقرر ٢٣/٩٩ الى مدير البرنامج أن يقدم الى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٠ مقترحات لتنقيح واستكمال الاطار التمويلي المتعدد السنوات حسب الاقتضاء، ومؤشرات بكيفية الاستفادة من الدروس المتأتية من دورة الاطار التمويلي المتعدد السنوات في الدورة التالية ومقترحات بشأن هيكل وتوقيت التقرير المتعلق بالاطار التمويلي المتعدد السنوات.

٢- صندوق الأمم المتحدة للسكان

٥٦- بغية تعزيز النمو وتحسين القدرة على التنبؤ والاستقرار في الموارد الأساسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، أقر المجلس التنفيذي للبرنامج الانمائي/لصندوق الأمم المتحدة للسكان المقرر ٥/٩٩، الذي يطلب الى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يشرع في وضع اطار تمويلي متعدد السنوات يتسم بدمج الأهداف البرنامجية والموارد والميزانيات والنتائج، بغية زيادة الموارد الأساسية.

٥٧- وسلم المجلس التنفيذي أيضا بأن الافراط في الاعتماد على عدد محدود من البلدان المانحة يحمل معه مخاطر تهدد الاستدامه الطويلة الأجل لصندوق الأمم المتحدة للسكان وبالتالي فانه يحث جميع البلدان التي في وسعها أن تفعل ذلك على زيادة مساهماتها الأساسية. وفي سنة ١٩٩٩، كانت النسبة التي تخص ١٤ من كبار المانحين لصندوق الأمم المتحدة للسكان نحو ٩٨ في المائة من الموارد الأساسية الاجمالية للصندوق؛ وكان ما يخص ثلاثة من هذه الجهات المانحة، وهي اليابان وهولندا والدانمرك، نسبة ٥٠ في المائة. وفي هذا السياق، فان الصندوق يحاول جاهدا أن يوسع نطاق قاعدة المانحين، ويتمثل الهدف الموضوع لسنة ٢٠٠٠ في الوصول الى ١٠٠ جهة مانحة. ويهدف النظام التمويلي الجديد الى خلق حوار أكثر شفافية بشأن التمويل الأساسي للصندوق، والترويج لوجود حجم أكبر وزيادة في القدرة على التنبؤ عن طريق التعهدات المتعددة السنوات.

٥٨- وفي المقرر ٩/٢٠٠ الذي اعتمده المجلس التنفيذي للبرنامج الانمائي/لصندوق الأمم المتحدة للسكان، طُلب الى المدير التنفيذي للصندوق أن ينفذ الاطار التمويلي المتعدد السنوات (٢٠٠٠ - ٢٠٠٣). وزيادة على ذلك، شجع المجلس التنفيذي جميع البلدان التي في وسعها أن تفعل ذلك على مساعدة الصندوق بأن يصل الى رقم اجمالي للموارد العادية والتكميلية وقدره ٤٣٤ ١ مليون دولار من سنة ٢٠٠٠ الى ٢٠٠٣. ويطلب المقرر أيضا الى المدير التنفيذي أن يرفع تقريرا الى المجلس التنفيذ في دورته السنوية لسنة ٢٠٠١ وأن يرفع تقريرا سنويا بعد ذلك بشأن التنمية وتحسين الاطار التمويلي المتعدد السنوات.

٥٩- وأخيرا، طُلب الى المدير التنفيذي بأن يقدم تقريرا تفصيليا في دورته السنوية لسنة ٢٠٠٣ بشأن النتائج المتحققة في الدورة والدروس المستفادة، والآثار المترتبة عنها فيما يتعلق

بوضع الأولويات وصياغة الاطار التمويلي المتعدد السنوات للدورة التالية، آخذا في الحسبان الحاجة الى تنسيق دورات اعداد التقارير من البرنامج الانمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/اليونيسيف.

٣- منظمة الأمم المتحدة للطفولة

٦٠- ان المقرر ١٩٩٩/٨ الذي اعتمده المجلس التنفيذي لمنظمة اليونيسيف بشأن استراتيجية تعبئة الموارد، يدعم دور اليونيسيف باعتبارها الوكالة الرائدة لدى الأمم المتحدة المعنية بالأطفال، وخصوصا فيما يتعلق بدعم الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لبلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي للطفل ولتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وتهدف الاستراتيجية الى زيادة المساهمات المقدمة الى الموارد الأساسية وجعلها مؤكدة وقابلة للتنبؤ بوضعها، وفي الوقت نفسه تعزيز زيادة المشاركة في تحمل الأعباء فيما بين الحكومات المانحة. وتتناول الاستراتيجية أيضا المسائل المتعلقة بالموارد الأخرى، بما في ذلك الأموال في حالات الطوارئ. وتقترح الاستراتيجية عقد دورة سنوية لاعلان التبرعات وذلك لتيسير المشاطرة في تحمل المسؤولية فيما بين الحكومات فيما يتعلق بتعبئة الموارد التي سوف تعتمد على الاجراء الذي تتخذه الحكومات. وتشجع الاستراتيجية، بروح من المشاركة في تحمل الأعباء بين الجهات المانحة، تشجع كل حكومة مانحة أن تضع رؤيتها فيما يتعلق بدعمها وهي تدخل الألفية الجديدة، بهدف انجاز تدابير متسارعة من أجل أهداف مؤتمر القمة العالمي للطفل والتحديات الجديدة التي تعترض طريق منظمة اليونيسيف.

٦١- وتوفر التبرعات المقدمة الى اليونيسيف من الحكومات نحو ثلثي مواردها الاجمالية حيث يأتي معظم النسبة المتبقية من اللجان الوطنية. وتعمل اليونيسيف، باعتبارها الوكالة الرائدة في الأمم المتحدة المعنية بالأطفال على أساس التوافق العالمي بالنسبة لأنشطتها عن طريق هيكل ادارتها الرشيدة والبيان الخاص برسالتها الذي أقره المجلس التنفيذي.

٦٢- وشدد المجلس التنفيذي على أهمية الطابع الطوعي للمساهمات وأنه ما يزال يسلم بأهمية مساهمات القطاع الخاص. ويقدم عدد صغير من الحكومات معظم التبرعات المقدمة الى منظمة اليونيسيف، التي تجعل هذه المنظمة عرضة للتغيرات في الاقتصادات الوطنية أو السياسات الخاصة بتلك البلدان التي تعد على الأصابع.[15] وكمثال على ذلك، قدمت ١٥ حكومة مانحة ما نسبته ٦٠ في المائة من اجمالي ايرادات اليونيسيف في سنة ١٩٩٩. ولضمان وجود قاعدة للتمويل يعول عليها بدرجة أكثر، أكد المجلس التنفيذي على أهمية مشاطرة الأعباء فيما بين الجهات المانحة واقترح استراتيجية للتمويل المتعدد السنوات.

٦٣- وتشمل استراتيجية تعبئة الموارد الى جانب الخطة المتوسطة الأجل الاستراتيجية وميزانية الدعم لفترة السنتين والبرامج القطرية وتقرير المدير التنفيذي السنوي الذي يركز على النتائج، لبنات البناء للاطار التمويلي المتعدد السنوات، وهي تشمل تكاملا مفاهيميا للأولويات التنظيمية والمجالات الرئيسية للعمل (الأهداف والغايات)، والميزانية والموارد.

---

(15) أنظر الجدول ٢.

٤- برنامج الأغذية العالمي

٦٤- أثناء مطلع التسعينات، كان من الواضح بدرجة متزايدة أن برنامج الأغذية العالمي كان يعاني مشكلة خطيرة في التمويل بسبب أن مساهمات الجهات المانحة لم تعد على وجه الاجمال تصل الى التوازن المطلوب بين التعهدات المقطوعة بخصوص السلع والموارد النقدية. وأنشأت لجنة سياسات وبرامج المعونة الغذائية، وهي اللجنة التي سبقت تشكيل المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، فريقا عاملا رسميا بشأن الخيارات من أجل سياسات البرنامج الخاصة بالموارد والتمويل الطويل الأجل، وذلك لاستعراض الحالة وتقديم اقتراحات لحل هذه المسائل. وقد أقرت اللجنة في دورتها الأربعين المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ هذه السياسات الجديدة. وبدأ تنفيذ هذه السياسات في سنة ١٩٩٦ وأسفرت عن تحقيق فوائد هامة شملت زيادة الشفافية والمساءلة، وتحسين امكانية التنبؤ، والتخطيط وادارة الموارد على المستوى التنظيمي ومستوى المشاريع. وجرى استعراض للسياسات في الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ الى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وأقر المجلس التنفيذي التوصيات الناجمة عن ذلك في دورته العادية الأولى المعقودة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وتهدف هذه السياسات الى تحسين امكانية التنبؤ بالوضع المالي والكفاءة والمرونة في السياسات التي أقرت في سنة ١٩٩٥ مع الاحتفاظ بمبدأ استعادة كامل التكلفة.

٦٥- وأعرب المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي عن اهتمامه باستعراض سياسة التمويل المستقبلية فيما يتعلق ببرنامج الأغذية العالمي عندما أقر استعراض سياسات موارد البرنامج والتخطيط الطويل الأجل، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وعقب هذه التوصية، بدأت عملية الاستعراض الداخلية وشرع في اجراء سلسلة من الأنشطة لالتماس آراء الأعضاء. وسوف تقدم استراتيجية تعبئة الموارد الى المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي في دورته السنوية المقرر عقدها في أيار/مايو ٢٠٠٠.

جيم- تقييم ترتيبات التمويل الجديدة

٦٦- في حين أن من السابق لأوانه جدا تقييم الأثر الكامل لترتيبات التمويل الجديدة بأية طريقة كاملة، وخصوصا أن هناك عددا من العناصر لم يتحقق بعد، من الضروري ملاحظة أن النتائج الأولوية للتعهدات المعلنة في الجزء الأول من هذه السنة في المجالس التنفيذية تعتبر مخيبة للآمال بالنسبة للأهداف الموضوعة.

٦٧- وبالنسبة للاتجاهات الايجابية المبكرة فيما يتعلق بامكانية التنبؤ، هناك علامة مشجعة تشير الى الشراكة والتزام الدول الأعضاء باستراتيجية جديدة للتمويل المستدام من أجل برنامج الأمم المتحدة الانمائي في سنة ١٩٩٩ وهي أن ٢١ بلدا، من بينها ١٢ من بلدان البرنامج، قدمت تعهدات متعددة السنوات للبرنامج الانمائي في سنة ١٩٩٩، على الرغم من الطابع الانتقالي لاجتماع التمويل الأول. وفي سنة ٢٠٠٠، من المقدر أن ما مجموعه ١٨ بلدا سوف تقدم تعهدات استرشادية لسنة ٢٠٠١ وثمانية بلدان لسنة ٢٠٠٢. وفي معظم الحالات، فان التبرعات المتعهد بها استرشاديا لسنتي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ تبلغ على الأقل نفس المستوى الذي يخص سنة ٢٠٠٠ (مع مراعاة موافقة الحكومات أو البرلمانات). لكن الشيئ الأهم هو أن هذه البلدان قد أرست سابقة

لاستخدام تلك الالتزامات المتعددة السنوات كحد أدنى تضيف اليه زيادات في السنوات التالية. ومع ذلك قدم عدد من الدول الأعضاء التي تعتبر غير قادرة على تقديم تبرع متعدد السنوات بشكل رسمي، بسبب تشريعات وطنية وغيرها من التقييدات، للبرنامج مبالغ استرشادية تتعلق بالسنوات المقبلة، اعترافا بقيمة هذا بالنسبة لامكانية التنبؤ من الناحية المالية.

٦٨- وبالاضافة الى تقديم تبرعات متعددة السنوات، حدد المجلس التنفيذي في مقرره ٢٣/٩٨ أن امكانية التنبؤ بالموارد الأساسية يمكن تحسينها اذا أعلنت الدول الأعضاء مواعيد السداد أثناء اجتماع التمويل، مع تشجيع السداد في وقت مبكر. وقدم ما مجموعه ٢٥ بلدا مواعيد زمنية ثابتة للسداد في سنة ١٩٩٩. وتمشيا مع المقرر ٢٣/٩٨، تضمنت ورقة غرفة الاجتماعات DP/2000/CRP.3 بعنوان "التمويل العادي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وادارة التدفقات النقدية" المقدمة الى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى في سنة ٢٠٠٠، استعراضا للخبرات في سنة ١٩٩٩ بشأن توقيت تسديد المساهمات المقدمة الى البرنامج الانمائي بالمواعيد التي حددتها الجهات المانحة في لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ولوحظ أن الخبرات المتحققة من حيث تسديد الموارد الأساسية (العادية) أثناء سنة ١٩٩٩، وهي السنة الأولى لترتيبات التمويل الجديدة، كانت دون المستوى المثالي المنشود. وفي حين أعلن ما مجموعه ١٧ من الجهات المانحة الرئيسية مواعيد محددة للسداد عن تبرعاتها في سنة ١٩٩٩ الى البرنامج الانمائي، فان ثمانية بلدان فقط هي التي أوفت بمواعيد السداد التي حددتها. وهناك أربعة بلدان أخرى قامت بالتسديد خلال شهر من المواعيد المحددة أصلا. وقام أربعة بلدان أخرى بالسداد بعد أكثر من شهر من الموعد المحدد وهناك بلد واحد لم يسدد أي شيء في سنة ١٩٩٩. ومن بين البلدان البرنامج الثمانية، التي أعلنت عن مواعيد ثابتة للسداد في سنة ١٩٩٩، هناك ما مجموعه سبعة بلدان أوفت بالتسديد خلال السنة وبلد واحد لم يسدد أي شيئ خلال السنة التقويمية.

٦٩- والجدير بالذكر أن المواعيد الثابتة للتسديد تسمح للمنظمة بانشاء قيمة دولارية معروفة للمساهمات المقدمة اليها. وهذا يتحقق عن طريق استخدام الأدوات المالية التي تكفل سلفا وجود مبلغ ثابت بدولارات الولايات المتحدة من أجل تحويله الى مساهمات غير دولارية أمريكية، والغرض من ذلك هو انشاء قيمة دولارية أمريكية للمساهمات على مستويات معروفة من أجل الاستقرار وأغراض التخطيط البرنامجية. ويشترط الطابع التعاقدي لهذه الأدوات المالية اتمام التسويات في المواعيد المحددة في العقود، ومن ثم كانت الأهمية الحاسمة للمبالغ التي يعول عليها والتمسك الصارم بمواعيد التسديد. وخلال سنة ١٩٩٩ احتفظ دولار الولايات المتحدة بقوته طوال السنة، وازدادت قيمته في مقابل العملات الأوروبية الأساس؛ وتواصل هذا الاتجاه الى سنة ٢٠٠٠. واستطاع برنامج الأمم المتحدة الانمائي في سنة ١٩٩٩ أن يلتزم بتغطية العمليات الآجلة فقط بالنسبة لمبلغ صغير من المساهمات المتوقعة بعملات غير دولارية، بسبب نقص في المعلومات الأكيدة بشأن المبالغ/أو مواعيد التسديد في مطلع السنة فيما يتعلق بعدد من الجهات المساهمة الرئيسية، الى جانب قرار باتخاذ موقف حكيم ازاء تغطية العمليات الآجلة في سنة ١٩٩٩ في ضوء افتقاد الخبرات المتراكمة مع اعلان مواعيد سداد محددة.

٧٠- واعترافا بالآثار المترتبة على أداء التسديد بالنسبة للادارة المالية، وبالنسبة في آخر الأمر لتنفيذ أنشطة البرنامج، لاحظ المجلس التنفيذي في مقرره ٣/٢٠٠٠ الأثر الخطير لتأخر المدفوعات

على ادارة التدفقات النقدية، ولاحظ أهمية الابلاغ رسميا عن أي مساهمات عادية في الموارد لعام ٢٠٠٠ في وقت مبكر من السنة ما أمكن ذلك. وعبّر المجلس التنفيذي في نفس المقرر عن تأييده لتوصيات مدير البرنامج بالتنفيذ الشامل لعناصر استراتيجية تمويل برنامج الأمم المتحدة الانمائي بشأن اعلان التبرعات المعقودة والالتزام بجدول ثابت للدفع. ومن المأمول فيه أن يتحسن بمثل هذا التنبيه، الأداء في هذا المجال الخاص بتحسين امكانية التنبؤ.

٧١- ورغم أن الخبرات لا تزال تكتسب مع هذا النظام الجديد، فان الاتجاه بالنسبة للبلدان التي قدمت تعهدات متعددة السنوات في عام ١٩٩٩ باستخدام هذا كأساس أدنى من أجل احداث زيادة في سنة ٢٠٠٠ تعتبر اتجاها ايجابيا ودليلا يشير الى التزام اعادة بناء قاعدة الموارد العادية. ومن الأهمية أن عددا متزايدا من البلدان يلتزم في سنة ٢٠٠١ بتقديم تعهدات متعددة السنوات من هذا الطابع.

٧٢- وفي حين أن مجموعة التشريعات التي تفرض التمويل المنتظم العادي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي تعيد التأكيد بوضوح على الطابع الطوعي للمساهمات (الأساسية) العادية كمبدأ أساسي هام، من الواضح أيضا أن الطابع الطوعي للتمويل العادي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وللصناديق والبرامج المترتبطة به وبوجه أعم فيما يتعلق بصناديق وبرامج الأمم المتحدة، لا يزال يترك أثره الحرج على أنشطة الأمم المتحدة الانمائية وخصوصا أنه يجعلها عرضة للتخفيض. ونتيجة لتخفيضات هامة من جانب ٢ أو ٣ من الجهات المانحة الرئيسية، وكذلك الى حد ما بسبب قوة عملة الدولار، بلغت الموارد العادية المقدرة للبرنامج الانمائي لسنة ٢٠٠٠ وقت الاجتماع التمويلي للبرنامج ما قيمته ٦٨٢ مليون دولار أمريكي فقط رغم أن هناك العديد من الجهات المانحة قامت بزيادة مساهماتها العادية لسنة ٢٠٠٠ بالعملات المحلية. ونتيجة لذلك، تناولت المناقشات التي جرت أثناء الاجتماع التمويلي للبرنامج الانمائي في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ الحاجة الى تدعيم الارادة السياسية والالتزام الجماعي الأقوى ازاء الأهداف المتفق عليها في الاطار التمويلي المتعدد السنوات فيما يتعلق بالموارد العادية.

٧٣- وفيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان ما زال من السابق لأوانه جدا اجراء تقييم كامل لأثر الترتيبات التمويلية الجديدة. ولحسن الحظ، أعلن عدد واعد من البلدان أنها سوف تزيد مواردها الأساسية بالعملات المحلية رغم أن هناك بلدين مانحين آخرين أعلنا عن خفض كبير في مساهماتهما. ويعتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان تكثيف جهوده في تعبئة الدعم من جميع البلدان، ومن بينها البلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ومن المؤسسات الخاصة. ومن المتوقع بحلول نهاية سنة ٢٠٠٠، أن ينعكس الاتجاه النازل. وحتى اذا لم تسفر الفترة الحالية في النمو الاقتصادي في الاقتصاد العالمي بشكل تلقائي عن زيادة في التعهدات المقدمة الى الموارد الأساسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، من المتوقع أن يؤدي الأثر المشترك للتقييم الايجابي لأنشطة الصندوق والنتائج الايجابية لاستعراض نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور خمس سنوات أن يؤدي الى زيادة المساهمات في المستقبل القريب.

٧٤- وتشكل الموارد غير الأساسية، بما في ذلك تقاسم التكاليف، والصناديق الاستئمانية، والموارد غير التقليدية للتمويل، آلية هامة لتحسين قدرة صندوق السكان على تنفيذ البرامج السكانية. ورغم أن النمو في الموارد غير الأساسية لصندوق السكان يعتبر ايجابيا جدا، فانه يستكمل فحسب ولكنه لن يستعيض مطلقا عن التمويل الأساسي العادي.

٧٥- وفيما يتعلق بتقييم ترتيبات التمويل الجديدة، بما في ذلك الاطار التمويلي المتعدد السنوات، بشأن الحالة المالية لمنظمة اليونيسيف، من السابق لأوانه بيان الأثر الكامل لهذا القرار. وقد لاحظ المجلس التنفيذي، بموجب مقرره ١٩٩٩/٨ أن الجانب المالي من التوقع الخاص بالخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨/٢٠٠١، قد تضمن نموا سنويا في الايرادات بما يتراوح بين ٣ و٤ في المائة لكي تستخدم في النفقات التنظيمية المعتزمة، في حين أن الرقم المستهدف للتمويل في استراتيجية تعبئة الموارد استخدم نموا سنويا في الايرادات بنسبة ٧ في المائة لكي تبلغ ٥ر١ بليون دولار أمريكي بحلول سنة ٢٠٠٥، كنوع من التحدي لتعبئة الموارد العادية وغيرها من الموارد المقدمة من الحكومات والقطاع الخاص وجميع الجهات المانحة الأخرى. وقد بلغ اجمالي ايرادات اليونيسيف المقدرة لسنة ١٩٩٩ مبلغ ١١٨ر١ بليون دولار أمريكي، وهو رقم يزيد بمقدار ١٥٢ مليون دولار أمريكي عن ايرادات سنة ١٩٩٨ التي بلغت ٩٦٦ مليون دولار أمريكي أو زيادة اجمالية بنسبة ١٦ في المائة. ومن مبلغ ١١٨ر١ بليون دولار أمريكي، وردت نسبة ٦٢ في المائة منها من الحكومات ونسبة ٣٥ في المائة كانت ايرادات من القطاع الخاص ونسبة ٣ في المائة كانت ايرادات أخرى. وبلغت النسبة التي تخص الموارد العادية ٥٣ في المائة من اجمالي الايرادات، والايرادات الأخرى خصتها نسبة ٤٧ في المائة منها ٢٩ في المائة للبرامج العادية و١٨ في المائة لحالات الطوارئ.

٧٦- وفي حين تحقق هدف الخطة المتوسطة الأجل المالية لليونيسيف في سنة ١٩٩٩، كانت لا تزال هناك ثغرة هامة بين ما هو مستهدف في استراتيجية تعبئة الموارد والايرادات المقدرة. واضافة الى ذلك، فان الايرادات في شكل موارد أخرى قد ازدادت بمعدل أعلى بكثير من ذلك الخاص بالموارد العادية، وهذا يؤكد الحاجة الى تعزيز الدعم الأساسي المقدم الى منظمة اليونيسيف، مع استمرار التركيز على زيادة تقاسم الأعباء. وفي هذا الصدد، تأمل منظمة اليونيسيف أن يكون بامكانها زيادة توسيع قاعدة الجهات المانحة أثناء عام ٢٠٠٠. ومن حيث القابلية للتنبؤ فقد ازدادت هذه بدرجة كبيرة بسبب مناسبة اعلان التبرعات حيث أن جزءا كبيرا من الرقم المستهدف في الخطة المالية في اطار الخطة المتوسطة الأجل قد تحقق أثناء مناسبة اعلان التبرعات.

دال- تقييم أثر اتجاهات التمويل

٧٧- في حين لا تزال الموارد (الأساسية) العادية فيما يتعلق بصناديق الأمم المتحدة وبرامجها جامدة أو هابطة، فان الحاجة الى المساعدة الانمائية المستدامة، من خلال الطرق الثنائية وكذلك المتعددة الأطراف بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة لا تزال ملحة. وعلاوة على ذلك فان آثار التقلبات في أسعار صرف العملات لا تزال تؤثر على موثوقية الموارد المتاحة من أجل البرمجة والقدرة على التنبؤ بها.

٧٨- وعلى النحو المبين في تقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائي بعنوان تقرير التنمية البشرية لسنة ١٩٩٩، فان ما يزيد على ربع السكان البالغ عددهم ٥ر٤ بليون نسمة في البلدان النامية لا تتاح لهم سبل الحصول على المعرفة وعلى الحد الأدنى من الخدمات الخاصة والعامة، ولا يعمّرون أكثر من ٤٠ سنة. وهناك حوالي ٣ر١ بليون شخص لا تتاح لهم سبل الحصول على الماء النظيف، وهناك طفل من بين سبعة أطفال في سن المدرسة الابتدائية لم يدخل المدرسة؛

وهناك ٨٤٠ مليون نسمة يعانون سوء التغذية؛ وهناك ما يقدر بحوالي ٣ر١ بليون نسمة يعيشون على ايرادات تقل عن دولار واحد في اليوم.

٧٩- وعلاوة على ذلك، ينبغي ملاحظة أن نسبة ٩٥ في المائة من النمو السكاني في العالم يحدث في البلدان النامية وأن فترة مضاعفة السكان في معظم أقل البلدان نموا تقل عن ٣٠ سنة. ولا تزال هناك حاجة غير متحققة بالنسبة للصحة الانجابية، بما في ذلك تنظيم النسل والصحة الجنسية في معظم البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية. وعلاوة على ذلك، يعتبر خطر فيرس القصور المناعي البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) أكبر بكثير مما كان مفترضا منذ عشر سنوات.

٨٠- ان تركيز المجتمع الدولي على احراز تقدم صوب تحقيق الأهداف الانمائية الدولية التي أقرت في المؤتمرات الرئيسية في التسعينات انما يتطلب في حد ذاته القيام بدور رئيسي من جانب الأمم المتحدة، على الصعيد العالمي وعلى المستوى القطري. وفي حين يخص الأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها جهاز الأمم المتحدة الانمائي مجرد جزء صغير من اجمالي المساعدة الانمائية الرسمية، يؤدي هذا الجزء دورا رئيسيا في تعزيز وتحفيز العمل على المستوى القطري. ومن الأمور اللازمة أن يُعكس اتجاه الانخفاض في الموارد (الأساسية) العادية لكي يستطيع جهاز الأمم المتحدة الانمائي أن يؤدي دورا حفازا في معاونة البلدان على بلوغ أهداف المؤتمرات العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة، بما في ذلك تخفيض النسبة المتوقعة لعدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بحلول سنة ٢٠١٥. وهذا الاتفاق الذي أخذ يتبلور داخل المجتمع الدولي لتركيز التمويل حول تحقيق الأهداف كوسيلة لتحسين فعالية المعونات الانمائية، انما يجعل أطر التمويل المتعددة السنوات لا تزال ذات أهمية أكبر كأدوات أساسية من أجل تعبئة الموارد المشتركة.

برنامج الأمم المتحدة الانمائي

٨١- في ضوء تركيز أعمال برنامج الأمم المتحدة الانمائي، على المستوى القطري، كان للتخفيضات في الموارد الأساسية أكبر تأثير في بلدان البرنامج البالغ عددها ١٧٠ بلدا التي يخدمها هذا البرنامج عن طريق شبكته العالمية التي تضم ١٣٤ مكتبا قطريا، مما طرح تحديا خطيرا أمام استمرار بقاء البرامج الممولة من موارد عادية في تلك البلدان. وقد كان لاستمرار الانخفاض في الموارد تأثيره الهام على فعالية ووقع برنامج الأمم المتحدة الانمائي في الميدان، من حيث برامجه ومن حيث الوفاء بولايته باعتباره المنبر الرئيسي على المستوى القطري لجهاز الأمم المتحدة الانمائي. وقد تركت معوقات التمويل أثرها السلبي على فعالية المناهج على المستوى القطري تماما في وقت كان فيه برنامج الأمين العام لاصلاح الأمم المتحدة يجري كوسيلة لتعزيز المنظومة الشاملة المتعددة الأطراف، وكانت الحاجة عند مرحلة من تلك العملية آنذاك ماسة أكثر من أي وقت مضى الى وجود تنمية قوية تضطلع بها الأمم المتحدة في الميدان.

٨٢- كما أن استمرار الانخفاض في الموارد (الأساسية) العادية يؤثر تأثيرا مباشر على الطابع المتعدد الأطراف لعمل البرنامج الانمائي في الميدان: ففي حين تعتبر الموارد "غير الأساسية" الأخرى أداة تكميلية هامة للغاية بغية توسيع مقدرة البرامج التي يضطلع بها البرنامج الانمائي، فانها مع ذلك لا تستطيع الاستعاضة عن أساس متين من الموارد العادية التي تضمن الأساس الوطيد لعالمية برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

٨٣- ومن الناحية العالمية، أسفر نضوب ميزان الموارد العادية السائلة لدى البرنامج الانمائي بحلول نهاية سنة ١٩٩٩، الى جانب المستويات المقدرة للتبرعات السنوية، عن تخفيضات متتالية لمستويات البرمجة، مع تمديد دورة تمويل البرنامج خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ على مدى سنة رابعة ليشمل السنة ٢٠٠٠. وقد خفضت مخصصات البرنامج بما يزيد على نسبة ٣٠ في المائة، مع ضرورة زيادة اجراء تخفيض نسبي لمعدلات البرمجة المعتزمة لعامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢. ورغم أن التعديلات سالغة الذكر قد طبقت على جميع خطوط وبنود البرنامج بصفة اجمالية، فان تأثيرها على المستوى القطري للبرنامج يطرح تحديا خطيرا أمام حجم أنشطة البرنامج الانمائي وأثرها المنشود، وخصوصا فيما يتعلق بأقل البلدان نموا وبلدان الدخول المنخفضة التي تتلقى غالبية الموارد في هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية (أي نسبة ٦٠ في المائة لأقل البلدان نموا ونسبة ٨٨ في المائة لبلدان الدخول المنخفضة). وقد انخفضت القيمة الحقيقية لمساعدة البرنامج الانمائي بحوالي ٦٠ في المائة منذ سنة ١٩٩٢.

٨٤- ومما يذكر أن البرنامج الانمائي لديه قدرة راسخة بشكل واضح على أن يبرمج وأن ينفذ أنشطة تفوق معدلات الانفاق البرنامجية المخفضة المذكورة أعلاه. فالمكاتب القطرية لا تزال تؤكد أن بلدان البرنامج تظهر الحاجة الى نوعية جيدة، والى برامج انتاجية موجهة نحو ما تحدثه من تأثير وبشكل متزايد موجهة نحو السياسات، ليس هذا فحسب بل انها تظهر أيضا القدرة الاستيعابية لصوغ وتنفيذ مساعدات على مستويات تفوق مبلغ ١ر٦ بليون دولار الذي أنفقه البرنامج الانمائي في سنة ١٩٩٩.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٨٥- وفيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا، كان للتخفيضات في الموارد الأساسية تأثير سلبي جدا في بلدان البرنامج حيث يعتبر صندوق السكان ناشطا هناك. وقد أظهرت عملية الاستعراض للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور خمس سنوات أن نهج هذا المؤتمر قد تعزز وأوجد قوة زخم كبيرة: فالسياسات الحكومية آخذة في التغير والبرامج الوطنية يعاد تصميمها لكي تعكس برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٨٦- وهذا الهبوط الذي حدث مؤخرا في الموارد ما كان ليأتي في وقت أسوأ من هذا. ففي نفس الوقت تماما عندما كان يجري تنفيذ البرامج بفعالية، كان يجري وضع معوقات أمام هذه البرامج ويجري تخفيض الموارد. ويمكن تشبيه الحالة مثل باخرة عابرة للمحيطات: ما أن يوقفها الربان أو يبطئ سيرها، يصبح من الصعب للغاية ومن الباهظ من حيث التكلفة، اعادة بدء تشغيلها كما يحدث تباطؤ في اعادتها الى سرعتها. فعملية التوقيف ثم التسيير تعرقل التقدم وتحول دون حدوث اقتصادات الحجم الكبير وتعطل ادارة البرامج والموارد بشكل فعال.

٨٧- وفي حزيران/يونيه ١٩٩٨ أيد المجلس التنفيذي خطة أعمال صندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢، وفيها قدرت الايرادات المتأتية من الموارد العامة لعام ١٩٩٩ بمبلغ ٣١٠ ملايين دولار. وبعد سنة، أي في حزيران/يونيه ١٩٩٩، ذكر الصندوق أن التقدير المستحدث للايرادات بلغ ٢٥٥ مليون دولار، بانخفاض قدره ٥٥ مليون.

٨٨- وكان أثر هذا النقص في الموارد المتعلقة ببرامج السكان أثناء عام ١٩٩٩، بما في ذلك برامج الصحة الانجابية شديدا جدا. فهذه تشمل ما يزيد على ١ مليون مستعمل اضافي لوسائل تنظيم النسل التقليدية، الذين كان يمكن أن يستخدموا وسائل أحدث وأكثر فعالية وهناك ٥ر١ مليون شخص اضافي واصلوا عدم استخدام أي وسيلة لتنظيم النسل. وهذا القدر من نقصان الفعالية أو الوسائل المتناقصة لتنفيذ هذا الاختيار في مجال الانجاب كان من المتوقع أن يفضي الى وجود ٤ر١ مليون حالة اضافية من حالات الحمل غير المرغوب فيها. وعلاوة على ذلك، فان حالات الحمل الاضافية غير المرغوب فيها كان من المتوقع أن تؤدي الى ما يزيد على ٠٠٠ ٥٧٠ حالة من الاجهاض الارادي وما يزيد على ٠٠٠ ٦٧٠ حالة ولادة اضافية غير مرغوب فيها. ومن المتوقع أيضا أن تكون حالات الاجهاض الاضافية غير المرغوب فيها مرتبطة بما يزيد على ٣٠٠ ٣ حالة وفاة للأمهات وبما يزيد على ٠٠٠ ٤٣ حالة من حالات الأمراض الخطيرة التي تصيب الأمهات عقب الولادة. ومن المتوقع أن تسفر هذه الحالات الاضافية من الولادة، بالمعدلات الحالية من مخاطر بقاء المواليد والأطفال على قيد الحياة، عن قرابة ٠٠٠ ٤١ حالة وفاة اضافية بين المواليد ونحو ٠٠٠ ١٥ حالة وفاة اضافية بين الأطفال.

٨٩- ومن الحالات الأصعب لتقدير الآثار من الناحية الكمية تلك التي تشمل انخفاضا هي الجهود المبذولة لمحاربة الأمراض المنقولة جنسيا (بما في ذلك فيروس القصور المناعي البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز)). ومن الصعب تقليل تواتر الممارسات التقليدية الضارة (مثل بتر الأعضاء التناسلية للاناث). وهذا لا يكلف سوى ٢٥ سنتا للامداد بحبوب تحديد النسل التي تؤخذ بطريق الفم؛ ودولارين اثنين لعُدة الولادة النظيفة؛ و٥ر٢ سنتا فقط للحصول على رفال ذكري. وبسبب نقص الموارد تأثرت بشدة برامج الصحة الانجابية، بما في ذلك تنظيم النسل، وبرامج سلامة الأمومة والوقاية من فيروس القصور المناعي البشري والايدز. وفيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان من المأمول فيه أن عملية الاطار التمويلي المتعدد السنوات أن يكون بداية فترة طويلة من الاستقرار المالي فيما يتعلق بهذا الصندوق.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

٩٠- ما زالت اتجاهات التمويل الحالية حاسمة بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، إذ لا يمكن تحقيق الأهداف التي وضعها مؤتمر القمة العالمي للطفل في مجالات وفيات الأطفال والأمهات وسوء التغذية والتعليم والمياه والمرافق الصحية على المستوى العالمي، ولن تصل قدرة اليونيسيف على دعم تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل الى كامل قواها. كما أن جدول أعمال اليونيسيف في المستقبل، الذي يركز على الرعاية المبكرة للطفولة، وسبل الحصول على التعليم ونوعيته، وخاصة فيما يتعلق بتعليم البنات والمراهقين من حيث حقهم في المشاركة والحماية والمعلومات، انما يتوقف على الموارد الهامة التي يجري توفيرها. والأهم من ذلك، لا تزال الموارد الأساسية هي أساس البرامج القطرية التي تضطلع بها اليونيسيف، في حين أن الموارد الأخرى تعتبر لا غنى عنها من أجل توسيع مدى البرامج القطرية وضمان توافر القدرة على تنفيذ المساعدات الحرجة الى الأطفال.

برنامج الأغذية العالمي

٩١- يضطلع برنامج الأغذية العالمي بولايتين مزدوجتين، حيث انه يقدم المساعدات للاغاثة ولأغراض التنمية. فالمساعدات التي يقدمها البرنامج موجهة أيضا الى الأنشطة قبل وقوع الكوارث وبعدها، بما في ذلك التخفيف من حدة الكوارث ودرجة الاستعداد وكذلك الانعاش والاصلاح. وفي حين كان برنامج الأغذية العالمي ينعم على مدى ٣٧ عاما من تاريخه بوجود جهات مانحة سخية للغاية، وفي معظم الحالات بوجود موارد كافية للاضطلاع بمهمته، تغير تركيزنا وتركيز الجهات المانحة لنا بمرور الوقت. وفي حين لم يتأثر معدل الموارد الأساسية تأثرا كبيرا، انخفض مستوى موارد التنمية. وقد تطور البرنامج الذي يضطلع به برنامج الأغذية العالمي، منذ قيامه في سنة ١٩٦٣، من مجرد توفر حافظة تنمية هامة (٧٠ في المائة) لديه ونشاط قليل لمواجهة حالات الطوارئ (٣٠ في المائة)، فأصبح اليوم تتوفر له ٨٠ في المائة من موارد البرنامج مكرسة لحالات الطوارئ ونحو ٢٠ في المائة مكرسة للتنمية.

٩٢- ورغم أن التركيز في أعمال هذا البرنامج قد انتقل الى الحالات الطارئة، اضطلع المجلس التنفيذي في العام الماضي بعملية مدروسة وعميقة التفكير في اعادة النظر في دور المعونات الغذائية في التنمية. وتدعمت أهمية المعونة الغذائية وأثرها الكبير في عملية التنمية، وتم التشديد على أن تكون هذه المساعدات مركزة وموجهة ومتكاملة. ووضعت أهداف واضحة لتحسين النوعية ومحور تركيز برامجنا. وبالاضافة الى هذه الالتزامات الكبيرة والاجراءات التي اتخذت بالفعل، فقد حثت الجهات المانحة والدول الأعضاء على أن ينظر برنامج الأغذية العالمي في عدد من الاقتراحات بغية تعزيز مزيد من معدلات التمويل من أجل حافظة التنمية. وهذه سوف تدرج في استراتيجية تعبئة الموارد التي سوف تقدم الى المجلس التنفيذي في دورته السنوية في أيار/مايو ٢٠٠٠. ونتيجة لهاتين المبادرتين، من المتوقع أن يزداد معدل التمويل من أجل التنمية، أو أن يظل مستقرا على حاله لكي يتسنى تحقيق النتائج التي تتفق مع التوصيات المتمخضة عن استعراض التنمية.

هاء- التغيرات الهيكلية والادارية داخل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها

٩٣- ان التحول في أنظمة التمويل في صناديق الأمم المتحدة وبرامجها نحو الادارة التي تركز على النتائج يكتسب أهمية في أنه يمكّن كل منظمة من صوغ نتائجها المتصلة بالمساهمات (الأساسية) العادية وكذلك مع الموارد (غير الأساسية) الأخرى. وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي، فان الاطار التمويلي المتعدد السنوات الأول عرض على مجلسه التنفيذي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، باعتباره الوسيلة الرئيسية من أجل تعبئة الموارد المشتركة. وهذا الاطار التمويلي المتعدد السنوات انما هو مستمد من قاعدة تجريبية شاملة لاطارات النتائج الاستراتيجية، ويدرج أهداف البرنامج والموارد والميزانيات والنتائج: فأطر النتائج الاستراتيجية في حد ذاتها تصبح أيضا أداة هامة في الادارة الاستراتيجية على المستوى القطري، مما يجعل الاطار التمويلي المتعدد السنوات/والتقرير السنوي الذي يركز على النتائج أداة استراتيجية أساسية لاقتناص النتائج واظهار فعالية عمل برنامج الأمم المتحدة الانمائي، مما يعزز بالتالي مسألة وجود أساس وطيد وسليم للتمويل دعما لنتائج انمائية محددة. وسوف يعرض البرنامج الانمائي تقريره السنوي الأول الذي

يركز على تحقيق النتائج بناء على الاطار التمويلي المتعدد السنوات في الدورة السنوية المعقودة سنة ٢٠٠٠.

٩٤- وقد أسفر برنامج التفوق الاداري الذي وضعته منظمة اليونيسيف عن هياكل وعن عمليات أكثر فعالية في جميع أقسام المنظمة، وقد أبلغ المجلس التنفيذي بهذه التغيرات من خلال تقارير دورية. واضافة الى ذلك طلب الى المقر والمكاتب الميدانية، عن طريق عملية استعراض سنوية للميزانية، بأن تبحث عن وفورات لا تؤثر على نوعية تنفيذ البرامج، في مجالات مثل السفر أو استخدام الخبراء الاستشاريين. ومع ذلك فان استمرار الانخفاض في المساهمات المقدمة الى الموارد الأساسية سوف يعني في نهاية المطاف وجود مخصصات أقل للبرامج القطرية، استنادا الى الصيغة التي وافق عليها المجلس التنفيذي في سنة ١٩٩٧ وكانت النتيجة أن البرامج التي أقرها المجلس التنفيذي ربما لا تنفذ بشكل كامل.

٩٥- وفيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان، عرض الاطار التمويلي المتعدد السنوات الأول على مجلسه التنفيذي في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، باعتباره الوسيلة الرئيسية لتحقيق نتائج استنادا الى الادارة ومن أجل تعبئة شديدة للموارد. ويضم الاطار التمويلي المتعدد السنوات بين دفتيه أهداف البرنامج والموارد والميزانية والنتائج، مما يجعله أداة هامة بغية اظهار النتائج وأثر برامج الصندوق. وزيادة على ذلك، فان عملية استعراض نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور خمس سنوات أتاحت الفرصة للاضطلاع بمراجعة شاملة للخبرات الوطنية في تنفيذ برنامج العمل الذي وضعه المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقد توجت العملية بانعقاد الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة التي اعتمدت قرارا بعنوان "الاجراءات الرئيسية لزيادة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية" المعقودة يوم ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩. وكانت نتيجة هذه العملية وجود اتجاه برنامجي جديد للصندوق مع زيادة تركيز محور الاهتمام على أولوياته البرنامجية. ويجري تدعيم الشراكات مع المجتمع المدني ومنظمات القطاع الخاص في كثير من المجالات، بما في ذلك الأمان الخاص بسلع الصحة الانجابية، وتعبئة الموارد، وضمان النوعية، وتنفيذ الخدمات، والدعوة الى القضية.

٩٦- وقد جرى في سنة ١٩٩٥ استعراض لموارد برنامج الأغذية العالمي وآليات التمويل، بهدف زيادة المرونة والقدرة على التنبؤ بالموارد. وكانت سياسات الموارد والتمويل الطويل الأجل قد أقرتها الدورة الأربعون للجنة سياسات وبرامج المعونة الغذائية (وهي اللجنة السلف للمجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي) في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ ونفذت في سنة ١٩٩٦. وهي تضمنت اعادة تصنيف لمنافذ البرنامج الخاصة بالتمويل وفئات البرامج وأدخلت مبدأ استعادة كامل التكلفة الذي يستهدف ضمان أن تكون جميع التكاليف مرتبطة بمساهمة يتم استعادتها بالكامل. وبدأت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ عملية استعراض لأثر هذه السياسات. ووجدت عملية الاستعراض هذه أن الفوائد الهامة التي تراكمت من السياسات بما في ذلك زيادة الشفافية والمساءلة، وتحسن القدرة على التنبؤ، والتخطيط وادارة الموارد على المستوى التنظيمي ومستوى المشاريع.

٩٧- واستهلت في سنة ١٩٩٩ عملية استعراض لبرنامج تعبئة موارد برنامج الأغذية العالمي، والتي شملت تحليلا للعوامل الداخلية واستهلت في نفس الوقت سلسلة من الأنشطة لالتماس آراء الأعضاء. وباعتبار برنامج الأغذية العالمي منظمة تمول بالتبرعات بشكل كامل، فان الدعم من المانحين لها يعتمد بشدة على نوعية مشاريعها الميدانية وعلى مستوى مساءلتها أمام أصحاب

المصالح. وفي حين يتطلع الاستعراض الى خارج المنظمة من أجل مزيد من القابلية للتنبؤ ومعدلات الموارد، يجري تناول عدد من المسائل الداخلية أيضا بغية تيسير تعبئة الموارد. وسوف تعرض استراتيجية تعبئة الموارد على المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي في دورته السنوية في أيار/مايو ٢٠٠٠.

واو- مؤتمر الأمم المتحدة لاعلان التبرعات للأنشطة الانمائية

٩٨- استنادا الى التحليل الأولي لطرائق التمويل الجديدة ومناسبات اعلان التبرعات، من الممكن استنتاج أن هناك قسطا كبيرا من الموارد المطلوبة أعلنت تعهدات بشأنه أو ألمح في اجتماعات اعلان التبرعات التي عقدها المجلس التنفيذي للبرنامج الانمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجلس التنفيذي لليونيسيف وأعطت وجهة نظر أوضح لموعد السداد لبعض الحكومات التي سوف تيسر كثيرا عملية التخطيط والادارة من الناحية المالية. ومع جميع هذه التطورات ربما حان الوقت للبت في مستقبل مؤتمر الأمم المتحدة لاعلان التبرعات للأنشطة الانمائية، على النحو الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٢٧/٥٠.(16)

زاي- استنتاجات وتوصيات

٩٩- ما زالت الأموال الأساسية التي تقدمها الحكومات هي الأساس الذي لا غنى عنه في الصناديق والبرامج، بغية تلبية المطالب الوطنية وكذلك للاستجابة الى الاتجاهات العالمية.(17) ويطرح استمرار انخفاض أو جمود هذه الفئة من الأموال الأساسية تحديا خطيرا أمام قدرة الصناديق والبرامج على الاضطلاع بالمهام التي كلفت بالقيام بها.

١٠٠- وحتى مع ما حققته صناديق الأمم المتحدة وبرامجها من خطوات كبيرة في الاصلاحات الهيكلية، ومن بينها استحداث نظم للادارة تركز على النتائج، عن طريق استحداث أطر للنتائج الاستراتيجية في أطر التمويل المتعددة السنوات. ورغم أن البرنامج الانمائي يواصل القيام باصلاح تنظيمي هام (مثل تنفيذ خطط أعمال مدير البرنامج ورغم برنامج التفوق الاداري) الذي وضعته اليونيسيف بغية معالجة مسائل سياسات التنمية ذات الأولوية بمنهج أكثر تنسيقا وفعالية، لا تزال الموارد (الأساسية) العادية تنحدر.

---

(16) أنظر قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠، المرفق ١، الفقرة ١٦.

(17) مصطلح "الموارد الأساسية" يعني عادة التبرعات التي تقدم الى الصناديق والبرامج كموارد عامة، لاستخدامها وفقا لولاياتها، دون أية قيود أو شروط، وفي اطار هذا المفهوم الواسع، توجد بعض الاختلافات الدقيقة ولكنها هامة. فجميع الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي مقدمة من الحكومات؛ وتحصل اليونيسيف على مواردها الأساسية أو مواردها العامة من الحكومات ومن مصادر أخرى غير حكومية، مثل اللجان الوطنية. والموارد الأساسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان هي في معظم الأحيان، ولكن ليس دائما، أموال مقدمة من الحكومات؛ وهناك قدر ضئيل منها يتمثل في هبات خاصة غير حكومية. ويتلقى برنامج الأغذية العالمي معظم المساهمات من الحكومات نقدا وعينا (انظر E/1997/65/Add.1، الفقرة ١٣).

١٠١- وباختصار يمكن الاستشهاد بالعوامل التالية التي تبرر استمرار الانخفاض في الموارد الأساسية:

(أ) الطابع الطوعي للتمويل الأساسي - حيث ان المساهمات (الأساسية) العادية هي طوعية بطبيعتها، عندما تخفض الجهات المانحة نفقات المساعدة الانمائية الرسمية فمن المعتاد أن تعاني المنظمات الممولة بمساهمات طوعية أشد المعاناة، إذ لا يوجد التزام ملزم قانونا أو التزام تشريعي بالمساهمة، كما هو الحال بالنسبة لاعادة تزويد موارد المساعدة الانمائية الرسمية وبرامج التنمية التي يضعها الاتحاد الأوروبي. وفي حين يعتبر النظام الجديد لاعلان التبرعات المتعددة السنوات خطوة في الاتجاه الصحيح لضمان مستوى من الموارد يمكن التنبؤ به بشكل أكثر، تبقى الحقيقة أنه عندما تتعرض مستويات الميزانية الوطنية في المساعدة الانمائية الرسمية لضغوط داخلية فغالبا ما تكون المساهمات (الأساسية) العادية هي أكثر ما تتضرر بسبب طبيعتها التطوعية؛

(ب) زيادة التركيز على المساعدات الانسانية - هناك عامل آخر يؤثر على الموارد الأساسية لصناديق وبرامج التنمية وهو زيادة التركيز العام على المساعدة الانسانية، بما في ذلك على وجه التحديد، ضرورة ايجاد موارد خاصة لتمويل الجهود الرامية الى الحفاظ على الوجود الدولي في حالات مثل كوسوفو وتيمور الشرقية؛

(ج) المطالب المتزايدة فيما يتعلق بمستخدمين آخرين للمساعدة الانمائية المتعددة الأطراف في شكل منح - حيث هناك عدد متزايد من المطالب يجري تقييمه بشأن مستوى محدود نسبيا من المعونات المتوافرة المتعددة الأطراف المستندة الى منح. وعلى سبيل المثال، عندما يعتبر تخفيض الديون في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون مبادرة هامة جدا، فانه من الأمور البالغة الأهمية أن توفى التكاليف الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بتمويل اضافي على النحو المتفق عليه وليس عن طريق تكبده بتحويله بشكل مباشر أو غير مباشر من المساعدة الانمائية الممنوحة المتعددة الأطراف، التي يقصد بها أصلا أن تكون تبرعات (أساسية) عادية مقدمة الى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها. وتتعرض مقترحات أخرى من أجل انشاء صناديق استئمانية عالمية واسعة مفتوحة العضوية لأخطار شبيهة عند استيعاب جزء من المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة في شكل منحة محدودة متعددة الأطراف، متاحة من أجل مساهمات أساسية الى الصناديق والبرامج؛

(د) بيئة التعاون الانمائي الدولي المتغيرة والشديدة التنافس: بالاضافة الى المطالب الجديدة على الموارد الممنوحة النادرة، هناك توسع في الأنشطة التنفيذية لعدد من المؤسسات الرئيسية، مثل البنك الدولي، في مجالات كانت تقع من قبل في نطاق جهاز الأمم المتحدة الانمائي؛

(هـ) كما أن تنوع المسائل التي يعالجها جهاز الأمم المتحدة الانمائي يجعل من الصعب توفير بيانات واضحة بشأن المنجزات، وخصوصا على المدى القصير. وتحاول ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة في الأمم المتحدة، عن طريق برنامجها البسيط الخاص بتقييم الأثر، معالجة هذه المسألة على مستوى عموم المنظومة مثلما تفعل صناديق الأمم

المتحدة وبرامجها على مستوى الوكالات. وفي كلتا الحالتين، ينبغي ألا يغيب عن البال أن المسائل المعقدة تتطلب وقتا من أجل حلها وأنها تتطلب موارد أيضا.

١٠٢- وفي حين ظل مقدار الايرادات الاجمالية الشاملة للبرنامج الانمائي كبيرا حيث بلغ قرابة ٢ر٣٢ بليون دولار أمريكي (الرقم الصافي المؤقت لسنة ١٩٩٩)، فان الهبوط الذي شهدته السنوات الست في التمويل (الأساسي) العادي لم ينعكس اتجاهه، كما أن حالة التمويل (الأساسي) العادي لا تزال حرجة للغاية حيث بلغت نحو ٦٨٢ مليون دولار أمريكي لسنة ٢٠٠٠ (نفس الرقم مثل الرقم الصافي المؤقت لسنة ١٩٩٩). ويتطلب الأمر بشكل عاجل عكس الاتجاه الهابط بحلول نهاية سنة ٢٠٠٠ اذا ما أريد احراز تقدم صوب أهداف التمويل السنوية التي أقرت في الاطار التمويلي المتعدد السنوات لكي يمكن البرهنة على وجود نمط متناسق من النمو صوب تحقيق الهدف، تمشيا مع الاحتياجات الواردة في دورة الاطار التمويلي المتعدد السنوات.

١٠٣- ولدى استعراض ترتيبات التمويل الجديدة هذه، يتطلب الأمر ايلاء مزيد من الاهتمام ليس فقط من جانب المجلس التنفيذي، بل أيضا من جميع الدول الأعضاء بغية ايجاد طرق ووسائل لتيسير ظهور درجة أكبر من الارادة السياسية والالتزام ازاء ما هو جماعي بمقتضى أهداف الاطار التمويلي المتعدد السنوات المتفق عليه بحيث تعود مستويات التمويل العادية بشكل سريع الى نمط للنمو.

١٠٤- وتوجد لمنظمة اليونيسيف علاقة فريدة مع عامة الناس في جميع أنحاء العالم، عن طريق رسل الخير التابعين لها، وبطاقات المعايدة التي تصدرها اليونيسيف، والأهم من ذلك عن طريق اللجان الوطنية من أجل خدمة اليونيسيف. وفي سنة ١٩٩٩، بلغت الموارد العادية ما قيمته ٥٨٩ مليون دولار أمريكي مقابل مبلغ ٥٧١ مليون دولار أمريكي في سنة ١٩٩٨. وقد هبط الجزء الخاص بالموارد العادية الواردة من الحكومات بشكل عام من نسبة ٧٥ في المائة في سنة ١٩٩٠ الى نسبة ٦٠ في المائة في سنة ١٩٩٩. وبلغ لجمالي الموارد العادية الواردة من الحكومات في سنة ١٩٩٩ مبلغ ٣٤٥ مليون دولار أمريكي مقابل مبلغ ٣٤٤ مليون دولار أمريكي في سنة ١٩٩٨. وهذا يمثل زيادة تقل عن نسبة ١ في المائة، وهو ما يعتبر أدنى من الرقم المستهدف للتمويل في اطار الخطة المتوسطة الأجل، وتتراوح نسبته ما بين ٣ و٤ في المائة. ويعتبر الدعم المقدم من المجتمع المدني عنصرا حاسما في قاعدة موارد اليونيسيف؛ حيث ان ثلث موارد المنظمة يعتمد على اللجان الوطنية وعلى جمع التبرعات من القطاع الخاص. وبالاضافة الى جمع التبرعات لليونيسيف، فان اللجان الوطنية، عن طريق أنشطة الاتصالات التي تقوم بها، تؤدي دورا رئيسيا في زيادة الوعي بقضايا الأطفال وقضايا التنمية وهو ما يسمو بصورة اليونيسيف وفعالية برامجها. ويعتبر ايجاد مناخ من الرأي العام مؤيد للمساعدات الانمائية بوجه عام ولليونيسيف بوجه خاص بحيث تستطيع الحكومات الاستناد عليه لمداومة معدلاتها من المساعدة الانمائية الرسمية ودعمها الى جمع التبرعات المشتركة التي تستهدف المنظمة في بلدان مختارة.

١٠٥- وبلغت موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان في سنة ١٩٩٥، وهي السنة التي تلت انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة، ما قيمته ٣٠٥ ملايين دولار أمريكي، بيد أن الموارد الأساسية بدأت عندئذ في الهبوط تدريجيا. وفي سنة ١٩٩٩، تسلم الصندوق قرابة ٢٥٠ مليون دولار كإيرادات أساسية، وهو يقدر أن تبلغ الموارد الأساسية لسنة ٢٠٠٠ ما قيمته ٢٧٥ مليون

دولار أمريكي. وفي الأنشطة التي يقوم بها الصندوق لجمع التبرعات تشارك معه شخصيات معترف بها على الصعيدين الوطني والدولي مثل رسل الخير التابعين للصندوق والمتكلمين باسم الصندوق في حملات "وجها لوجه" في بلدانهم المعنية لتركيز اهتمام عامة الناس على قضايا السكان. وسيكون الدعم المقدم من المجتمع المدني عنصرا هاما في الجهود المبذولة لمداومة وتوسيع قاعدة موارد الصندوق. وقد بدأ الصندوق أيضا في العمل مع احدى اللجان الوطنية بغية تحسين صورة المنظمة والمساعدة في جمع التبرعات من القطاع الخاص.

١٠٦- وفيما يتعلق ببرنامج الأغذية العالمي، تعتبر الموارد المتلقاة مقياسا لقيمة الخدمات المقدمة الى جهاته المانحة، وما هو أهم الى المستفيدين منه. وسوف يواصل البرنامج أداء رسالته لتجنب الجوع والحرمان ولضمان أن تكون له قاعدة تمويل تمكنه من تلبية احتياجات أكثر الفئات عوزا وشعورا بعدم الأمن الغذائي، تمشيا مع الأهداف الانمائية المتكاملة. وعلى مدى تاريخ البرنامج الذي يمتد ٣٧ سنة، كان الحظ حليفه في معظم الحالات، في أن تتوفر له موارد وافية لأداء رسالته.

توصيات

١٠٧- قد يرغب المجلس في أن يؤكد أن تعبئة الموارد هي المسؤولية الجماعية للمجالس التنفيذية، ويعتبر من الأمور الأساسية بذل جهود جماعية واظهار الارادة السياسية الضرورية من جميع الحكومات المانحة، لكي تكلل بالنجاح جهود الرؤساء التنفيذيين لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها.

١٠٨- وقد يرغب المجلس في أن يدعو المجالس التنفيذية الى ضمان وجود تمويل كامل للبرامج المعتمدة وغيرها من المهام المسندة الى الصناديق والبرامج، وضمان اتخاذ الخطوات الملائمة لتحقيق هذه الغاية بهدف زيادة معدلات التمويل غير الكافية حاليا.

١٠٩- وقد يرغب المجلس أيضا في أن يدعو الحكومات الى ضمان أن تكون قرارات التمويل متفقة تماما مع هدف تحقيق نهج متناسق لتوفير الدعم للتنمية على المستوى القطري على النحو الذي تدعو اليه الأحكام ذات الصلة من القرارات المتتالية التي اتخذتها الجمعية العامة (٤٤/٢١١، ٤٧/١٩٩، ٥٠/١٢٠، ٥٣/١٩٢)، وبالاستفادة بشكل كامل من آليات التمويل والبرمجة القائمة حاليا في صناديق الأمم المتحدة وبرامجها.

١١٠- وقد يرغب المجلس في أن يلاحظ ويؤيد المقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة كجزء من جهود جارية تبذلها الدول الأعضاء لعكس الاتجاه الهابط في الموارد الأساسية ولتخصيص تمويل للأنشطة الانمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة على أساس متواصل ومضمون ويمكن التنبؤ به، بحيث يرقى الى مستوى احتياجات البلدان النامية والطابع المعقد والمترابط للمشاكل التي يتعين معالجتها، وفي هذا الصدد، يحث المجلس المجالس التنفيذية على اظهار النتائج المثمرة والسريعة لهذه المقررات وغيرها من المقررات ذات الصلة.

١١١- وقد يرغب المجلس في أن يعرب عن القلق ازاء استمرار الهبوط في التمويل الأساسي المقدم الى البرنامج الانمائي وغيره من الصناديق والبرامج، وخصوصا في اطار النمو الاقتصادي الحالي، وفي أن يحث بشدة جميع الدول الأعضاء على أن تدعم تنفيذ الاطار التمويلي المتعدد السنوات، وذلك عن طريق عدة أمور من بينها زيادة المساهمات الأساسية بغية تلبية الأهداف المتوخاة من الموارد (الأساسية) العادية، المحددة في الاطار التمويلي المتعدد السنوات، كذلك ويرغب في أن يحث على وجه التحديد جميع البلدان على زيادة مساهماتها الأساسية للمعاونة على خفض الاعتماد المفرط على عدد محدود من الجهات المانحة، وبالتالي تعزيز استدامة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها.

١١٢- وحيث ان التزامات التمويل ازاء صناديق الأمم المتحدة وبرامجها لا تزال طوعية، قد يرغب المجلس في أن يضع في الاعتبار أنه لا بد من تشجيع الحكومات على ضمان أن تصبح ترتيبات التمويل قابلة للتنبؤ بها وأن تعتمد على تقاسم المسؤولية، والضغط فيما بين جماعة الجهات المانحة لضمان تقاسم الأعباء بانصاف.

١١٣- وقد يرغب المجلس في أن يقدم توصيات الى الجمعية العامة بشأن مستقبل مؤتمر الأمم المتحدة لاعلان التبرعات، آخذا في الاعتبار الخبرات المستفادة في لجتماع التمويل في المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠.

الجدول ٣

المساهمات المقدمة الى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

		اليونديب	صندوق اليونديب الاداري	المجموع الفرعي	نسبة مئوية	صندوق الأمم المتحدة للسكان	نسبة مئوية	اليونيسيف	نسبة مئوية	برنامج الأغذية العالمي
١٩٩٠	الأساسية	١ ٠٤٣ر٤	٤٣ر٢	١ ٠٨٦ر٦	٨٢	غير متوفر	..	٥٣١ر٠	..	غير متوفر
	الأخرى	١٤٩ر٥	٨٥ر٣	٢٣٤ر٨	١٨	غير متوفر	..	٢٩٠ر٠	..	غير متوفر
	المجموع	**١٩٢ر٩**	**١٢٨ر٥**	**١ ٣٢١ر٤**	**١٠٠**	**٢٢٧ر٨**	**١٠٠**	**٨٢١ر٠**	**١٠٠**	**١ ٠٢٩ر١**
١٩٩١	الأساسية	٠٢٢ر٠ ١	٦٣ر٥	١ ٠٨٥ر٥	٨١	٢١٩ر٣	٩٨	٥٠٦ر٠	٦٣	غير متوفر
	الأخرى	٢٢٠ر٠	٣٩ر٨	٢٥٩ر٨	١٩	٤ر٧	٢	٣٠١ر٠	٣٧	غير متوفر
	المجموع	**٢٤٢ر٠ ١**	**١٠٣ر٣**	**١ ٣٤٥ر٣**	**١٠٠**	**٢٣٣ر٠**	**١٠٠**	**٨٠٧ر٠**	**١٠٠**	**١ ٤٠١ر١**
١٩٩٢	الأساسية	٠٧٣ر٨ ١	٥٥ر٩	١ ١٢٩ر٧	٧٦	٢٣٣ر٢	٩٨	٥٤٨ر٠	٥٨	غير متوفر
	الأخرى	٤٠٨ر٠	٣٠ر٣	٤٣٨ر٣	٢٤	٥ر٠	٢	٣٩٠ر٠	٤٢	غير متوفر
	المجموع	**٤٨١ر٨ ١**	**٨٦ر٢**	**٥٦٨ر٠ ١**	**١٠٠**	**٢٣٨ر٢**	**١٠٠**	**٩٣٨ر٠**	**١٠٠**	**٧٣٤ر٩ ١**
١٩٩٣	الأساسية	٩٠٧ر٩	٤٧ر٥	٩٥٥ر٤	٦٦	٢١٧ر٠	٩٩	٥٠٩ر٠	٥٩	غير متوفر
	الأخرى	٤٧٥ر٥	٢٥ر١	٥٠٠ر٦	٣٤	٢ر٧	١	٣٥٧ر٠	٤١	غير متوفر
	المجموع	**٣٨٣ر٤ ١**	**٧٢ر٦**	**٤٥٦ر٠ ١**	**١٠٠**	**٢١٩ر٧**	**١٠٠**	**٨٦٦ر٠**	**١٠٠**	**٤٣٥ر١ ١**
١٩٩٤	الأساسية	٩١٦ر٧	٤٥ر٧	٩٦٢ر٤	٥٣	٢٥٤ر٥	٩٦	٥٣٥ر٠	٥٣	غير متوفر
	الأخرى	٨٣٢ر٩	١٥ر٤	٨٤٨ر٣	٤٧	١٠ر٧	٤	٤٧١ر٠	٤٧	غير متوفر
	المجموع	**٧٤٩ر٦ ١**	**٦١ر١**	**٨١٠ر٧ ١**	**١٠٠**	**٢٦٥ر٢**	**١٠٠**	**١ ٠٠٦ر٠**	**١٠٠**	**٥١٥ر٠ ١**
١٩٩٥	الأساسية	٩٢٦ر٨	٥٢ر٨	٩٧٩ر٦	٥٢	٣٠٥ر٠	٩١	٥٣٧ر٠	٥٤	غير متوفر
	الأخرى	٨٧٠ر٥	٢٨ر٧	٨٩٩ر٢	٤٨	٣٢ر١	٩	٤٧٤ر٠	٤٧	غير متوفر
	المجموع	**٧٩٧ر٣ ١**	**٨١ر٥**	**٨٧٨ر٨ ١**	**١٠٠**	**٣٣٧ر١**	**١٠٠**	**١ ٠١١ر٠**	**١٠٠**	**٢٨٢ر٤ ١**
١٩٩٦	الأساسية	٨٤٤ر٠	٥١ر٩	٨٩٥ر٩	٤٠	٣٠٨ر٧	٩٧	٥٥١ر٠	٥٨	غير متوفر
	الأخرى	٢٩٧ر٨ ١	٢٤ر٦	٣٢٢ر٤ ١	٦٠	٨ر٣	٣	٣٩٣ر٠	٤٢	غير متوفر
	المجموع	**١٤١ر٨ ٢**	**٧٦ر٥**	**٢١٨ر٣ ٢**	**١٠٠**	**٣١٧ر٠**	**١٠٠**	**٩٤٤ر٠**	**١٠٠**	**٣٣٦ر١ ١**
١٩٩٧	الأساسية	٧٦٤ر٢	٥٠ر٩	٨١٥ر١	٣٧	٢٨٥ر٠	٩٢	٥٤٧ر٠	٥٩	غير متوفر
	الأخرى	٣٦٦ر٦ ١	٢٠ر٠	٣٨٦ر٦ ١	٦٣	٢٥ر٠	٨	٣٥٥ر٠	٤١	غير متوفر
	المجموع	**١٣٠ر٨ ٢**	**٧٠ر٩**	**٢٠١ر٧ ٢**	**١٠٠**	**٣١٠ر٠**	**١٠٠**	**٩٠٢ر٠**	**١٠٠**	**٣١٩ر٠ ١**
١٩٩٨	الأساسية	٧٥٦ر٩	٥٣ر٩	٨١٠ر٨	٣٨	٢٦٨ر٩	٨٨	٥٧١ر٠	٦٠	غير متوفر
	الأخرى	٣٤٧ر٦ ١	١٠ر٥	٣٥٨ر١ ١	٦٢	٣٦ر٥	١٢	٣٩٥ر٤	٤٠	غير متوفر
	المجموع	**١٠٤ر٥ ٢**	**٦٤ر٤**	**١٦٨ر٩ ٢**	**١٠٠**	**٣٠٥ر٤**	**١٠٠**	**٩٦٦ر٠**	**١٠٠**	**٠٤٧ر٣ ١**
١٩٩٩*	الأساسية	٦٨٤ر٣	٤٨ر٥	٧٣٢ر٨	٣٣ر٦	٢٥٠ر٠	٨٧ر٧	٥٨٩ر٠	٥٢ر٠	غير متوفر
	الأخرى	٤٣٥ر٣ ١	١٢ر٩	٤٤٨ر٢ ١	٦٦ر٤	٣٥ر٠	١٢ر٣	٥٢٩ر٠	٤٨ر٠	غير متوفر
	المجموع	**١١٩ر٦ ٢**	**٦١ر٤**	**١٨١ر٠ ٢**	**١٠٠**	**٢٨٥ر٠**	**١٠٠**	**١١٨ر٠ ١**	**١٠٠**	**٥٦٠ر٠ ١**

* مؤقت.

ثالثا- تبسيط اجراءات البرمجة والاجراءات التنفيذية والادارية والمواءمة بينها

خلفية

١١٤- أوصت الجمعية العامة في الفقرة ٦٢ من قرارها ١٩٢/٥٣ أن يعتبر تبسيط وتنسيق الاجراءات التي اعتمدتها منظومة الأمم المتحدة في أنشطتها التنفيذية من أجل التنمية واحدا من مجالات التركيز في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٠. وطلبت أيضا أن يشمل التقرير المرحلي للأمين العام توصيات مناسبة.[18] وعلاوة على ذلك طلب المجلس، في الفقرة ١٢ من قراره ٦/١٩٩٩، الى برامج منظومة الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها، أن تدرس طرق زيادة تبسيط اجراءاتها وأدواتها البرنامجية، وأن تولي في هذا السياق أولوية عالية لمسألة التبسيط والمواءمة. وفي القرار نفسه طلب المجلس الى هذه المنظمات أن تتخذ خطوات ملموسة لخفض وتبسيط ومواءمة برمجتها واجراءاتها التنفيذية والادارية ومتطلبات التبليغ المفروضة على البلدان المتلقية، ولا سيما فيما يتعلق باعداد البرامج واعتمادها وتنفيذها، مع تأمين مساءلة ملائمة. وأعاد المجلس تكرار طلبه باعداد تقرير عن التقدم المحرز بشأن هذه المسألة ليقدم الى المجلس في دورته لعام ٢٠٠٠.

١١٥- وقد أظهرت عمليات الاستعراض السابقة أن تغاير وتعقد القواعد والاجراءات في المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة تضع عبئا ثقيلا على كثير من البلدان، مما يضعف فعالية الدعم الانمائي الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري.[19]

ألف- الدعوة الى تبسيط وتنسيق القواعد والاجراءات في قرارات الجمعية العامة

١١٦- يعتبر تبسيط وتنسيق القواعد والاجراءات مسألة معلقة منذ زمن طويل.[20] ففي كثير من الأحوال تطرقت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الى ضرورة وجود اجراءات

---

(18) قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣، الفقرة ٦١.

(19) أنظر قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤، الفقرة ١٧ من الديباجة والقرار ١٩٦/٤٢، الفقرة ١٥ من الديباجة.

(20) منذ سنة ١٩٧٧، طلبت الجمعية اتخاذ تدابير لتحقيق أقصى قدر من اتساق الاجراءات الادارية والمالية والاجراءات الخاصة بالميزانية والموظفين والتخطيط، بما في ذلك انشاء نظام اشتراء مشترك، ودورات متواءمة للميزانية والبرنامج، ونظام موحد لشؤون الموظفين ونظام مشترك للتعيين والتدريب. انظر الفقرة ٣٢ من مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢، وهذا سبق تكراره في القرار ٢١٣/٣٤، الفقرة ٦ (هـ). انظر أيضا A/35/224، الفقرة ٩٨. وفي الفقرة ٨ من القرار ٨١/٣٥، دعت الجمعية العامة الأجهزة والمؤسسات والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تضع، في ضوء قرارها ١٩٧/٣٢، توصيات محددة بشأن تدابير لتحقيق تلك الأهداف. وفي القرار ٢٢٦/٣٧، الفقرة ٢١، طلبت الجمعية العامة الى لجنة التنسيق الادارية أن ترفع تقريرا في سنة ١٩٨٤ بشأن الاجراء المحدد المتخذ لضمان مواءمة الاجراءات. وفي القرار ١٧١/٤١، الفقرة ٢٣، حثت الجمعية على مواصلة بذل الجهود للمواءمة، قدر الاستطاعة، بين الاجراءات التنفيذية أو بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة العاملة بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في مجالات مثل عرض المشاريع والرصد والتقييم والاشتراء.

مرنة ومبسطة وتتسم بالمواءمة بينها،[21] وخصوصا لأنها تخص عمليات البرمجة ودورات المشاريع ولامركزية السلطة ودور هياكل المكاتب الوطنية واعادة توجيه الطرائق الخاصة بالتنفيذ.[22] وفي اجراءات الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية في ١٩٨٩ و١٩٩٢ و١٩٩٥ و١٩٩٨، أعادت الجمعية العامة تكرار دعوتها لاتخاذ اجراء من منظومة الأمم المتحدة.[23]

١١٧- ورغم أن الجمعية العامة والمجلس قد اعترفا بضرورة اجراء الاصلاحات في هذا المجال طوال فترة تربو على ٢٠ سنة، فقد تحقق تقدم غير كاف. وأكد الأمين العام هذا الشعور بالقلق في برنامجه الخاص بالاصلاحات.[24] وتعرقل العوامل التالية عملية التطوير المرضية للقواعد والاجراءات المشتركة أو المنسقة داخل جهاز الأمم المتحدة الانمائي:

(أ) يعمل هيكل جهاز الأمم المتحدة وكذلك الافتقار الى اجراء حكومي متناسق على خلق اجراءات مستقلة ذاتيا.

(ب) من الصعب تعديل القواعد والاجراءات، حيث انها تعتبر "الجهاز العصبي" لكل منظمة، وليس هناك دافع سياسي ملزم وجامع داخل كل منظمة لادخال تغييرات رئيسية تعتبر متوافقة مع أجزاء أخرى في النظام.

(ج) تنوع اجراءات البرمجة تعتبر نتيجة لتنوع الولايات المسندة والاستقلالية المؤسسية التي تضعها الهيئات الادارية لكل منظمة والحاجة الى ترجمتها الى برامج قطرية مستقلة يسهل التعرف على شكلها الفردي وغير ذلك من القرارات التنفيذية.

---

(21) قرار الجمعية العامة ١٩٦/٤٢، الفقرة ١٦ من الديباجة والفقرة ١٩ من المنطوق، والقرار ٢١١/٤٤، الفقرة ١٧ من الديباجة والفقرة ١٤ من المنطوق، والقرار ١٩٩/٤٧، الفقرة ٣٣، والقرار ١٢٠/٥٠، الفقرة ٤٥، والقرار ١٩٢/٥٣، الفقرة ٣١ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦/١٩٩٩، الفقرة ١٢.

(22) انظر في جملة أمور قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٢، الفقرة ١٤.

(23) فيما يتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية، انظر قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤، الفقرة ١٧ من الديباجة والفقرة ١٤ من المنطوق، وفيما يتعلق بالاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية لعام ١٩٩٢، انظر القرار ١٩٩/٤٧، الفقرة ٣٣؛ وفيما يتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل سنوات للسياسات لسنة ١٩٩٥، انظر القرار ١٢٠/٥٠، الفقرة ٤٥؛ وفيما يتعلق بالاستعراض المذكور لسنة ١٩٩٨، انظر القرار ١٩٢/٥٣، الفقرة ٣١.

(24) أبرز الأمين العام أن هناك اتجاها بالنسبة لكل منظمة قطاعية في المنظومة بأن توسع نطاق أنشطتها لتشمل مجالات تتداخل مع الأخرى، حيث ان التنمية الفعالة تتطلب موقفا كليا (انظر A/51/950، الفقرة ١٤٩). وهذا التداخل، الى جانب تجزأ الهياكل القائمة، يجعل من الصعب لجهاز الأمم المتحدة أن يستجيب الى احتياجات البلدان بطريقة متواصلة ومتماسكة وفعالة من حيث التكاليف. ولهذا، فإن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية تتطلب نهجا شاملا ازاء البرمجة والتنفيذ والانجاز على المستوى الوطني، واللامركزية وتفويض السلطة، وكانت النتيجة جعل الاجراءات أكثر تعقيدا، مما يهدد فعالية التنمية.

(د) غالبا ما تترجم الأحداث الماضية والتجارب السابقة لكل منظمة بطائفة متنوعة من المعلومات ومتطلبات التحليل للاضطلاع بالبرمجة والطرائق المختلفة في تنفيذ المشاريع (في التنفيذ على المستوى الوطني والجهاز الثلاثي).

١١٨- وكانت الجمعية العامة قد قررت بوضوح أن التغييرات في الطرائق التنفيذية تعتبر مطلوبة بغية زيادة الأثر واستدامة الدعم الانمائي المقدم من جهاز الأمم المتحدة.[25] فالاجراءات ينبغي أن تستجيب، قدر الامكان، للأهداف والسياسات والظروف والاجراءات والممارسات التي تعتمدها البلدان المستفيدة أو السائدة فيها،[26] وذلك لاحتواء العبء الاداري الواقع على البلدان النامية بسبب مناولة المساعدة الخارجية. وينبغي أن تعمل هذه الاصلاحات أيضا على تعزيز القدرات الوطنية على التصميم والتنفيذ وتنسيق التعاون الانمائي.

١١٩- وفي لجراء الاستعراضين لعامي ١٩٨٩ و١٩٩٢، اعترفت الجمعية العامة بالمسؤوليات الخاصة ازاء آليات التنسيق المشترك بين الوكالات، وخصوصا الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، في ايلاء أعلى أولوية الى تبسيط الاجراءات والمواءمة بينها وزيادة الشفافية فيها.[27] وواصلت القيام بهذا الدور اللجنة الاستشارية المعنية بالبرنامج والمسائل التنفيذية، داخل اطار لجنة التنسيق الادارية، وفي الآونة الأخيرة في سياق برنامج الأمين العام للاصلاح، قامت بذلك مجموعة الأمم المتحدة الانمائية.

١٢٠- وفي سنة ١٩٨٧، كانت الجمعية العامة قد طالبت باستكشاف التدابير العاجلة التي تهدف الى ضمان المزيد من مرونة اجراءات البرمجة وتبسيطها والمواءمة بينها.[28] وقطع استعراض عام ١٩٩٢ شوطا أبعد، حيث طلب أن تتوصل آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات، وخصوصا الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، الى اتفاق بحلول ١ تموز/يوليه ١٩٩٤ بشأن وجود دليل مشترك لهذه الاجراءات على نطاق منظومة الأمم المتحدة.[29] فمثل هذا الدليل سوف يشمل استمارات وقواعد واجراءات مشتركة، على النحو الذي طلبته الجمعية العامة، بما يلبي الاحتياجات الواردة في نهج البرنامج. وينبغي أن تكون جميع الصيغ والقواعد والاجراءات وتواتر تقديم التقارير مبسطة وتتم المواءمة بينها لتعزيز بناء القدرات الوطنية، وذلك بغية مساعدة الحكومة على ادماج المساعدة الخارجية من مختلف المصادر في عملية التنمية[30]

---

(25) هذا الطلب موجود فعلا في قرار الجمعية العامة ٢١٩/٤٦، الفقرة ١٨ (ب).

(26) انظر قرار الجمعية العامة ١٩٦/٤٢، الفقرة ١٦ من الديباجة والفقرة ١٢ (ب) و١٢ (د) من المنطوق.

(27) قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧، الفقرة ٣٣ والقرار ١٢٠/٥٢، الفقرة ٤٧.

(28) قرار الجمعية العامة ١٩٦/٤٢، الفقرة ١٩.

(29) قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧، الفقرة ٣٣.

(30) المرجع نفسه، الفقرة ٢٩.

١٢١- وعلى النحو الذي ذكره الأمين العام في تقريره الى المجلس في سنة ١٩٩٤[31] قام الجهاز باستعراض الطلب الوارد في سنة ١٩٩٢ من أجل وجود دليل مشترك للاجراءات على نطاق المنظومة واستخلص الجهاز أن إعداد اجراءات قياسية وموحدة معنية بصوغ الاستراتيجية والبرمجة وتنفيذ البرامج يعتبر مسألة مضيعة للوقت وباهظة التكاليف. وهي تتطلب جهدا ضخما لاعادة استخدام الأجهزة التنظيمية وتتطلب تدريبا ضخما للعاملين. وعلاوة على ذلك فإن مثل هذا المجهود سيكون أقل فائدة اذا لم تشترك منظمات انمائية في المجهود نفسه. ويمكن الاضطلاع بتنفيذ دليل مشترك بشكل ايجابي وذلك ببناء عدد من المجالات المختارة لبنة فوق لبنة حيث يمكن الوصول الى اتفاق في هذا الشأن، مع تحديد المبادئ التوجيهية المشتركة أو المبادئ الارشادية المنطبقة على جهاز الأمم المتحدة.[32] ويعتبر الكتيب الذي أصدرته اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية (انظر E/2000/46/Add.1، المرفق، الفرع ٧) خطوة في هذا الاتجاه.

١٢٢- وفي الاستعراض الخاص بسنة ١٩٩٥، وافقت الجمعية العامة جزئيا على هذا النهج التدريجي ودعت الى ما يلي:

(أ) المزيد من الاتساق في عرض الميزانيات على مستوى المقار؛[33]

(ب) احراز تقدم في تقاسم الأنظمة والخدمات الادارية على المستوى القطري؛[34]

(ج) اتخاذ نهج أكثر تعاونا في اعداد التقارير على جميع المستويات؛[35]

(د) ينهض الأمين العام بإيجاد أو زيادة تطوير المبادئ التوجيهية المشتركة بشأن الاجراءات، وخصوصا فيما يتعلق بجوانب مثل مكونات البرنامج وصوغ المشاريع وتقييمها وتنفيذها ورصدها والتقييم والادارة.[36]

١٢٣- وفي حين أحرز بعض التقدم، كانت التغيرات صغيرة وحدثت ببطء. وكان هذا أحد الأسباب لأن تجري الجمعية العامة في عام ١٩٩٨ الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لتحت الصناديق والبرامج على وضع تدابير وجداول زمنية محددة لدفع عملية تبسيط الاجراءات والمواءمة بينها وترشيدها وتقديم تقارير عنها الى مجلس ادارة كل منها.[37] وكررت الجمعية العامة أيضا الدعوة الى زيادة الاتساق في عرض الميزانيات على مستوى المقر، والى التشارك في النظم

---

(31) انظر E/1994/64، الفقرة ٩١؛ ولمزيد من تفاصيل وصف موقف المنظمات كل على حدة في منظومة الأمم المتحدة بشأن جدوى وجود "دليل مشترك"، انظر E/1994/64/Add.1، الفقرات ٩١ الى ١٠٠.

(32) المرجع نفسه، الفقرة ٩٢.

(33) قرار الجمعية العامة ٥٠/١٢٠، الفقرة ٤٥.

(34) المرجع نفسه.

(35) المرجع نفسه، الفقرة ٤٦.

(36) المرجع نفسه، الفقرة ٤٧.

(37) قرار الجمعية العامة ٣٥/١٩٢، الفقرتان ٣١ و٣٢.

والخدمات الادارية على المستوى الميداني.[38] وفي عام ٢٠٠١ سوف يتيح الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات فرصة أخرى لتقييم الجهود التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجموعها والمبادرات التي تضطلع بها كل منظمة من منظماتها في اتجاه هذه الاصلاحات.

التوصية ١

١٢٤- عملا على التنفيذ الكامل للخطوات المحددة التي وردت في الفقرة ١٢ من قرار المجلس ٦/١٩٩٩، قد يرغب المجلس في أن يحيط علما بالخطوات الأولية التي اتخذتها مجموعة الأمم المتحدة الانمائية وأن يحث على مواصلة ايلاء أولوية عالية لخفض وتبسيط ومواءمة اجراءات البرمجة والاجراءات التنفيذية والادارية لمنظومة الأمم المتحدة وبالتالي تقليل الأعباء التي تتحملها البلدان المتلقية، مع تأمين المساءلة الملائمة في نفس الوقت.

التوصية ٢

١٢٥- قد يرغب المجلس في أن يوجه إعداد الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسات وللأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، في هذا المجال، بعد اجراء تقييم واقعي ودقيق للتقدم المحرز وطلب تقديم توصيات محددة في مجال اجراءات البرمجة والاجراءات التنفيذية والادارية لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق تحديد خطوات ملموسة لاحراز مزيد من التقدم نحو زيادة فعالية الأنشطة التنفيذية، وتعزيز التعاون داخل المنظومة ومع المؤسسات المانحة لأخرى الدولية والثنائية الأطراف، ولتيسير تطبيق التنفيذ الوطني.

باء- المسائل قيد النظر: تكلفة معاملات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، ونوعية الأداء، والمساءلة

١٢٦- تتوقف فعالية الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على طائفة من العوامل، مثل نوع الأهداف والأولويات المنشودة، والديناميات الاقتصادية والاجتماعية التي تتفاعل معها، والبيئة الوطنية والدولية التي تنفذ فيها، والسياسات الحكومية التي تستجيب لها تلك الأنشطة. وتتوقف فعالية تلك الأنشطة أيضا على "كيفية" تصميم هذه الأنشطة وتنفيذها وادارتها. فالاجراءات تؤثر في قدرة أي بلد متلق على اتباع خطوات دورة برمجة التعاون الانمائي وربما تحدد مدى اندماج الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة في العملية الداخلية للتنمية الوطنية، التي تدرج المدخلات البشرية والمالية والتنظيمية في عملية داخلية.[39]

١٢٧- ولدى تناول مسألة تبسيط القواعد والاجراءات الخاصة بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية والمواءمة بينها وترشيدها، كان التركيز ينصب تقليديا على مجالين متميزين هما اجراءات البرمجة والعمليات الادارية. وقد استحدثت كل منظمة قواعد منفصلة ومتميزة لترجمة المهام المناطة بها

---

(38) المرجع نفسه، الفقرة ٣٣.

(39) انظر التحليل الواسع النطاق الوارد في الوثيقة A/44/324، الفقرات ٢٦٣ الى ٢٩٤.

ترجمة فعالة الى برنامج عملي على المستوى القطري داخل اطار المحاسبة الذي وضعه مجلسها الاداري. وتستخدم السياسات والاجراءات لاستبانة الأهداف وصوغ خطط العمل وتعبئة الموارد وربطها، وتعزيز عملية التنفيذ، وتحقيق النتائج ورصدها. وهذه الاجراءات تولد عبء عمل ملحوظ وتشمل احتياجات أساسية، مثل طلبات الحصول على وثائق لأغراض البرمجة، وتقارير التنفيذ الدورية، بما في ذلك التقارير المالية، والطلبات الدورية للحصول على المعلومات، والاشتراك في عمليات الاستعراض وفي البعثات، وتنظيم أنشطة الرصد والتقييم، وانشاء وادارة نظم مراجعة الحسابات، وغير ذلك من الاحتياجات الادارية والفنية. وجميع هذه الاجراءات تستهلك كميات كبيرة من الموارد.

١٢٨- وترتبط اجراءات البرمجة والاجراءات التنفيذية والادارية بهدفين أساسيين هما:

(أ) تحقيق نوعية عالية في تقديم العون، وذلك عن طريق نظام ضوابط؛

(ب) المساءلة عن الاستخدام الفعلي والفعال لموارد كل منظمة على حدة أمام مجلسها الاداري وفقا لولاياتها وسياساتها.

١٢٩- ولدى تقييم ما اذا كان يحرز أي تقدم في تبسيط القواعد والاجراءات والمواءمة بينها، تكون الأسئلة التالية واردة:

(أ) هل القواعد والاجراءات التي اعتمدتها مؤسسات المنظومة من أجل أنشطة التنمية على المستوى القطري مفرطة الثقل والتكلفة والتباين والتعقيد بالنسبة لمقدرة البلدان المتلقية، مما يضع عبئا ثقيلا عليها باحداث طائفة متنوعة من الالتزامات عن طريق الطلبات المستمرة لتقديم التقارير وايفاد البعثات وما الى ذلك من المتطلبات؟ وهل هذه القواعد والاجراءات تمنع حكومات تلك البلدان من تولي قدر أكبر من المسؤولية في ادارة التنمية؟(40)

(ب) الى أي مدى تؤدي قواعد واجراءات منظومة الأمم المتحدة الى تعقيد التعاون في الأنشطة المشتركة على المستوى القطري؟

(ج) هل تضع مؤسسات المنظومة في اعتبارها الاجراءات الوطنية للاستخدام الملائم للموارد الخارجية، بما فيها الموارد المقدمة من منظومة الأمم المتحدة؟(41)

(د) ماذا يلزم حقا لفعالية اتخاذ القرارات والمساءلة في ادارة الأنشطة التنفيذية؟

---

(40) تضطلع المكاتب القطرية لمنظومة الأمم المتحدة أحيانا ببعض وظائف الحكومة بغية تيسير مهامها. وقد يؤثر هذا على تكامل البرامج المدعومة من المنظومة مع بقية مبادرات الحكومة.

(41) هناك مسألة أساسية تتمثل فيما ان كانت فائدة كبيرة تحققها الاجراءات التي تطبقها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بالمقارنة بالاجراءات التي تعتمدها حكومة البلدان المتلقية.

(هـ) ما هو مدى تواتر اعادة النظر في الاجراءات من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في ضوء الاحتياجات القطرية المتغيرة؟ وهل يستشار الممثلون القطريون والحكومات في البلدان المتلقية قبل تطبيق هذه التغييرات؟

(و) هل هذه التغيرات تجرب في الميدان فيما يتعلق بالتكلفة والفعالية قبل أن تصبح نهائية؟

(ز) بما أن استعمال الآليات الجديدة تصاحبه دائما اجراءات اضافية، فهل هناك أي جهد مكافئ يبذل لخفض القواعد الموجودة عندما تستحدث أدوات جديدة؟

١٣٠- ويمكن تصنيف التدابير اللازمة في هذا المجال الى حاجتين متمايزتين ولكنهما مترابطتان:

(أ) **الحاجة الى التبسيط:** ينبغي تقييم التبسيط الاجرائي عبر المنظومة كلها. فالفعالية تتطلب من منظومة الأمم المتحدة أن تعتمد اجراءات مبسطة في أنشطتها الانمائية، مع تبسيط الطرق التي يتم بها عرض التعاون وتنفيذه. وينبغي لكل منظمة أن تسعى الى تبسيط قواعدها واجراءاتها الخاصة باعتباره كهدفا معلنا، بغية تحقيق مزيد من الفعالية من حيث التكلفة، وذلك بملاءمتها مع القواعد والطرائق التي تطبقها البلدان المتلقية.

(ب) **الحاجة الى المواءمة والتنسيق:** ان تحسين التنسيق والاضطلاع بالأنشطة المشتركة يتطلب تنسيق الاجراءات.[42] والتنسيق تنطوي عليه مبادرات مثل آليات التشاور، وعمليات التقييم القطرية، والاطارات الاستراتيجية الشاملة، والمواءمة بين البرامج القطرية المنفردة، واعتماد نهج برنامجي، وتصميم آليات للرصد والتقييم على نطاق المنظومة.

١٣١- وحيث أن جميع المنظمات تطبق نوعا من عمليات التخطيط الاستراتيجي وأنشطة الرصد والتقييم، فهناك فرصة لمزيد من التعاون بين الوكالات ومزيد من التكامل عن طريق المواءمة بين الاجراءات والطرائق.

١٣٢- والجهود المبذولة والطاقات والموارد المستنفذة في أنشطة البرمجة والتنسيق تمثل **تكلفة المعاملات** التي يجب أن تتحملها البلدان المتلقية ومؤسسات المنظومة من أجل الاضطلاع بالتعاون الانمائي. ومع أنه ليس من اليسير تقدير تكاليف المعاملات،[43] فانها تمثل فكرة قيمة في تحليل فعالية الدعم الانمائي المقدم من منظومة الأمم المتحدة.

---

(42) يعتبر مفهوم التنسيق أكبر كثيرا من المواءمة بين الاجراءات. فهو يفترض أن مجموع الاجراءات الفردية لمؤسسات المنظومة يمكن أن تسمح للمنظومة بأن تصل الى معدلات أعلى من التنمية عن طريق زيادة التلاحم والتآزر بين مختلف العناصر.

(43) من بين الصعوبات الكبرى في قياس معدل تكاليف المعاملات المقارنة باجمالي تكاليف الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، التمييز العشوائي بين الأنشطة التي تنتمي الى جهد البرمجة المقارنة بالجهود التي تسهم اسهاما مباشرا في النهوض بالتنمية.

١٣٣- ولتكاليف المعاملات بُعد مالي، حيث أنها تستلزم العمل والوقت. والأهمية النسبية لتكاليف المعاملات المقارنة بالحجم الكلي للموارد اللازمة للأنشطة التنفيذية هي شاغل رئيسي لكثير من الحكومات والمؤسسات.(44) ومع ذلك فان تكاليف المعاملات ليس لها بعد مالي فقط، حيث أنها أيضا انعكاس لأنشطة مثل اسداء النصح في مجال السياسات وأنشطة الدعوة، ولهذه الأنشطة قيمة كمساهمة في التنمية.

التوصية ٣

١٣٤- بغية دفع عملية تبسيط القواعد والاجراءات والمواءمة بينها، وفقا لأحكام قرارات الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ و١٢٠/٥٠ و١٩٢/٥٣ وكذلك قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦/١٩٩٩، قد يرغب المجلس في أن يدعو الى أن تدرس المجالس التنفيذية وغيرها من المجالس الادارية لمؤسسات المنظومة بشكل عاجل الخطوات اللازمة لتبسيط القواعد والاجراءات والمواءمة بينها، وأن تولي أولوية عليا لهذه المهمة. وقد يرغب المجلس أيضا في أن يوصي الهيئات الادارية بأن تدعو منظماتها المعنية الى أن تضع تدابير واطارات زمنية محددة من أجل العمل. وحيثما كان ذلك مناسبا، ينبغي متابعة التغييرات الحاصلة في الاجراءات، وذلك بالتشاور مع حكومات البلدان المتلقية ومع نظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك ما يتعلق باللامركزية وتفويض السلطة. وقد يرغب المجلس أيضا في أن يطلب الى الأمين العام أن يعد تقريرا عن الاجراء الذي اتخذته الهيئات الادارية بشأن المبادرات التي دعت اليها منظومة الأمم المتحدة في مجالها ومدى التقدم المحرز، في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات في عام ٢٠٠١.

جيم- السبب الجوهري لتبسيط الاجراءات والمواءمة بينها: المرونة والقدرة الوطنية، والنهج البرنامجي، واضفاء اللامركزية

١٣٥- ذكر في بعض الأحيان أن تنوع القواعد والاجراءات هو نتيجة لمرونة النظام وقدرته على الاستجابة الى الطلبات المختلفة من أجل الدعم الذي يتطلب طائفة متنوعة من الطرائق والولايات. وتعتبر البلدان المتلقية مرونة الاستجابة من منظومة الأمم المتحدة واحدة من خصائصها التي ينبغي الحفاظ عليها. فتجزء الاجراءات ليس بالضرورة هو الأثر المباشر لمتطلبات مرونة المنظومة. ومما يؤسف له أن الحالة الراهنة للقواعد والاجراءات في المنظومة تتسم بنظام جامد من الاجراءات المعقدة هيكليا والمجزأة وغير المنسقة، مما ليس له علاقة كبيرة باحتياجات المرونة.

١٣٦- ولهذا، فان السؤال المطروح هو الى أي مدى ينبغي مواصلة تبسيط الاجراءات والمواءمة بينها بكل اصرار؟

---

(44) هل تزايد معدل تكاليف المعاملات هذه مقارنة بحجم المبادرات الانمائية التي تعالجها منظومة الأمم المتحدة؟ وهل تستطيع المنظومة، في فترة ركود موارد التعاون الانمائي، أن تتحمل ذلك؟ ان هذه التساؤلات لا تجد اجابات سهلة بيد أنها مع ذلك تساؤلات وجيهة.

١٣٧- هناك علاقة عكسية بين التكاليف والمنافع المتأتية من توحد واختلاف القواعد، حيث أن المواءمة بين المنظمات تعتبر عملية مكلفة. بيد أن نفس الرأي قد لا ينطبق على ما تقوم به كل منظمة من تبسيط الاجراءات، الذي يعتبر عادة عملية تحقق توفيرا في الموارد.

١٣٨- وينبغي اجراء تبسيط الاجراءات والمواءمة بينها بشكل تدريجي استنادا الى الخبرة الميدانية كطريقة لزيادة فعالية التعاون الانمائي وتحسين الخدمات المقدمة الى البلدان المتلقية، وزيادة القدرة الوطنية، واستخدامها لادارة العمليات الانمائية.(45) وينبغي البحث عن اجراءات أكثر بساطة بهدف أن تصبح متوائمة مع الاستخدام الفعال للادارة الوطنية.

١٣٩- وخلال السنوات العشر الماضية، أدخل جهاز الأمم المتحدة الانمائي مفهوما جديدا في طرائقه في العمليات الانمائية يتمثل في تركيزه على **المسؤولية الوطنية** في ادارة برامجه ومشاريعه، وهذا ما قد لازم انتشار مفهوم التنفيذ الوطني. وأنشأت الجمعية العامة مبدأ التنفيذ الوطني طريقة أساسية للبرامج والمشاريع التي يدعمها جهاز الأمم المتحدة الانمائي.(46) وقررت الجمعية العامة أيضا بأن تكيف القواعد والاجراءات المتعلقة بالتنفيذ الوطني بما "يعزز القدرات الوطنية ويعمل على زيادة استغلالها وتقويتها الى أقصى حد".(47) وفي هذا السياق، شددت الجمعية العامة على "ضرورة تبسيط وتنسيق الاجراءات المتصلة باعداد البرامج والمشاريع، وتصميمها وتقديرها وتنفيذها وعمليات الشراء المتعلقة بها، وتقديم التقارير عنها ورصدها وتقييمها، مع مراعاة ما ينطوي عليه ذلك من تكاليف بالنسبة الى الحكومات المتلقية ومنظومة الأمم المتحدة".(48)

١٤٠- ومع ذلك، فان تفسير وتنفيذ اجراءات التنفيذ الوطني لا يزالان يتباينان تباينا كبيرا بين مختلف المنظمات، بالرغم من المبادئ المشتركة المتفق عليها داخل اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية.(49) ومن المرجو من موظفي الحكومات وغيرها من الكيانات الوطنية أن تطبقوا مجموعة مختلفة من الاجراءات التي تتباين مع كل مؤسسة في المنظومة.

١٤١- وتتصل الجهود المبذولة لتبسيط الاجراءات والمواءمة بينها بمزيد من اللامركزية وتفويض السلطة في منظومة الأمم المتحدة.(50) ورغم التقدم الذي أحرز في هذا المجال، وخصوصا من الصناديق والبرامج، بما يتيح فعالية أفضل في التنمية، لم يكن هذا التقدم متسما بالاتساق.

---

(45) انظر دراسة لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن "القدرة الاستيعابية" الواردة في الوثيقة E/1999/55/Add.1، الفقرة ٤٠.

(46) قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧، الفقرة ١٥.

(47) قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤، الفقرة ١٨ (أ).

(48) المرجع نفسه، الفقرة ١٨ (ب).

(49) انظر اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، ترتيبات التنفيذ والانجاز الوطنيين (١٩٩٨).

(50) من الممكن افتراض وجود علاقة عكسية بين درجة المراقبة التي تبذلها المقار عن طريق الاجراءات المركزية واستحداث قدرات وطنية في ادارة التعاون الانمائي.

فوجود فرق ثابت في درجات تمتع مؤسسات المنظومة باللامركزية وتفويضها السلطة لا يزال عقبة أمام التعاون الكامل على المستوى القطري.

١٤٢- ومن المتوخى أن يكون النهج البرنامجي اطارا للادارة من أجل مزيد من المساهمة الوطنية ويتطلب تنفيذه الفعال احراز تقدم في تبسيط الاجراءات والمواءمة بينها، حيث انها تولي مراعاة للوظائف مثل صوغ البرامج وتقييمها وتنفيذها والرصد والتقييم. وهي تسعى الى تكامل الدعم الانمائي الخارجي في الجهود الوطنية وتسمح بمزيد من التواصل مع الحكومة بطريقة متماسكة مع استعمال طائفة من الطرائق التنفيذية والأدوات اللازمة للبرمجة، مع درجة متوسعة من المرونة.(51)

١٤٣- وبالنسبة لتبسيط الاجراءات والمواءمة بينها فيجب أن تعكس أيضا متطلبات المحاسبة والتحسين النوعي لأداء التنمية.(52) وينبغي اعتبار تحسين القدرة الوطنية على مراجعة البرامج ونظم المحاسبية لدى الحكومات المتلقية في المبادرات المنفذة وطنيا، باعتبارها جزءا من تبسيط الاجراءات والمواءمة بينها. بيد أن الترتيبات المالية في الادارة التي تضطلع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لا تزال تفصل القواعد المتعلقة بالمراجعة والابلاغ.

١٤٤- وثمة افتراض أساسي ترتكز عليه تعليمات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا المجال وهو يتمثل في تكييف القواعد والاجراءات وفقا للظروف القطرية. "ليست المسألة هي تغيير قواعد محددة وتحقيق المواءمة بينها حيثما كانت غير فعالة من حيث التكلفة، بقدر ما تتمثل المسألة في التزام صارم بهدف اللامركزية والمزيد من التكيف مع احتياجات البلدان النامية دون افتقاد معايير أساسية للمحاسبة."(53) وقد أكدت الجمعية العامة والمجلس على هذه المبادئ في مناسبات عديدة.(54) وأية استجابة للظروف القطرية المحددة انما تتطلب من منظومة الأمم المتحدة أن تتبع نهجا قطري الاتجاه بحيث يعالج بشكل متوازن نوعية الأداء والمرونة على المستوى القطري والمحاسبة الأكيدة.

---

(51) انظر اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، مبادئ توجيهية بشأن نهج البرمجة (١٩٩٨).

(52) بمناسبة الاستعراض الثلاثي الشامل لعام ١٩٩٢، طلبت الجمعية العامة الى الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات بأن ينفذ في أقرب وقت مستطاع، وفيما لا يتجاوز ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، تدابير لتعزيز المحاسبة على المستوى الميداني، بما في ذلك رصد البرامج وتقييمها وادارتها ومراجعتها حسابيا (قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧، الفقرة ٣٤).

(53) انظر E/1999/93، المرفق، الفقرة ٨٢. وهذا التقرير وجه اهتمام الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الى الاستنتاجات لدراسة مكثفة اضطلع بها مكتب المدير العام وتدعو الى مزيد من المرونة في تكييف القواعد لاحتياجات البلدان النامية.

(54) انظر قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤، الفقرة ١٧ من الديباجة الذي يؤكد على ضرورة أن تؤدي اجراءات منظومة الأمم المتحدة الى الاقلال الى الحد الأدنى من العبء الاداري والمالي الواقع على كاهل الحكومات المتلقية، وقرار الجمعية العامة ٢١٩/٤٦، الفقرة ١٠ التي تدعو الى تبسيط القواعد والاجراءات فيما يتعلق بالتنفيذ الوطني داخل اطار المحاسبة المحسنة. وقد كرر المجلس طلبه الى منظومة الأمم المتحدة بأن تضطلع بخطوات ملموسة لتبسيط الاجراءات والمواءمة بينها، مع تأمين مساءلة ملائمة، في الفقرة ١٢ من قراره ٦/١٩٩٩.

١٤٥- ولدى معالجة مهمة تبسيط القواعد والاجراءات والمواءمة بينها، ينبغي ألا يغيب عن البال أن الابتكارات في هذا المجال تنبع في الأغلب على المستوى القطري، بيد أن التقدم المنهجي لا يمكن تحقيقه بمجرد اتخاذ اجراءات على المستوى القطري، ما لم تدعم المقار هذه الاجراءات من أجل تطبيقها على نطاق أوسع. فالحلول على المستوى القطري تميل الى أن تكون غير رسمية ومخصصة الغرض وغير مكتملة ومقتصرة على أنشطة محددة. وهي لا يمكن تكرارها بسهولة ما لم تقدم المقار دعما بشكل منتظم لها.(55) وقد لا تتوفر للممثلين القطريين السلطة لمراجعة وتكييف الاجراءات مع المرونة المتوقعة، حيث ان هذه القواعد جرت صياغتها في المقر تمشيا مع تشريعات اعتمدتها الهيئات الادراية.(56) وتتطلب الاصلاحات الكبرى بشأن الاجراءات اتخاذ تدابير على مستوى المقار أولا.

١٤٦- ولا يعتبر التركيز المقتصر على منظومة الأمم المتحدة كافيا لتخفيف العبء الذي تحدثه المتطلبات الاجرائية للمساعدة الخارجية على البلدان النامية. وينبغي أن يكون جزءا من هذا المسعى أيضا شركاء التنمية الخارجيين الآخرين (الجهات المانحة ثنائية الأطراف وغيرها من المنظمات الدولية) التي تطبق طائفة متنوعة من الاجراءات والممارسات. وتجرى الآن محاولات مختلفة للتنسيق في اطار لجنة التنسيق الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.(57) وقد أدخلت بعض الجهات المانحة الثنائية الأطراف اصلاحات ملموسة لتخفيف عبء اجراءاتها على الحكومات المتلقية، معتمدة الاجراءات الادارية المعمول بها في البلد المتلقي. وينبغي أن ترتبط عملية المواءمة بين متطلبات الابلاغ لدى مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة بأنشطة موازية تضطلع بها الوكالات الأخرى المتعددة الأطراف، والجهات المانحة الثنائية والمنظمات غير الحكومية الدولية.

١٤٧- ويمكن اتخاذ خطوات لربط جهود منظومة الأمم المتحدة لتبسيط القواعد والاجراءات والمواءمة بينها والقواعد والاجراءات الوطنية مع شركاء آخرين. وينبغي ايلاء اهتمام خاص الى التواجد المتزايد بين الكيانات الوطنية، التابعة للمؤسسات الحكومية، ليس هذا فحسب، بل التابعة أيضا لمؤسسات غير رسمية وللمنظمات غير الحكومية الوطنية والمؤسسات الخاصة.

---

(55) أكدت بضع أفرقة قطرية (على سبيل المثال أرمينيا وأذربيجان) هذه الآراء في التقرير السنوي لعام ١٩٩٩ لنظام المنسقين المقيمين. فالمواءمة الرسمية بين الاجراءات قد تكون "هدفا طويل الأجل يتضمن خطوات متناسقة ومتتالية على مستوى المقر وعلى مستوى المكتب القطري" (من تقرير مقدم من أرمينيا). وفيما يتعلق بمثال الحلول المخصصة الغرض، انظر المحاولة الرامية الى المواءمة بين الاجراءات والأشكال وعمليات البرمجة، التي استحدثها المنسق المقيم في بلغاريا عن طريق فريق متعدد التخصصات ومشترك بين الوكالات (وحدة التنمية الاجتماعية).

(56) انظر الوثيقة E/1969/64، الفقرة ٢٣.

(57) في الماضي، حاولت لجنة التنسيق الانمائية التوصل الى مبادئ توجيهية مشتركة من أجل تقييم المشاريع، وجرى في الآونة الأخيرة استبانة مزيد من المبادرات على المستوى القطري، التي يمكن أن تعزز الحوار بين منظومة الأمم المتحدة ولجنة التنسيق الانمائية في مجالات محددة. وقد حاول بضعة أعضاء في لجنة التنسيق الانمائية مؤخرا القيام باصلاحات اجرائية فيما يتعلق بمتطلبات الابلاغ المنسقة في جمهورية تنزانيا المتحدة. وهناك مثال للتنسيق بين لجنة المساعدة الانمائية ومنظومة الأمم المتحدة في مالي، حيث استعملت لجنة التنسيق الانمائية اقتراحا للاصلاح بشأن المعونات يهدف الى تبسيط الاجراءات الادارية والمواءمة بينها والتنسيق بين جميع شركاء التعاون. ويدعم نظام المنسق المقيم هذا المسعى، في اطار اللجنة المشتركة للاصلاح بشأن المعونات والتي أنشئت في مالي.

التوصية ٤

١٤٨- قد يرغب المجلس في أن يطلب الى الأمين العام أن يستكشف التعاون العملي مع مؤسسات مانحة أخرى دولية وثنائية الأطراف والبلدان المتلقية بشأن مبادرات مشتركة تهدف الى تحقيق تبسيط الاجراءات والمواءمة بينها في البرمجة وتنفيذ التعاون الانمائي.

دال- النتائج والتقدم والامكانات[58]

١٤٩- لا يزال التقدم المحرز من المنظومة لتبسيط البرمجة والاجراءات الادارية والمواءمة بينها يعتبر غير كاف. وعلى وجه الخصوص، لا يزال من الصعب ملاحظة التقدم على المستوى القطري. ونتيجة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦/١٩٩٩، تقوم مجموعة الأمم المتحدة الانمائية باتخاذ خطوات جديدة، على النحو الذي تدور حوله المناقشة أدناه.

١٥٠- وفي مجال المواءمة بين الاجراءات، بذلت جهود مشتركة بين الوكالات، معظمها يتفق مع مبادئ توجيهية مشتركة أو استبانة تفاهم مشترك على طريقة بمثابة مبادئ ارشادية. وقد كانت الآليات المشتركة بين الوكالات مثل لجنة التنسيق الادارية (أساسا عن طريق اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية)، وفي الماضي كان الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، وفي الآونة الأخيرة، مجموعة الأمم المتحدة الانمائية، أدوات ناشطة في هذه المبادرات.[59]

---

(58) للاطلاع على خلاصة للتقدم المحرز والتحسينات التي يمكن ادخالها في مجالات مختارة، انظر المرفق.

(59) انظر اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، دليل مرجعي للأنشطة التنفيذية، صدر في آب/أغسطس ١٩٩٦، ومتاح الآن بشكل مباشر على العنوان الشبكي http://accsubs.unsystem.organizations/ccpoq/Default.thm (انظر الجدول ١ فيما يتعلق ببعض الأمثلة في مجالات مختارة).

الجدول ٤

قائمة مختارة بالمبادىء التوجيهية التي اعتمدتها اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية

مبادئ توجيهية مختارة
• موقف مشترك بشأن المباني والخدمات المشتركة (١٩٩٠)
• مبادىء توجيهية بشأن تعزيز عمليات البرمجة (١٩٩١)
• اضفاء اللامركزية على القدرات والسلطة: الأهداف والمبادىء التوجيهية (١٩٩٢)
• مبادىء توجيهية لاستعراض السياسات والاجراءات (١٩٩٣)
• المبادىء التوجيهية للاشتراء من البلدان النامية والبلدان المانحة الرئيسية غير المستغلة (١٩٩٣)
• المبادىء التوجيهية لاستعراض السياسات والاجراءات بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية
• عناصر الارشاد من أجل اعداد وتصميم وتنفيذ مذكرة الاستراتيجية القطرية
• مذكرة التوجيه التنفيذي لتطبيق المبادىء التوجيهية من أجل منهجية الرصد والتقييم في اطار النهج البرنامجي (١٩٩٦)
• المبادىء التوجيهية بشأن النهج البرنامجي (١٩٩٨)
• ترتيبات التنفيذ والانجاز على المستوى الوطني (١٩٩٨)
• المبادىء التوجيهية للتقييم القطري المشترك (١٩٩٨)
• المبادىء التوجيهية لاطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية (١٩٩٩)
• التنظيم الاداري لنظام المنسق المقيم (١٩٩٩)
• مذكرة توجيهية متعلقة بنظام المنسق المقيم بشأن المتابعة على المستوى الميداني للمؤتمرات العالمية (١٩٩٨)
• المبادىء التوجيهية بشأن سير عمل نظام المنسق المقيم (١٩٩٩)
• المبادىء التوجيهية العامة لنهج اطار استراتيجي من أجل الاستجابة للأزمات والخروج منها (١٩٩٩)

١٥١- وفي حالة وجود تفاهمات مشتركة متفق عليها على المستوى المشترك بين الوكالات (بشأن مواضيع مثل نهج التنفيذ الوطني والبرنامج).[60] تنشأ مشاكل في تنفيذها، حيث أن

---

(60) قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧، الفقرتان ١٣ و ٢٢.

الطرائق غالبا ما تختلف من وكالة الى أخرى. وتبين التجارب أن أعضاء الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة يعتبرون أحيانا على غير علم بالتعاريف المشتركة التي قد اعتمدت على المستوى المشترك في المقر.(61)

١٥٢- وأمكن الحصول على نتائج أفضل في تنفيذ المبادىء التوجيهية على نطاق المنظومة وخصوصا عندما شاركت في تأييدها اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية ومجموعة الأمم المتحدة الانمائية. ورغم أن هذه المبادىء التوجيهية هي الأساس لنهج أكثر تلاحما وتناسقا على المستوى القطري، فانها نادرا ما تحدد المعايير التنفيذية، بيد أنها ترسي مبادىء وتقدم توجيهات لمؤسسات المنظومة أو للأفرقة القطرية.(62) وتسير ببطء الترجمة الفعلية لهذه المبادىء التوجيهية على نطاق المنظومة والمفاهيم المتفق عليها من أجل التخفيف من العبء الاجرائي.

١٥٣- ويعتبر اعتماد دورة برمجة تتسم بالمواءمة فيما يتعلق بصناديق الأمم المتحدة وبرامجها طريقة لتخفيف عبء العمل على السلطات الوطنية وذلك بتركيز أعباء البرمجة في نفس السنة. وقد أكدت مجموعة الأمم المتحدة الانمائية مؤخرا على العلاقة بين المواءمة بين دورات البرامج والتقييم القطري المشترك واطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية كوسائل لمواءمة البرمجة على المستوى القطري.(63) ويمكن لصوغ البرامج القطرية الفردية أن يستفيد من عمليات التقييم القطري المشترك/اطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية، اذا كانت هذه البرامج القطرية تغطي نفس الفترة الزمنية وتطورت على الفور بعد ممارسة التقييم القطري المشترك واطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية. وهكذا فان التقييم القطري المشترك واطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية سوف تتبعهما ممارسة برنامجية وتستجيب للمسائل المشتركة الرئيسية التي طرحت في التقييم القطري المشترك، ووفقا للأهداف المشتركة المحددة في اطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية.(64) وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يكون هذا التزامن هو الخطوة الأولى قبل ادخال أشكال أخرى من مواءمة الاجراءات بمعدل أكثر من حيث التنفيذ،

---

(61) بعد عشر سنوات، أعادت الجمعية العامة تكرار الهدف النهائي من التنفيذ الوطني وهو النهوض بالملكية الوطنية وتعزيز القدرة الاستيعابية في البلدان النامية وأكدت الطلب من أجل تبسيط الاجراءات المقابلة والمواءمة بينها، في ضوء تعقد المتطلبات الاجرائية المتعلقة بالتنفيذ الوطني (انظر قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣، الفقرة ٥١). وينبغي أن يركز تبسيط القواعد والاجراءات والمواءمة بينها على الدور الأساسي لمسؤولية الحكومة من ادارة وتنفيذ البرامج والمشاريع.

(62) انظر القائمة المختارة من المبادىء التوجيهية على نطاق المنظومة في دليل مرجعي للأنشطة التنفيذية الذي وضعته اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، وصدر في آب/أغسطس ١٩٩٦، والآن متاح على الاتصال المباشر على موقع شبكة الانترنت انظر الحاشية ٦٠.

(63) انظر الفرع بشأن مواءمة دورات البرامج والفرع بشأن التقييم القطري المشترك واطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية، الوارد في الوثيقة E/2000/46/Add.1.

(64) انظر التقرير السنوي لنظام المنسق المقيم من منغوليا، لعام ١٩٩٩.

أثناء انجاز البرامج القطرية.(65) وثمة ميزة أخرى للمواءمة على مستوى الدورة وهي أنه يمكن اجراء التقييم الالزامي في منتصف المدة للبرامج القطرية عن طريق المنسق.(66)

١٥٤- ورغم بعض التقدم المحرز في الشهور الأخيرة في المواءمة بين دورات البرامج،(67) يتطلب الأمر عملية رصد متناسقة لهذا الانجاز وذلك لضمان ألا تختفي هذه النتائج في الدورات في المستقبل.

١٥٥- ومن المتوقع أن يسفر انتشار عمليات التقييم القطري المشترك واطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية عن بعض الفوائد الملموسة في تبسيط اجراءات البرمجة والمواءمة بينها على مستوى المنظمات الفردية، بيد أن التزامن الفعلي للعمليتين مع اعداد البرامج القطرية الفردية يتطلب بعض اليقضة. وسوف يتيح الاستعراض في عام ٢٠٠١ فرصة لاعادة النظر في هذه الفوائد، وخصوصا عن طريق تقييم الأثر المقبل لاطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية في ميدان الأنشطة التنفيذية، وهو ما ينتظر أن يكون جزءا هاما لا غنى عنه من ذلك الاستعراض.(68) وينبغي أن يكون الأثر النهائي لجميع هذه الوسائل الجديدة بشأن قدرات البلدان المتلقية هو خط الأساس لذلك التحليل، بقصد تقييم دورها في توسيع نطاق آفاق التنمية للبلدان المتلقية.

١٥٦- وتمثل الممارسات المتعلقة بالميزانية والمحاسبة والمراجعة والشؤون المالية العامة مجالا يمكن فيه استكشاف مزيد من الخطوات لتحقيق تخفيض في التكاليف وزيادة في الانتاجية. وفي سنة ١٩٩٥، طلبت الجمعية العامة الى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها أن تعتمد نفس الشكل فيما يتعلق بعرض الميزانية على مستوى المقر.(69) وذلك الهدف تحقق عندما قررت المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها في برنامج الأمم المتحدة الانمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بأن توافق على المواءمة بين ميزانيات الدعم لفترة السنتين في أولى دوراتها العادية المعنية في العام ١٩٩٩. وكانت هذه النتيجة استجابة لاقتراح قدمه الرؤساء التنفيذيون الى هيئاتهم الادارية المختصة.(70)

١٥٧- وتوجد فروق كبيرة في متطلبات الابلاغ داخل منظومة الأمم المتحدة، من حيث الشكل والحجم والتواتر والطابع (المالي والتقني) ومدى الاكتمال. ويمثل تبسيط هذه المتطلبات الخاصة

---

(65) انظر التوقعات التي أبداها نظام المنسق المقيم في الرأس الأخضر في تقريره السنوي عن عام ١٩٩٩.

(66) انظر التقارير السنوية لنظام الممثل المقيم عن عام ١٩٩٩ في جيبوتي والأردن وناميبيا والمبادرة من أجل استعراضات مشتركة في منتصف المدة استهلتها مجموعة الأمم المتحدة الانمائية، على النحو المبين أدناه.

(67) انظر الفرع بشأن المواءمة بين دورات البرامج، الوارد في الوثيقة E/2000/46/Add.1.

(68) انظر قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣، الفقرة ٦٣.

(69) انظر قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠، الفقرة ٤٥.

(70) DP/1999/6, DP/FPA/19991/1 و E/ICEF/1999/AB/L.2.

بالابلاغ والمواءمة بينها، سواء كانت مالية أو موضوعية، مجالا لم تكن فيه المبادرات منهجية وكانت النتائج فيه متضاربة، وخصوصا فيما يتعلق بالمبادرات المنفذة على الصعيد الوطني.

١٥٨- وهناك بعض التقدم في مجال اللامركزية وتفويض السلطات، رغم أنه غير متوازن جدا ما بين الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، مما يؤثر على عملية اتخاذ القرارات على المستوى القطري.

١٥٩- وهناك مجالات أخرى عديدة حيث يتسع المجال للتحسين من حيث تبسيط القواعد والاجراءات. وبعض المجالات تخص جوانب البرمجة للأنشطة التنفيذية ومجالات أخرى تخص الجوانب الادارية والتنظيمية.

١٦٠- وفي مجال البرمجة، يجري الآن بذل جهود منذ ١٩٨٨،[71] لاستحداث أشكال مشتركة من أجل تصميم المشاريع ووثائق المشاريع ومن أجل تفضيل تطبيق أكثر تناسقا لنهج البرامج.[72] وعلاوة على ذلك، فان مجموعة الأمم المتحدة الانمائية قد حددت بعض التعاريف المشتركة لعمليات البرمجة ونواتجها بغية تحسين تعاون البرنامج داخل المنظومة،[73] مما ييسر النهوض بمبادرات التنمية المشتركة أو المنسقة، وخصوصا في سياق اطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية والتقييم القطري المشترك.[74]

١٦١- وكان أحد المجالات الادارية الذي حظي باهتمام كبير في الماضي هو الاجراءات المشتركة للاشتراء. اذ يمكن تحقيق وفورات الحجم وغيرها من الفوائد عن طريق تنسيق وثيق للأنشطة الخاصة بالاشتراء، وعن طريق اجراء خصومات كبيرة على المقادير الكبيرة من المشتروات، وتقليل أوقات التسليم، وتحسين سبل الاتصال بالشراء من البلدان النامية ومن الجهات المانحة الرئيسية غير المستغلة استغلالا كاملا. وقد اعتمدت ترتيبات اشتراء منسقة بين بضع مؤسسات في المنظومة

---

(71) انظر التقرير المرحلي من هذا الموضوع قدمته فرقة عمل بقيادة اليونيدو الى مكتب خدمات المشاريع في سنة ١٩٨٨.

(72) في سنة ١٩٩١، أوصت لجنة التنسيق الادارية باعتماد المبادىء التوجيهية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي فيما يتعلق بصوغ المشاريع وشكل وثائق المشروع والتي تم تطويعها على نحو مناسب لمختلف الظروف، كنقطة انطلاق من أجل المواءمة بين الاجراءات بشأن مشاريع المساعدة التقنية الممولة من مصادر غير برنامج الأمم المتحدة الانمائي. وقد اتبعت بعض مؤسسات المنظومة هذه التوصية، بيد أن التباين المؤسسي في الولايات والمهام المسندة وطبيعة العمل الانمائي لا تزال منعكسة في تنوع الاجراءات.

(73) انظر مجموعة الأمم المتحدة الانمائية، تعاريف العمليات والنواتج من أجل تحسين تعاون برنامج مجموعة الأمم المتحدة الانمائية، اطلق في ٢ آذار/مارس ١٩٩٩ من اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الانمائية.

(74) المرجع نفسه. هذه الجهود المبذولة أوضحت الفرق بين مختلف مستويات عمليات البرمجة (البرمجة على مستوى الوكالة، والبرمجة المتوازية، والبرمجة المشتركة) ومنتجات البرنامج (البرامج/المشاريع). وجرت صياغة صفيفة مع خيارات البرمجة المختلفة لكل عنصر من هذه العمليات أو المنتجات. وقد وضعت تطبيقات محددة على المستوى القطري، مبينة العناصر الملموسة لهذه العمليات حيث يتبع التعاون على نطاق المنظومة أو يتم تحقيقه فعلا. وهذه العناصر هي تقييم المشكلة، أهداف المبادرة، الاطار الزمني، تصميم البرنامج، تعريف الأنشطة، متطلبات الابلاغ وأنشطة الرصد والتقييم.

وأحدثت نتائج ملموسة. ويعتبر اعتماد معايير مشتركة للاشتراء مثل نظم الترميز المشتركة واستمارات مشتركة لمواصفات الموردين المحتملين للبضائع والخدمات، وقواعد البيانات المشتركة، كلها مجالات من أجل الحصول على مكاسب كبيرة من حيث الفعالية. ويعد تقييس الممارسات فيما يتعلق بسلطة الاشتراء على المستوى القطري وأحكام وشروط المشتريات، وسير عمل لجان العقود، والمناقصات وقواعد الاشتراء، ومعايير الحوسبة وغيرها من المعدات الأساسية وأمثلة أخرى حيث تحققت جهود ملموسة وبعض التقدم في أثناء العقد الماضي.

١٦٢- ويتيح تطوير الحوسبة وزيادة اللامركزية في ادارة التعاون الانمائي على المستوى القطري وتعميم انتشار طريقة التنفيذ الوطني مجالا حيث يمكن فيه زيادة تعزيز القدرات لدى الحكومات المتلقية.

١٦٣- ومن شأن انتشار الحواسيب الشخصية أن يجعل مواءمة المعايير وانشاء شبكات فعالة من أجل اتصالات أسرع تحديا حقيقيا في البرمجة وانجاز الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. ولا يزال من المطلوب احراز مزيد من التقدم في هذا المجال على المستوى القطري. ويعمل انشاء الشبكات المحلية والتفاعل المتكرر بين المكاتب الميدانية والمقار على تغيير الطريقة التي يتم بها توخي الاتصالات داخل منظومة الأمم المتحدة. ورغم التقدم المحرز، لا يزال هناك طلب كثير من غير تلبية. ومن بين المجالات الواعدة استحداث شبكات جديدة وسبل الاتصال بقواعد البيانات أو تقاسم استخدامها، والتوثيق عن طريق القنوات الالكترونية والتحسن في استخدام البريد الالكتروني أو سبل الوصول اليه. وتعتبر امكانات التنسيق كثيرة، بيد أن العقبات أمام اعتماد خدمات ومعايير مشتركة من أجل الربط الشبكي، بما في ذلك تكلفة تغيير هذه المعايير من أجل أشكال أو برامجيات متواءمة، لا تزال تؤثر على خطى الاصلاحات من هذا النوع.

١٦٤- وثمة مجال من المجالات المتعلقة بالمواءمة، ولها تاريخ طويل في الأمم المتحدة وهي ممارسات ادارة شؤون الموظفين. وعلى نحو مألوف، اعتمدت خواص مشتركة كبيرة في السياسات والاجراءات، مما يؤثر على الأحوال الشاملة لاستخدام الموظفين بفرادى المنظمات. ويعتبر وضع مقاييس لمعايرة التنقل وعلاوة الأعمال الشاقة، والتي تؤثر على الموظفين العاملين في الميدان أمثلة للانجازات الماضية في هذا المجال. بيد أن الأمر لا يزال يتطلب احراز تقدم في بعض مجالات محددة. فتعزيز المزيد من التنقل فيما بين الوكالات يحظى باهتمام متزايد. وتعتبر مواءمة الممارسات في ادارة الموارد البشرية على المستوى القطري مجالا آخر شهد مضاعفة الجهود في الآونة الأخيرة.

١٦٥- وفي الآونة الأخيرة، أوليت مجموعة الأمم المتحدة الانمائية اعتبارا خاصا بغية تركيز المبادرات في بعض هذه المجالات المحددة، استجابة الى طلب من الجمعية العامة والمجلس من أجل اتخاذ تدابير محددة في مجال تبسيط الاجراءات والمواءمة بينها.(75)

(75) نظرا لأن هذه المبادرات يجري الترويج لها وقت كتابة هذا التقرير، لا يمكن ذكر سوى معلومات أولية. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر القائمة الموحدة التي ستقدمها الصناديق والبرامج الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لسنة ٢٠٠٠.

استعراضات منتصف المدة المشتركة في اطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية

١٦٦- أقرت مجموعة الأمم المتحدة الانمائية الاجراءات على المستوى القطري من أجل استعراضات منتصف المدة المشتركة للبرامج القطرية في وكالات منفردة، استنادا الى استعمال اطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية. وهي تهدف الى تقييم التقدم المحرز صوب أهدافه وتقييم مساهمته في انجاز الأولويات الوطنية، في سياق المؤتمرات والاتفاقيات الدولية، وتوفير الأساس لاستكمال ومراجعة وثائق اطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية والبرامج القطرية، اذا دعت الحاجة الى ذلك.(76) ومن المتوقع أن تطبق الآن هذه الاجراءات في عدد من البلدان على أساس تجريبي.

البرامج/المشاريع المشتركة

١٦٧- وتعكف مجموعة الأمم المتحدة الانمائية على انهاء مذكرة توجيهية من أجل اعداد برامج مشتركة، بقصد مساعدة كل من السلطات الوطنية وموظفي منظومة الأمم المتحدة في صوغ مبادرات مشتركة، الى جانب تعليمات مفصلة لمحتويات وثيقة البرنامج/المشروع المشتركة. ومن المتوقع أن تصبح البرامج أو المشاريع المشتركة شكلا أكثر تكررا من أشكال التعاون بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في البلدان التي تستخدم اطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية. وهذه المبادرة تعتبر خطوة للأمام في تعريف الاجراء المتعلق باعداد البرامج المشتركة، والذي يتناول الترتيبات اللازمة للمحاسبة البرنامجية والادارة المالية، بما في ذلك الخيارات البديلة لشكل الميزانية وآليات التمويل والمحاسبة والابلاغ. وتجري الآن مشاورات على مستوى المقار والمستوى القطري.

موظفو المشاريع الوطنية

١٦٨- تعمل مجموعة الأمم المتحدة الانمائية الآن على ترويج مبادرة لاحراز بعض التقدم في تبسيط ومواءمة الاجراءات المتعلقة بالتوظيف وادارة شؤون موظفي المشاريع الوطنية.(77) ويعتبر وجود معاملة عادلة ومنصفة للموظفين في مختلف الوكالات والذين يعملون في نفس القطر ويؤدون وظائف مشابهة، أمرا ذا أهمية بالنسبة لفعالية أعمالهم. ويعتبر اعتماد تعريف مشترك لموظفي المشاريع الوطنية هو الخطوة الأولى قبل الدخول في خيارات أخرى من المنشود وضع معايرة اجرائية لها. وهذه المواضيع الأخرى تشمل ما يلي: (أ) مسائل المكافآت (جدول المرتبات،

---

(76) من المتوقع أن تجرى استعراضات منتصف المدة المشتركة في منتصف مدة دورة البرنامج متصلة باطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية. وفي حالة غياب هذا الاطار، سوف تقيّم الاستعراضات مساهمة برامج منظومة الأمم المتحدة في انجاز الأولويات الانمائية الوطنية، وخصوصا في اطار متابعة المؤتمرات والاتفاقيات الدولية. ومن المتوقع أن يتسنى لفرادى المنظمات أن تدعو الى اجراء استعراضات منتصف المدة التكميلية، مرتبطة بالتوقيت ومتممة لاستعراض منتصف المدة المشترك، لمعالجة وسائل محددة ومساءلات تتعلق ببرامجها الخاصة.

(77) بدأ فريق المهمة التابع لمجموعة الأمم المتحدة الانمائية والمسؤول عن هذه المسألة في الآونة الأخيرة أعماله باستعراض تقرير عن مواءمة اللوائح والاجراءات بين الوكالات التابعة للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات من أجل تعيين وادارة شؤون وتدريب موظفي المشاريع الوطنية، والذي أعد في سنة ١٩٩٧، والذي يحتوي وصفا مفصلا لتنوع التعريف التي تطبقها الصناديق والبرامج.

البدلات اليومية، الشمول بالتأمين)؛ (ب) طرائق ابرام العقود (بما في ذلك مدة العقد، وتجديده وتقييم الأداء)؛ (ج) اجراءات التعيين (بما في ذلك التعرف على الأشخاص وتصفية المرشحين والاختيار والتعيين والتدريب التوجيهي). وتمضي الآن على قدم وساق الأعمال في جميع هذه المجالات.

رابعا- صناديق الأمم المتحدة وبرامجها: الدور الاشرافي للمجلس

ألف- قضايا عامة

١٦٩- يوجه هذا الفرع اهتمام المجلس الى القضايا الراهنة الناجمة عن المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها والتي قد يود المجلس أن يقدم بشأنها مزيدا من التوجيه اللازم على صعيد السياسة. ولدى اتخاذ اجراء بشأن مقررات المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي، وكذلك بشأن التقارير السنوية بمجالسها التنفيذية، يعمل المجلس الآن على تنفيذ المهام المسندة اليه بموجب قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠.[78]

١٧٠- ولدى اضطلاع المجلس بمسؤوليته على النحو المحدد في قراري الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ و١٦٢/٤٨،[79] قد يرغب المجلس في أن يضع في الاعتبار تقسيم المسؤولية بينه وبين المجالس، وخاصة فيما يتعلق بالقضايا التي لكل منهما فيها دور يقوم به مثل التمويل والبرمجة. وكما ورد في قرارات المجلس ٣٣/١٩٩٤ و ٥١/١٩٩٥ و ٤٢/١٩٩٦ و ٢٧/١٩٩٨، عالج المجلس في أوقات مختلفة علاقته بالمجالس والصناديق والبرامج. وعلى وجه الخصوص، أعرب المجلس عن رأي مفاده أنه يتوقع من المجالس أن تطرح وأن توجه اهتمامه الى القضايا التي تعتبرها تتطلب اهتماما من المجلس. وهكذا، ترك المجلس المبادرة الى المجالس والصناديق والبرامج، وهي قد استجابت ببعض الاقتراحات المفيدة. ولدعم هذه المهمة التي يضطلع بها المجلس، قدمت الأمانة العامة للأمم المتحدة لمحة عامة عن أعمال المجالس على النحو المرتأى في قرار المجلس ٢٧/١٩٩٨.

١٧١- وهناك بعض المجالات، التي تعكف المجالس على النظر فيها بنشاط، والتي لها آثار عامة. وهكذا، فان التحرك نحو التمويل المتعدد السنوات قد يعمل على زيادة امكانية التنبؤ بالتمويل. وعلى النحو المستعرض في الفرع الثاني أعلاه، لا يزال الأمر يتطلب تنفيذ خطوات

---

(78) تنص الفقرة ١١ من المرفق الأول في قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ على أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ينبغي له، من أجل أداء دوره في التنسيق، ووفقا للسياسات التي تضعها الجمعية العامة، أن ينظر، على أساس سنوي، أثناء الجزء المخصص للأنشطة التنفيذية من اجتماعاته، في الصورة المالية العامة للصناديق والبرامج، بما في ذلك توافر الموارد، والأولويات، والبرامج المتفق عليها في اطار الصناديق والبرامج، والأهداف المعتمدة والتوجيهات الأخرى بشأن الأولويات، وأن يقدم توصيات بشأنها الى الجمعية العامة والى الصناديق والبرامج.

(79) الفقرة ١٦ (ج) من قرار الجمعية العامة تحدد وظيفة المجلس في هذا الصدد بأنها تتمثل في استعراض وتقييم التقارير بشأن أعمال الصناديق والبرامج الانمائية، بما في ذلك تقييم أثرها العام، بهدف تحسين أنشطة التنفيذ التي تضطلع بها الأمم المتحدة على أساس يشمل كامل المنظومة.

لتحقيق مستويات التمويل المتفق عليها. ونظرا للعلاقات المترابطة بين القضايا والولايات المتقاربة للصناديق والبرامج، قد يرغب المجلس في النظر في مسألة التلاحم الجماعي. وقد يرغب المجلس أيضا في النظر في طريقة عكس مسار الجمود أو التقلص في التمويل الأساسي، وتحديد تدابير لضمان البرمجة المنسقة والفعالة من حيث التكاليف على الصعيد القطري. وهذا بدوره قد يتطلب قدرا أكبر وأكثر تركيزا من الاستنتاجات التي تخلص اليها تقارير المجالس التنفيذية لتحديد مجالات الالتقاء والتكامل والتناقض وعرض قضايا محددة على المجلس.

باء- التقارير السنوية لرؤساء صناديق الأمم المتحدة وبرامجها المقدمة الى المجلس

١٧٢- في قراره ١٩٩٨/٢٧،[80] طلب المجلس من المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها أن تكفل اضطلاع رؤساء هذه الصناديق والبرامج بأن يدرجوا في تقاريرهم السنوية المقدمة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تحليلا وافيا للمشاكل المصادفة والدروس المستفادة كي يتيح للمجلس فرصة القيام بدوره التنسيقي، وأن يقوموا عند نظرهم في التقارير السنوية بتحديد المشاكل والفرص والمجالات المحددة التي يستطيع المجلس أن يوفر بشأنها التنسيق الشامل للقطاعات والتوجيه الشامل على نطاق المنظومة، وعليهم أن يقدموا اقتراحات ملائمة. وقد طلب كل من المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومجلس اليونيسيف أن تقدم هذه التقارير الى الدورة الحالية للمجلس، مشفوعة بتعليقات من جانب الوفود وبيانات وردود يقدمها مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمدير التنفيذي لكل من صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

١٧٣- ويمكن الاطلاع على معلومات تفصيلية عن نتائج النظر في التقارير السنوية للرؤساء التنفيذيين لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها في تقارير المجالس التنفيذية ذات الصلة (E/2000/... و DP/2000/...).

جيم- قائمة موحدة موجزة بالقضايا

١٧٤- أوضحت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٧/٥٠، المشار اليه أعلاه، وجوب تعزيز الوظائف التوجيهية للمجلس من خلال ايلاء الاهتمام الى الأهداف والأولويات والاستراتيجيات المتعلقة بتنفيذ السياسات التي تضعها الجمعية العامة، مع التركيز على القضايا المتقاطعة وقضايا التنسيق. وفي قرار المجلس ١٩٩٨/٢٧، دعا المجلس الأمين العام الى أن يضع الترتيبات اللازمة لكي يقدم الرؤساء التنفيذيون لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها الى المجلس، بالتشاور مع مجموعة الأمم

---

(80) في الفقرة ١ من قرار المجلس ١٩٩٨/٢٧، يطلب المجلس الى المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها أن تكفل أن يدرج رؤساء هذه الصناديق والبرامج في تقاريرهم السنوية المقدمة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمعدة طبقا لقرار المجلس ٣٣/٩٩٤، تحليلا وافيا للمشاكل المصادفة والدروس المستفادة، مع التركيز على المسائل الناشئة عن تنفيذ برامج الأمين العام للاصلاح والاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات ومتابعة نتائج المؤتمرات حتى تتيح للمجلس فرصة القيام بدوره التنسيقي، وفي الفقرة ٢، يطلب المجلس الى المجالس التنفيذية، أن تقوم عند دراستها للتقارير السنوية المقدمة الى المجلس من الرؤساء التنفيذيين لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها بتحديد المشاكل والفرص والمجالات المحددة التي يستطيع المجلس أن يوفر بشأنها التنسيق الشامل للقطاعات والتوجيه الشامل على نطاق المنظومة، وأن تقدم اقتراحات ملائمة بما يتفق وقرار المجلس ١٩٩٥/٥١.

المتحدة الانمائية، قائمة موحدة موجزة بالمسائل الأساسية لتحسين تنسيق الأنشطة التنفيذية والتي تلتمس الصناديق والبرامج من المجلس أن ينظر فيها ويقدم التوجيه بشأنها. وترد القائمة الموحدة بالمسائل في ورقة غرفة الاجتماعات، كما ترد المسائل ذات الصلة بالموارد والتمويل في الجزء ذي الصلة من هذا التقرير.

دال- الاجتماعات المشتركة والمتزامنة للمجالس التنفيذية

١٧٥- أوصى المجلس في قراره ٦/١٩٩٩ (الفقرة ٢٩) بأن تستمر ممارسة عقد اجتماعات مشتركة لمكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومكاتب المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي، وطلب الى المكاتب المعنية تقديم تقارير عن الاجتماعات الى مجالس ادارتها.

١٧٦- وفي سنة ٢٠٠٠، تناولت الاجتماعات المشتركة لمجلسي ادارة البرنامج الانمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، بمشاركة من برنامج الأغذية العالمي، عملية اطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية في الهند بعرض لمناقشة عامة اجراها الفريق القطري وضمت المنسق المقيم وممثلي برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي. وتم الاتفاق على أن ينظر في الاجتماعات المشتركة المستقبلية عندما تسفر البنود المدرجة في جدول الأعمال عن مداولات مشتركة تتيح قيمة مضافة الى المنظمات المعنية. ولم تعتمد مقررات أو استنتاجات نتيجة للاجتماعات المشتركة التي عقدتها المجالس.

١٧٧- وقد نظر الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان من الدورة الأولى للمجلس في سنة ٢٠٠٠، في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

١٧٨- ويمكن الاضطلاع على معلومات تفصيلية بشأن نتائج النظر في الاجتماعين المشتركين في التقارير ذات الصلة التي أعدتها المجالس التنفيذية.

هاء- الموارد[81]

١٧٩- اعتمد المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، في مقرره ٢٣/٩٨، هدفا للتمويل السنوي للموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بمبلغ ١ر١ بليون دولار، وأكد على الضرورة الملحة لتحقيق زيادات سنوية الى أن يتم تحقيق الهدف.

١٨٠- وفيما يتعلق بالاطار المتعدد السنوات الذي وضعه صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن التخطيط والادارة والتمويل، أحاط المجلس التنفيذي علما في مقرره ٩/٢٠٠٠ بأهداف الصندوق بخصوص تعبئة الموارد لخدمة الموارد العادية والتكميلية بمبلغ ١ ٤٣٤ مليون في الفترة من ٢٠٠٠ الى ٢٠٠٣، وطلب الى المديرة التنفيذية أن تقدم الى المجلس في الدورة العادية الثالثة

---

(81) يعرض الفرع الثاني أعلاه معلومات شاملة بشأن هذا الموضوع.

لعام ٢٠٠٠، تقديرات مستوفاة لموارد الميزانية العادية والموارد التكميلية في سياق الاطار التمويلي المتعدد السنوات. وطلب المجلس التنفيذي أيضا الى المديرة التنفيذية أن تواصل تطوير وصقل الاطار التمويلي المتعدد السنوات بوصفه أداة ادارية استراتيجية بهدف زيادة الموارد الأساسية، وذلك مع مراعاة الخبرات المكتسبة في تنفيذ الاطار في جملة أمور من بينها:

(أ) تحسين النواتج والمؤشرات المحددة بمواعيد؛

(ب) تحسين الصلات بين الاستراتيجيات والأهداف والنواتج؛

(ج) موالاة بحث منهجية تقييم العلاقة بين النتائج والموارد المتاحة مع التسليم بعدم وجود صلة احصائية مباشرة بين كل من الموارد وكل من النتائج؛

(د) موالاة تطوير استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان لتعبئة الموارد.

١٨١- وطُلب الى المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن توافي المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠١ وكل عام بعد ذلك، بتقرير عن عملية وضع الاطار التمويلي المتعدد السنوات وصقله.

١٨٢- وأيد المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، في مقرره ٣/٢٠٠٠، التوقيت المقترح للتقارير المقدمة الى المجلس التنفيذي عن مختلف عناصر اطار التمويل المتعدد السنوات، وأيد الاقتراح بأن تقدم الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل التالية الى المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠١ لفترة محددة بأربع سنوات (٢٠٠٢-٢٠٠٥). وطلب المجلس أيضا الى المديرة التنفيذية أن تقدم التعديلات المقترحة لعملية وضع الميزانية الى اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية لاستعراضها والتعليق عليها قبل عملية التقديم النهائي للميزانية المنقحة الى الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٠، وأن تقدم الى المجلس التنفيذي، من خلال الجزء الثاني من التقرير السنوي للمديرة التنفيذية، وعملا بالمقرر ٧/١٩٩٩، نصوصا مستكملة، عند اللزوم للمضمون البرنامجي للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل خلال فترة السنوات الأربع.

واو- نظرة عامة للمقررات المتخذة، وبنود جداول الأعمال الرئيسية للمجالس التنفيذية منذ الدورة العادية لعام ١٩٩٨، وجداول أعمال الدورات السنوية

١٨٣- تعرض الجداول ٥ و٦ و٧ على المجلس نظرة عامة موجزة للمقررات وبنود جدول الأعمال الرئيسية للمجالس التنفيذية منذ انعقاد الدورة الأخيرة للمجلس، وكذلك البنود المدرجة حاليا على جداول الأعمال للدورات السنوية للمجالس المقرر عقدها قبل الدورة الموضوعية للمجلس في عام ٢٠٠٠.

الجدول ٥

بعض المقررات الأساسية التي اعتمدتها المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها منذ انعقاد الدورة الموضوعية للمجلس لعام ١٩٩٩

مواضيع المقررات الأساسية	المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان						المجلس التنفيذي لليونيسيف		المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي		
	الربع الثالث من ١٩٩٩		الربع الأول من ٢٠٠٠		الربع الثاني من ٢٠٠٠		الربع الثاني من ١٩٩٩	الربع الأول من ٢٠٠٠	الربع الثالث من ١٩٩٩	الربع الأول من ٢٠٠٠	
	البرنامج الانمائي(أ)	صندوق السكان(ب)	البرنامج الانمائي(أ)	صندوق السكان(ب)	البرنامج الانمائي(أ)	صندوق السكان(ب)					
التقرير السنوي الى المجلس					X	X		X			
الاطار التمويلي المتعدد السنوات	X					X		X			
الشؤون المالية وشؤون الميزانية	X	X	X				X	X	X	X	X
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	X										
تنقيحات النظام المالي والقواعد المالية			X	X			X		X		
الخطة المتوسطة الأجل (شاملة المالية)							X				
المؤتمرات العالمية		X					X				X
التعاون البرنامجي (تخصيص الموارد)							X	X	X		
ترتيبات البرمجة اللاحقة	X										
النهج الشامل للقطاعات						X	X	X			
البرامج القطرية المشتركة							X				
المساعدة في حالات الطوارىء			X								
التقييم ومراجعة الحسابات							X		X	X	X
الشراكة مع المنظمات غير الحكومية											X

(أ) الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي.

(ب) الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان.

الجدول ٦

بعض البنود الرئيسية في جداول أعمال المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها منذ الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٩

مواضيع المقررات الأساسية	المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان						المجلس التنفيذي لليونيسيف		المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي	
	الربع الثالث من ١٩٩٩		الربع الأول من ٢٠٠٠		الربع الثاني من ٢٠٠٠		الربع الثاني من ١٩٩٩	الربع الأول من ٢٠٠٠	الربع الثالث من ١٩٩٩	الربع الأول من ٢٠٠٠
	البرنامج الانمائي(أ)	صندوق السكان(ب)	البرنامج الانمائي(أ)	صندوق السكان(ب)	البرنامج الانمائي(أ)	صندوق السكان(ب)				
مسائل السياسة، بما في ذلك متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية، والشراكة مع المنظمات غير الحكومية، والنهج الشامل للقطاعات، والتغييرات التنظيمية، الخ						X	X			X
خطط الأعمال ٢٠٠٠-٢٠٠٣					X					
الاطار التمويلي المتعدد السنوات						X		X		
الاجتماع التمويلي					X	X		X		
الشؤون المالية والادارية وشؤون الميزانية	X	X		X			X		X	X
التقرير السنوي الى المجلس					X	X		X		
الاجتماعات المشتركة للمجالس التنفيذية			X	X	X	X		X		
أطر التعاون القطري والبرامج القطرية والمسائل ذات الصلة	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
الخطة المالية المتوسطة الأجل ١٩٩٩-٢٠٠٣							X			
تقارير التقييم									X	X
المراجعة الحسابية					X	X	X			
العلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي	X				X					

(أ) الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي.

(ب) الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان.

الجدول ٧

البنود الرئيسية في جداول الأعمال المؤقتة للدورات السنوية للمجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها لعام ٢٠٠٠

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان (١٣-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠)	المجلس التنفيذي لليونيسيف (٢٢-٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٠)	المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي (٢٢-٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٠)
الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي	تقرير المدير التنفيذي (الجزء الثاني)	التقارير السنوية
التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ١٩٩٩، بما فيه التقرير السنوي الذي يركز على تحقيق النتائج	قضايا مستجدة بالنسبة للأطفال في القرن الحادي والعشرين	(أ) التقرير السنوي للمدير التنفيذي لعام ١٩٩٩
أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة	متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل	(ب) التقرير السنوي للمجلس التنفيذي الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الأغذية والزراعة لعام ١٩٩٩
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	موجز استعراضات منتصف المدة والتقييمات الرئيسية للبرامج القطرية	
التقرير السنوي للمدير التنفيذي مسؤولية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالنسبة للمسائل المتعلقة بشؤون الموظفين (المقرر ١٧/٩٩)	التزامات اليونيسيف المشتركة الأساسية في حالات الطوارىء	قضايا السياسات
حدث استثنائي ينظمه برنامج الأمم المتحدة الانمائي:	التعديلات المقترح ادخالها على عملية الميزانية	(أ) القضايا المستجدة ذات الصلة ببرنامج الأغذية العالمي
مناقشة بشأن مستقبل أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية لأغراض التنمية	تقارير عن الزيارات الميدانية التي قام بها أعضاء المجلس التنفيذي	(ب) تنفيذ سياسة تحفيز التنمية: التقرير المرحلي المؤقت
		(ج) الرصد والتقييم
		(د) تقرير جماعة العمل بشأن الادارة الرشيدة
الجزء المشترك بين البرنامج الانمائي وصندوق السكان		الموارد والمسائل المالية
المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة		الرقم المستهدف للتعهدات (٢٠٠٠-٢٠٠٢)
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز)		خطة عمل التقييم، ٢٠٠٠-٢٠٠١
الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان		شؤون الادارة والتدبير
تقرير المدير التنفيذي لعام ١٩٩٩		(أ) تقرير عن خسائر ما بعد التسليم
المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور ٥ سنوات على انعقاده		(ب) ملاك الموظفين المهنيين الدوليين والفئة العليا في برنامج الأغذية العالمي: تقرير احصاءات الموظفين
المساعدة في حالات الطوارىء		
عملية البرمجة في صندوق الأمم المتحدة للسكان		
التقييم		
الاعلام والاتصال		

التوصيات

١٨٤- قد يرغب المجلس في تأكيد ممارسة المسؤوليات الاشرافية في مجال الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية حسب الولاية المسندة اليه في قراري الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ و ٢٢٧/٥٠، وفيما يتعلق بأعمال المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها.

١٨٥- وقد يرغب المجلس في توفير التوجيهات اللازمة على صعيد السياسات والمساعدة في تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالسياسة، وخاصة بشأن المسائل التي أثارها تقرير الرؤساء التنفيذيين للمجلس والتعليقات المبداة بشأنها من الرؤساء التنفيذيين المختصين.

١٨٦- وقد يرغب المجلس في استبانة المسائل التي يود أن تدرسها مجالس ادارة الصناديق والبرامج على مدى السنة التالية، بسبب ما لها من أهمية من أجل تحسين التنسيق وتلاحم الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، ودعوة مجالس الادارة الى احالة توصياتها من أجل اتخاذ تدابير نهائية من جانب المجلس بشأنها.

١٨٧- وقد يرغب المجلس في أن يتخذ تدابير ملائمة بشأن التوصيات الواردة في تقارير الرؤساء التنفيذيين لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها وكذلك بشأن ما يتصل بذلك من أشكال ومحتويات تقاريرهم السنوية المقدمة منهم الى المجلس في المستقبل.

١٨٨- وقد يرغب المجلس في اتخاذ اجراء مناسب بشأن القائمة الموحدة بخصوص المسائل ذات الأولوية من أجل تحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة والواردة في الوثيقة E/2000/CRP.1.

١٨٩- وقد يرغب المجلس في أن يعرض رأيه بشأن أفضل طريقة يمكن أن يسهم بها التقرير الذي يتعين أن يقدمه الأمين العام وفقا لما ورد في الفقرتين ٥٨ و ٥٩ من قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ فيما يتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، في تحسين التلاحم والفعالية على نطاق المنظومة في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

١٩٠- وقد يرغب المجلس في أن يحيط علما بتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٢ باء (الفقرة ١٢) بشأن الاجتماعات و/أو الاجتماعات المشتركة لمجالس ادارات برنامج الأمم المتحدة الانمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة مع مشاركة برنامج الأغذية العالمي.